

كتاب شرح ألفية
العراقي

وحيثما العمل والعمارة الواحدة من أعمدة

في كمالها المثلث لفظ الشيخاء أو كذا البين الصالح شيخاه

هذا بيان لما اصطلاح عليه وفيما للاعتناء أرى إذا إلى فعل الجدية للجماعة أو الذين لم يذكروا الجماعة
والفعله فالمراد بفعله الشيخ أو غيره من الصالح كقولهم وقال ابن أبي بمان في النظر وكذا الذي
يعني موحدا يعود على من تقدم قبله فالمراد به أن الصالح كقوله كذا له وتبعه فلما ورد
وكذا إذا أطلق الشيخ والمراد به أن الصالح كقولهم فالشيخ فما بعد من جعته وقوله منها
فالمال للوجه ونوع الحما ويورد كسوفها

في كمالها المثلث لفظ الشيخاء أو كذا البين الصالح شيخاه

أي وإن يكن العمل والمشيء المذكوران الماشين كقوله وأخرج نسخة من نسخة سند وكذا
ورق الصحيح وروى والمراد به كمال الجارية وسماه وقوله معصية الشيخ الماد على التميز ويجوز
كنه على الباب

أقسام الحديث

أي أحسن حال الحديث ما لحظ في شيعته على أن الحديث عندنا على ثلاثة أقسام حديث
صحيح يوجب حسن حديث شيعته بالصحيح عندهم ما انفصل عنه وعدلت نقلته فليس شرط
للطائفة في الحديث الوازي ولا سلامة الحديث من السدود والعلل ولا شأن بصحة الرواي
لا بد من أن لا يتردد في كماله الطائفة حديثه وليس استحق التكرار كان عدلا أو ما لا يتردد في السدود
والعلل فقال الشيخ في الذين من قديم الحديث لا يخرج أن أصحاب الحديث زادوا ذلك في حديث
الصحيح فالذي هو السدود نظر على منعه نظر لغتها فإن كثيرا من العلل التي يعالج فيها
الحديثون لا تجوز على أصول الفقه على ما اجترحت بقولي فادحة عن العلة التي استخرج
وصحة الحديث بقولي لمصلحة الاستناد احترام عظامه فيعمل وهو السدود والمرسل والاضطرب

وشباني

وشباني أيضا جها وتولي بفعل عدل الجدية في سند من لم يرد بعد التمام إلى يكون عرف
بالصنف أو جمل منها أو لعل في بيان الجمل ونوفي صلبا اجترار عاني سند راد
مغلغل الخطأ وان عمن بالصدق والعدالة وسبلي من غير ما سدود وعلته فادحة
اجترار عن الحديث الثالث والعلل علة فادحة وما قضا شيعته ولم يذكر أن الصالح في نفس الحديث
ولكنه ذكره بعد شرط فيها اجترار عنه وقال في ما بينه علة فادحة فالمراد بالصالح هذا الحديث
الذي يجزله بالصحة بالخلاف بين أهل الحديث وإنما قد في الخلاف بأهل الحديث أن بعض
ما جري للمعزلة بشرط العدد في الرواية كالتشهاد وحكا الجازم في شروط الأئمة قال ابن
دقيق العيد ولو قبل هذا الحديث الصحيح المجمع على صحته فكيف وأما التي اجترار لها حسن ابن من
لا يشرط مثل هذه الشروط لا يصح في صحيحه لأبصاره قال ابن من شروط الحديث يكون
حاجا ما كان

في كمالها المثلث لفظ الشيخاء أو كذا البين الصالح شيخاه

أي أحسن حال الحديث من أحاديث صحيح فزادهم فخطبوا لما عملنا هذه الاستدلاله منطوقه بوجه
نفسه لا من غير الطائفة والنسب على الثقة عند الصالح الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً لما قال
أن خير الوجوه يجب العلم بالطائفة كحديثين بن علي الذرائعي وغيره وحكا أن الصالح في العلة
عن قوم من أصحاب الحديث قال القاضي أبو بكر الباقلاني أنه قال من أخص علم هذا الباب من
نعم أن أخرجها النجاشي أو جرحها فاجترار أن الصالح النجاشي بوجه يخالفه المجتهدون كاشان وكذا
ففي هذه الحديث ضعيف فزادهم فخطبوا لما عملنا هذه الاستدلاله منطوقه بوجه
صدور الخوازم وأما من هو كمال الخطأ في قوله والمحدث استدلوا عن حكا التي أجده أي المولى
المحدث على المخاراة أطلق على استناد معين بأنه صحيح الاستناد مطلقا لا فرق بين مراتب
الصحة مرتبة على مكن الاستناد من شرط الشيخ ويعز وجود أحد درجات الثبوت على فردية
من جملة واحدة بالنسبة لجميع الرواة قال الحاكم في علوم الحديث لا يمكن أن ينطبق العلم في أصح الاستناد

في كمالها المثلث لفظ الشيخاء أو كذا البين الصالح شيخاه

يعقاي واجيد وسيد كريمة كلامه في اخيه الرحمة قال ابن الصلاح علي ان جماعة من
 ائمة الحديث خاصوا عمرة ذلك واصطربت اقول فيكون ما كاي فقلت اصح
 للاستاذ ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر وهو المراد بقوله ما كاي اي سنده وهذا قول
 البخاري وقوله واستحييت عندي عن مالك سنده النافي بعلم هذا اذا ردت الترجمة
 واجدا فاصح الانسان في السنده النافي عما كاي فاما الاستاذ ابو منصور عبد القاهر
 ابن طاهر السمعاني في لسانه ما سنده لجماع اصحاب الحديث انما يكتفي في الرواية عن مالك
 احسن النافي وقوله قلت وعنه اي وعن النافعي احمد بن حنبل يريد ان ردت
 في الترجمة اخرا فاصح الانسان ما رواه احمد بن النافعي عن مالك هذا لان اهل
 الحديث على ان احسن احد النافعي من اهل الحديث الامام احمد ووقع لسانه الترجمة
 حديث واحد اخبرني به ابو عبد الله محمد بن اسمعيل بن الحارث بن عمار بن عبد بن شريك
 اخبرني السلمي عن كنيح والحرثي عن علي بن احمد الحارثي بن علي بن القاهية قال اخبرنا
 زبيب بن يحيى قال اخبرنا جابر بن ابي بصير عن ابي عبد الله الحسين بن علي السعدي ما اخبرني
 جعفر بن حمران ما اخبرني عن احمد بن محمد بن ابي ربيعة عن احمد بن محمد بن ابي ربيعة
 قال انما كاي نافع عن ابن عمر رحمة الله عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين
 شاة وعين وهي عن الحسن بن علي بن حماد بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
 ما كاي يجمع بين كاي والرب كاي الحرجة البخاري من قول ما كاي

اي وحدث احمد بن حنبل كذلك استحق من اخيه الى اصح الانسان ما رواه ابو بكر بن محمد بن
 غنيد الله بن عبد الله بن شاذان الرهري عن سالم بن عبد الله بن محمد بن ابيه

اي وفيما اصح الانسان ما رواه ابن شهاب المذكور عن ابن العادي وهو علي بن الحسن بن ابيه
 الحسن بن علي بن ابي طالب وهو يروي عبد الواق وروي ايضا عن ابي بكر بن ابي شهاب
 نفسه وابن شهاب عنه اي عن ابن العادي بالحديث وابن يروي عن الانس والاول للحاجب

اي بخال كاي ابن شهاب راوي الحديث عنه

اي وروى ابن شهاب عن ابي طالب
 اي وروى ابن شهاب عن ابي طالب

اوضا في الموصدين لست للتخير في اللؤلؤ وكما في القوس والحلاف والعمري في عنه عابد الى له
 في البيت الذي قبله حذو يريد علي ابن ابي طالب وفيما اصح الانسان ما رواه محمد بن شبيب عن
 عبيدة السلماني عن علي وهو يروي عمرو بن عثمان بن عفان عن علي ابن المديني سليمان بن جابر
 او ابن المديني في الجرد ما رواه عبد الله بن عون عن ابن شبيب عن عبيدة بن علي وقال سليمان بن
 جابر اصحابها يروي عن ابن شبيب عن عبيدة بن علي وفيما اصح الانسان ما رواه سليمان بن
 هروان الاعمش عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس عن عبد الله بن شعور وهو يروي
 يحيى بن معين وهذا حمله الاقوال التي حكاه ابن الصلاح وفي نسخة اول الاخر لوقاه السرح
 الكبر وروى في ابوابهم لا ينفق عنها مال الحديث وقوله ولم من عمه اي لم من عمه اي لم من عمه
 اصح الانسان في ترجمة اصحابي ولقد يفتي ان يفتي في ترجمته بها فاصحها قال الحارثي
 فيكون ان يفتي في الترجمة اصح الانسان لاصحابي واحمد بن محمد بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
 البيت جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن علي او ابا ابن الرازي عن جعفر بن ابي ربيعة
 الصدوق استعمل ابن ابي ربيعة قيس ابن ابي جابر عن ابي بكر بن ابي ربيعة عن ابي ربيعة
 تمام عن ابيه عن جده واصح الانسان في ترجمة الرهري عن شبيب بن ابي ربيعة
 واصح الانسان ابن عمر ما كاي عن نافع عن ابن عمر واصح الانسان في ترجمة عبد الله بن محمد بن ابي ربيعة
 عن عاتبة قال يحيى ابن معين في ترجمة مستند الاصل واصح الانسان ابن شعور بن شبيب
 النوري عن منصور عن ابراهيم بن علقمة عن ابن شعور واصح الانسان في ترجمة مالك عن الرهري
 عن انس واصح الانسان للمكي شبيب بن عبيدة عن محمد بن جابر واصح الانسان
 الجابري عن عمر بن همام عن ابي ربيعة وابي ربيعة الانسان المكي من المثلث عن يزيد بن ابي
 جبيب عن ابي الحسن بن علقمة عن عمر وابي ربيعة الانسان في ترجمة الاخر عن ابن علقمة
 عن الحارثي وابي ربيعة الانسان في ترجمة الحسن بن ابي ربيعة عن عبد الله بن يزيد عن ابيه

اي وروى ابن شهاب عن ابي طالب
 اي وروى ابن شهاب عن ابي طالب
 اي وروى ابن شهاب عن ابي طالب

ما اقتضاه كلام ابن الصلاح انه ما رواها عنه الشيخ ولا دلالة برودة الفاظ واستزاد بها
الصحيح بقوله ذلك هو الصواب **مراتب الصحيح**

باب في الصحيح مروي بها ثم الجاهل في ذلك

ثم لم يأت حتى يثبت في ذلك

اعلم ان درجات الصحيح تتفاوت بحسب عكس الحديث من شروط الترجيح وعدم تعلقه وانما كانت
الحديث الجاهل ثم سلم لا يقدم انه الصحيح وعلى هذا فالصحيح يقتصر الى شعبة انما هو
وهو احدها ما أخرجه البخاري ومسلم وهو الذي يعبر عنه أهل الحديث بقوله مستقيم عليه
ما انفرد به البخاري في الحديث مستقيم ما هو على شرط ما لم يوجد واحد منهما
ما هو على شرط البخاري وحده ما هو على شرط مسلم وحده ما هو
صحيح عند غيرهما من الأئمة الحديث من شرط واحد منهما فمسلوه ثم البخاري أي
مروي البخاري وحده وشرطه لم يقو لم يقدم الجاهل ومسلوه ثم البخاري وحده مستقيم
ومسلوه شرط غير أي شرط غيرهما من الأئمة واشتغال غيرهما عنه فمسلوه ثم ما لم يوجد
على شرط البخاري وعلى شرط مسلم ففانما هو شرطه كانه في شروط الأئمة شرط البخاري
ومسلم ان يخرج الحديث الصحيح على بقية نقله الى البخاري المشهور وليس ما قاله محمد لان
الفتاوى حتى جماعا أخرجه في البخاري واحدها وما قال البخاري في شروط الأئمة ما حاصله
ان شرط البخاري ان يخرج ما انفرد به الأئمة المتقدمين للآدم من أخذ واحد ملازمة
طويلة وانه قد يخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي فيه في الاتفاق واللازمة من واعدته
فلم يمتد له الا ملازمة من وانه ان شرط مسلم ان يخرج حديث هذه الطبقة الثانية وقد يخرج
حديث من لم يسلم من قوله لم يخرج اذا كان طويل الملازمة من أخذ من كتاب في كتاب
الساقي وادب هذا حاصل كلامه قال النووي ان المراد بقوله على شرطها ان يكون رجال
امثله في كتابها لا في شرطها في كتابها وفي غيرهما وقد أخذ هذا من ابن الصلاح
فانه لما ذكرنا المسند للحاكم قال انه اودع ما رواه على شرط الشيخين فمأخر عن رواه
في كتابها الى اخره لا مدخل في هذا عمل لا في حق الحديث فمسلوه ثم البخاري وحده مستقيم

الجاهل

الجاهل سلامة يعرض عليه بان فيه ملازمة لم يخرج له البخاري وله كذلك الدعي عكس
المستدرك وليس ذلك منهم بجيد فان الحكم صرح في خطبة كان المستدرك بخلاف ما هو عليه
فتاوى الاستيعاب الله تعالى على احوال العادات رواها لثقات قد اخرج عملها البخاري او
احدها فمسلوه مثلها اي مثل رواها لثقات في الحديث وبخلاف ما رواه عند تلك العادات
وانما تكون مثلها اذا كانت بنفس رواها وفيه نظرو قد ثبت المثلية الشيخ
الكبير من وعده الصحيح ليس كمال في غير ما رواه في الحديث

اي وهذا من الصلاح انه تغذيه هذه الاعصار والاستدلال انما كان الصحيح بخود
اعصار الاستدلال انه ما من اسناد الا من يثبت من احمد على ما رواه عن ابن الصلاح ولا
قال اذا وجدنا فيما يروي من احاد الحديث وغير واحد شيئا صحيح الاسناد وحده في الحديث
الصحيحين في مصنفين على صحة سني من مصنفات ائمة الحديث المعتمدة المشهورة
فاما لا تتجاسر على الحكم حرم بصفة ومثل قال يحيى أي المروي لما يروى عن عدة من رواه
لم يثبت وقوت معونه انتهى وهذا هو الذي عليه عمل أهل الحديث فمسلوه ثم البخاري وحده
من المعاصرين ابن الصلاح وبعد اجاديت لم يثبت من تقدمهم ثم ما يصحها كافي
لغير ابن القطان والصابا الحديثي والوكي عبد العظيم ومن بعده

حكم الصحيحين والتعليق

باب في الصحيحين والتعليق
باب في الصحيحين والتعليق
باب في الصحيحين والتعليق

اي ما اشده البخاري ومسلم يريد رواه ما اسنادها المتقبل فهو منطوق بجهة كذا
قاله ابن الصلاح قال العلم المعنى الطري وانفع به خلافا لقوله في ذلك محتمل ان
لا يبعد في أصله الا الحسن وانما تعلقته لامة بالقول فيجب عليهم العلم بالحق والصدق
خطي قال وقد كنت اصلا في هذا واحسبه قويا ثم بان لي ان الدعي الذي اخترناه او احو

واحد من كتاب أول أو احتاج حيث تلحق به
عنه على ما هو عليه . وقال يحيى بن عمار

أن واحد الحديث من كتاب من الكتب المعتبرة لولاه واحتجاج غيره أن كان من متون علم الرجال
بالحديث أو الاحتجاج به . بل أن الصلاح شرط أن يكون ذلك الكتاب معالما مقابلا لبقية على
أصول صحيحة متعلقة بمرتبته وأبواب متبوعة قال النووي فإن قام بها بأصل حديث يحتج به
وقال ابن الصلاح في تفسير الحسن حين ذكر أن نسخ الترمذي يختلف في قوله حسن وأحسن
يعود لك فليعلم أن نسخ أصل جماعة أصول ويعتمد على انقضاء علمه فغيره صالح في
تسليمه على ما استدل به ذلك وإنما هو مستحب وهو كذا

لما ذكرنا الصلاح أن مراد أحد حديث من كتاب من الكتب المعتبرة لولاه من كل مقابل حيث
أذكر أن بعض الحديث في الجملة على أنه ليعمل الخدم بعد الحديث الذي له به رواه وهو الحكم بقرينة
محمدي بن عمر بن موسى في نسخة الاستيعاب وهو حال ابن القسمة السبيلي فقال في تاريخ تراجم
المشهورين قد انفق العلم بهم الله على أنه الصالحين أن يقولوا قال الله صلى الله عليه وسلم كذا
يكون عنده ذلك القول من رواية علي بن فضال وأبواب قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبواب قبول من رواه من رواه في بعض الروايات من رواه على مطلقه وإن تقييد فتسرى
القول من رواه من رواه

الفصل الثاني في الحسن

وهو أن يكون الحديث من كتاب من الكتب المعتبرة لولاه واحتجاج غيره أن كان من متون علم الرجال
بالحديث أو الاحتجاج به . بل أن الصلاح شرط أن يكون ذلك الكتاب معالما مقابلا لبقية على
أصول صحيحة متعلقة بمرتبته وأبواب متبوعة قال النووي فإن قام بها بأصل حديث يحتج به
وقال ابن الصلاح في تفسير الحسن حين ذكر أن نسخ الترمذي يختلف في قوله حسن وأحسن
يعود لك فليعلم أن نسخ أصل جماعة أصول ويعتمد على انقضاء علمه فغيره صالح في
تسليمه على ما استدل به ذلك وإنما هو مستحب وهو كذا

استدلوا بقول من الحديث في حديث الحسن فقال أبو سليمان الجبلي وصححه المذكور في أول
البيت الثاني الحسن ما عرف بمؤخره فثبت به رجاله قال عليه مدار القول الحديث وهو الذي يقوله أكثر النسخ

والتحسين

وتسعمل عنه العقول التي ورأت في كلام بعض المتأخرين أن في قوله ما عرف بمؤخره لغيره
عن المتفعل وعن حديث الذين قبلوا أن يبين ذلك فيه فلا من جهة الحديث وعامة الخطأ
كأنه من جهة الحديث وقد عرف بمؤخره واستشهد رجاله في حديث الصحيح في حديث الحسن ما رواه
يريد ما لم يبلغ درجة الصحيح قال الشيخ تاج الدين التبريزي فيه نظرا أنه أي الترمذي الحديث
بعد ذلك الصحيح أحسن من الحسن قال وصح الحديث في حد العام صديقي والسيد عاصم عنه
محمدا الجدي وهو اعتراف من جهة وقال أبو عني الترمذي في العلل الحديث أحسن من الحسن وما ذكرنا في هذا
الكتاب حديث حسن فإنا إذا به حسن استاده عندنا حديث يروي أن يكون في استاده
من ينسب بالكذب ولا يكون الحديث شاذ ويروي من غير وجه بخلافه عندنا حديث حسن
قال الحافظ أبو عبد الله رحمه الله تعالى لم يكن الترمذي الحسن بعد غيره من الصحيح
ولا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ ولا يكون صحيحا حتى رواه غيره من يثبت ثبات قال في تبيين
هذا الحديث عندنا يعني جهة نفس هذا الحديث بل نذكر به بها الصحيح قال في تبيين
والحسن كالحسن في كتاب أبي الوفاء الجوزي في كتابه اشتراط الحسن أن يروي من جهة
وإما في ذلك الصحيح وسنرى في كلام أبي العباس بعد هذا حديث الصحيح أنه لا يثبت
في كل حسن أن يكون كذلك فإما له وسنرى قلت في حديث حسن بعض الأفراد من الروايات على
أن الصلاح وهو أبو علي الترمذي حيث اشتراط الحسن أن يروي من جهة بخلافه ومع ذلك نذكر
حسن لاعتدائه أن يروي من جهة واحد حديث توشف استدل عن يوسف بن أبي بردة عن أبيه
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال غفر الله لي فإني قد فعلت
عن أبيه لغيره الحديث استدل عن يوسف بن أبي بردة قال لا يعرف تفريق هذا الباب
لأن حديث استدل عائشة ولباب أبو الفتح الجوزي عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى
محمدي بن عمر بن موسى في نسخة الاستيعاب وهو حال ابن القسمة السبيلي فقال في تاريخ تراجم
المشهورين قد انفق العلم بهم الله على أنه الصالحين أن يقولوا قال الله صلى الله عليه وسلم كذا
يكون عنده ذلك القول من رواية علي بن فضال وأبواب قبول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبواب قبول من رواه من رواه في بعض الروايات من رواه على مطلقه وإن تقييد فتسرى
القول من رواه من رواه

استدلوا بقول من الحديث في حديث الحسن فقال أبو سليمان الجبلي وصححه المذكور في أول
البيت الثاني الحسن ما عرف بمؤخره فثبت به رجاله قال عليه مدار القول الحديث وهو الذي يقوله أكثر النسخ

والتحسين

عظم له ذكر فيه وجوه خاص الاستدلال على صحة المرسلة بحديثه ووجه التحريم وان جواب
 سوال الخليل في كل ضعف في الحديث يزول بجبر وجوه بذلك يختلف منه ضعف يزيله
 ذلك بان يكون ضعفه فاشيا من حفظ ضعف داوود مع كونه من اهل الصدق وادابها فلا اربابا
 يادواه وقد جاز وجه اخر عرفنا انه ما قد حفظه ولم يحتمل منه ضلطة لكونه كذلك اذا كان ضعفه
 من حيث الارسال زال بعد ذلك في المرسلة الذي يرسله امام حافظ اذ منه ضعف
 قليل يزول بروايته من وجه اخر قال من ذلك ضعف لا يزول بغير ذلك لكونه الضعف
 ويقاعد هذا الخبر من خبره ومقارنته وذلك كالضعف الذي ينشئ من كون الراوي متها
 بالكذب او كون الحديث شاذا اما هذه جملة تفاصيلها وتك بالمباشرة والبحث
 فالحمد ذلك فانه من المتفاني العربية والله اعلم بقسمة روايته هو موضوع ان له مند
 القابل وهو مفعول قوله الموصوف وقوله او ينزلوا الخ يريدا وارسالوه على الوجه الذي
 يحكي مطلقا وان يقولوا في موضع الكلام على المرسلة

قوله المشهور منه الحسن لغيره والشوط وجوابه في موضع الخبر اي والحسن الذي رواه
 مشهور بالصدق والعدل اذ انت له طرق اخرى حكى صحة حديث محمد بن عمرو عن ابيه
 عن ابي بصير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو ان اسق على اغصان لاسرقم بالسواك عند
 كل صلاة قال ابن الصلاح محمد بن عمرو بن علقم المشهورين بالصدق والصفاء لكنه لم يكن
 اهل الاتقان حتى ضعف بعضهم حديثه في حفظه ووقف بعضهم لصدقه وعلالت الحديث
 من هذه الوجهة حسن بلما اتفق الخ ذلك كونه روى من وجه اخر زال بذلك ما كان عناه
 عليه رحمه في حفظه والخبر به ذلك القصر البشير وضع هذا الاستناد والحق بدرجة
 الصحيح وقد اخذ ابن الصلاح كلامه من الترمذي فانه قال بعد ان اخرج من هذا الوجه
 حديث ابي سلمة عن ابي بصير عن عدي بن جمح ثم قال حديث ابي بصير عن ابي صالح انه قد روى من

غيره

من غير وجه وسواء اذا باعوا بغير وجه وبعد قوله لمن لو ان اسق على اغصان الصلابة
 هذا الحديث ولكن بعيد كونه من روايته محمد بن عمرو ولكن متابعه شيخه ابي سلمة عليه
 عن ابي بصير فقد تابع ابا سلمة عليه عن ابي بصير عن عبد الرحمن بن هرم عن الاعرج عن سعيد
 المقبري وابوه ابو سعيد وعطاء بن ابي سفيان عن حميد بن عبد الرحمن وابوه ابو بصير
 بن جبرير وهو متفق عليه من طريق الاعرج والمتابعة قد يلداهما متبعة الشيخ وقد
 يروا فاما متبعة شيخ الشيخ كما ينبغي الكلام عليه في فضل المتابعات والتواحد
 من

اي قال ابن الصلاح ومن مظانه التي الحسن بن ابي داود التختاني رحمه الله تعالى
 عنه انه قال ذكر في فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال في روايته ايضا ما معناه انه
 يذكر في كل باب اصح ما عثر في ذلك الباب وقال ما كان في كتابي من حديث من دون زيد
 فقد بينته وما لم اذكر منه شيئا فهو صالح وبعضها اصح من بعض قال ابن الصلاح بعد هذا
 ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا وليس واحد من الصحيحين ولا يفتقر صحة احدهما
 تمييز بين الصحيح والحسن عرفناه بانه من الحسن عداي داود وقد يكون في ذلك ما ليس
 بحسن عند غيره ولا مدح فها نحن ناصط الحسن به ثم ذكر كلام ابن منته في سطر
 ابي داود والتمساي وقد ذكرته بعد هذا بسبعة ابيات وقد اعترض ابو عبد الله
 محمد بن محمد المهرقي الاندلسي المعروف بابن رشد على كلام ابن الصلاح
 بان قال ليس يلزم ان يستفاد من كون الحديث لم ينص عليه ابو داود بضعفه
 نص عليه غيره صحيح ان الحديث عداي داود حسن اذ قد يكون عنده صحيحا
 وان لم يكن عند غيره لذلك قال ابو الفتح المهرقي وهذا يعقب حسن انبي هذا

قلت امره بالتأني
 كونه من روايته
 سلمة عن ابي
 محمد بن عمرو

ووجه آخر في هذا ما جعلنا على الشاهد من حديث

كسبنا الطائفتين والجدا. وعنه المذكور المتقدم

أي دور الثغرة رتبة الصحة تأسف على المتأند وهو المراد منه حديث كل صحابي طهر جوارحه
من غير نظر الاواب كسند اورد الطائفتين وقال انما قول مستنصف كسند احمد من حديث
واي يكون اي شبيه واي هو البور واي القصة الشعوي وغيرهم وقد عرفت منها ابن الصلاح سند
الادعي فيهم في ذلك انه مرسل على الاواب على المتأند واستوفى ذلك بقولي وعنه
اي من الصلاح وسنوله في الحديث كونه من بيان كون المتأند دور الثغرة مرسله الصحة
لكن من جمع سند الصابي مع غيره ما يقع له من حديثه سواء كان صحيح الاجماع لم لا يجعلنا
نفتح لهم والمقام مقصور وهو الدعوة العامة للطعام فان الدعوة عند العرب على منسبين
لجملتهم من العامة والفقراء وفي الخاصة الشبهة بغيره المشناه نزعوا ليعلا
لاوي الادب فيما يفسر وفي حقه الامام للشيخ في الدين ولم ادع الاجابات اليه
لجملته

هذا هو الذي ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

وقد اجاب ابن الصلاح بحوار في جوابه انما اخره بصرف الجواب ان دقيق الحديث في الجواب
بردها مقوله فان الخطا ايراد اي ابن الصلاح فانه قال انه غير مستكمل ان يراود الحسن بعبارة المعوي
دور الاصطلاح في قال ابن تقي العبد ويلم علم ان اطراف الحديث الموضح اذ ان حسن القطاعة
حسن وسنوله وان يرد لمختلف سنن وهذا هو الجواب الاول الذي اجاب به ابن الصلاح ان ذلك
واجب للاسناد وان يكون له اسنادان احدهما صحيح والآخر حسن قال ابن تقي العبد يرد عليه
الاحاديث في الحديث في حسن صحيح انه لم يرد الاصح واحد وفي كلام الترمذي في موضع
يقول هذا حديث حسن صحيح لا يعرفه الا من هذا الوجه وقد مضى قوله فكيف ان يرد وصف
اي فكيف ان يرد حديث يرد بانه حسن صحيح كحديث العلاء بن الرضا عن ابيه عن ابن تيمية اذا
انصف تعبان فلا يضمنوا فقال ابن تيمية الترمذي حسن صحيح لا يعرفه الا من هذا الوجه على هذا القطا

هذا هو الذي ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

وهذا الجواب عن الاستسبال المذكور اجابته ابن تقي العبد في كتابه لا يبرح بعد وطلوبه في الحديث
بعبارة الجواب الحسن ان طائفة المصنفين في الحديث لا يبرح بعد الحسن يراود الحسن بن سعيد
المع الاصطلاح في ما ان ارفع الى اوجه الصحة بالحسن جعل الاحوال في الحديث ان جميع الوجة
العلياء في الحديث والافاق انما في يعود الدنيا الاصل في ان يقال حسن غير الصفة الدنيا
صحيح باعتبار الصحة العليا قال ويلم علم ان يكون هذا صحيحا ويورد في صحيحه حسن الاجابة
الصحيح وهذا هو جود في كلام الترمذي في ان يورد في ان المواضع ايضا في الحديث عند الترمذي
حسن وليس كل صحيح صحيحا او وسنوله يورد في الحديث ان يورد في مجموعه من وجه واحد ولم يورد
ان المواضع فقال ابن تقي عليه انه استوفى في الحسن ان يورد في مجموعه من وجه واحد ولم يورد
كل في الصحيح فاتفق ان يكون كل صحيح حسن ان يورد في هذا الامر الصحيح ان يورد في
حديث الترمذي او يورد في الحسن ان يورد في مجموعة من وجه واحد في الحديث بالبيان حديث الترمذي
قطعة العذاب وفي عن مع الوفاء عن هبة ثلث بجوابه اعترضه ان الترمذي ايضا

هذا هو الذي ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

اي واو العلم للاسناد بالحدوث كقولهم هذا حديث اسناد صحيح دون قولهم هذا حديث صحيح
وكذا كقولهم على الاسناد بالحسن كقولهم اسناده حسن دون قولهم حديث حسن او قد يصح
الاسناد وثقة بحاله وراى الحديث سند واطلعه قال ابن الصلاح غير ان المصنف الحديث
سهم اذا قرأ على قوله انه صحيح للاسناد ولم يذكر له طه ولم يرد فيه فاظهر منه العلم بانه
صحيح في نسبة ان علم العلل والمنازع هو الاصل في الظاهر وكذلك ان يقرر على قوله
حسن الاسناد ولم يعينه تصحيح هو ايضا كقولهم بالحسن

اي وانما العلم بالحسن في الحديث واحد كقول الترمذي وغيره هذا حديث حسن
صحيح ان الحسن فانه عن الصحيح ما سبق فليس انما انما المقصود وثيقه في حديث والحد

هذا هو الذي ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه
في بيان ما ذكره في كتابه

المقطع

• جازانہ کی طرف سے ایک نئے سرے سے لکھی گئی

فروع

محتص

م

ای و غیر الحوائج کناری کذا و تفعل کذا و تفعل کذا و نحو ذلک ان کان مع نفیہ نصب

سید الشہداء علیہ السلام کا نام و مقام اور ان کے

لأنه وصي روى ظلم الشافعي لذلك تولى الطبيب الخزانة وأبو بكر الهيثمي في الدحل
 بانسابها الصحيح إليه أنه قال المنقطع مختلف فمن شاعها صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من التابعين بخبر شاذ لم يقطع عن الذي رواه غيره لم اعتبر عليه فهو من أن ينظر إلى
 ما أرسل إليه من الحديث فإن شذبه الخطأ المأمون فاستند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شاعها ما روى كانت هذه كالألة على صحة ما قبله عنه ويحفظه وإن انفرد ما روى
 حديث لم يتركه منه من يندبه قبل ما يفرجه به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر
 هل يوافق من روى من قبله العلم غير جلال الدين قبله من أن وجد ذلك كانت دالة
 أقوى له من روى من قبله وهو أصعب من الأول وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما روى عن بعض
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قوله فإن وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كانت في حد ذاته على أنه ما حدث من روى من قبله لا عن أصله أن شاء الله تعالى لأنه كان وجد
 عواذ من أهل العلم ينفون هذا مع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه يعتبر عليه بأن
 يكون إذا سمع من روى عنه لم يتركه ولا يفرجه ولا يفرجه عن الرواية عنه فمتى لم يتركه
 صححه فما روى عنه وكان لا يتركه أحدا من الخطأ في حديثه فما روى عنه فمتى لم يتركه
 حديثه الصواب كانت هذه دلائل على صحة حديثه ومن خالف ما وصفت أنه يوجب
 حديثه لا يتركه من روى عنه ولا يتركه من قبله لا يتركه من قبله لا يتركه من قبله
 قبل من روى عنه قال فإما من بعده كما قالنا نحن فلا نعلم ولقد قبل من روى عنه ما يوجب
 أجدها هم من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 بخبره والحق كونه للأخبار في الصحاح والأثر الجاهل كان أمكن الوجه وصعب
 قبله قال البيهقي وقال الشافعي لعنه أن يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 روى عن الثقات أيضا أي إذا روى من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 ما روى عنه من الثقات ويحذف ويرى مطلقا في الثقات المراسل وعندها وعندها وعندها
 أجمعت للأمرين فليحذف المنقطع على أن يحمل ظلم الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن قيل فالمشهور المحدث يقول بالان لا يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه

لقد

روى عن الثقات أيضا أي إذا روى من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 ما روى عنه من الثقات ويحذف ويرى مطلقا في الثقات المراسل وعندها وعندها وعندها
 أجمعت للأمرين فليحذف المنقطع على أن يحمل ظلم الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن قيل فالمشهور المحدث يقول بالان لا يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه

روى عن الثقات أيضا أي إذا روى من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 ما روى عنه من الثقات ويحذف ويرى مطلقا في الثقات المراسل وعندها وعندها وعندها
 أجمعت للأمرين فليحذف المنقطع على أن يحمل ظلم الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن قيل فالمشهور المحدث يقول بالان لا يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه

أي فإن قيل فلو لم يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 حديثه على الحديث المنقطع الجواب أن المنقطع ليس بأحد المراسل وصار إليه ليخرج من جامع
 من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 أو إذا قيل أن استادم من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 وكذا قال ابن المطاوعة فإن كان الوهم والإمام أنه منقطع وفي الروايات أمام الجرمين
 قال فيقول الراوي أخروي في روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 الله على علمه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 من المراسل قلت وفي كلامه عن أحمد بن حنبل الحديث أن من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 الطائفة الغر المجرية عن الأكثر من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 التجميع أما الذي استند إليه الجاهل في المراسل قال من الصحيح أن المراسل في نوع المراسل ينبغي ما
 يشهد أصول الفقه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 الجاهل بالراجح إلى الجاهل في روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 عن الصحاح فيه نظر والصواب أن يقال إن غالب روايتهم أخذت من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 بعض التابعين في رواية ظلم أن الصحيح في رواية الأثر عن الأصابع من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 وثقة العارضة وروايتهم في الصحاح وفي روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 ولم يترك من الصحيح خلافا في روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 شيء لا يحتاج به ولكن قد يقال إن الشاذ الذي لا يوافق الثقات في الجمع هو الجواب
 تأخير المنقطع والمعضل

من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه

روى عن الثقات أيضا أي إذا روى من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه
 ما روى عنه من الثقات ويحذف ويرى مطلقا في الثقات المراسل وعندها وعندها وعندها
 أجمعت للأمرين فليحذف المنقطع على أن يحمل ظلم الشافعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فإن قيل فالمشهور المحدث يقول بالان لا يتركه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه من روى عنه

عليه بين اهل العلم بالاحبار وقد عينا وجدنا انه يفي من ذلك انه ثبت كونهما وغير واحد
وان لم يات في خبرهما انهما اجتمعا او تشافها قال ابن الصلاح وفيما ناله من نظر قال
وهذا الكلام لا يراه بغير هذا المقتضى فما وجد من المصنفين في نصا يفي بما ذكره عن
مشايخهم فابن قتيبة ذكره فلان قال فلان وهو ذلك الذي يلبس الجميع الاتصال لان
له من جهة الحارة على ما سبقت في آخر هذا الباب ولم يلبس ابو الطاهر السمعاني فيكون
اللقابا لا يشترط طول الصيغة بينهما واشترط ابو عمرو الداني ان يكون معروفا بالرواية
عنه واشترط ابو الحسن العائني ان يذكره اذ كان بينا وهذا داخل فما تقدم من الشروط
وبان الاركان اربعة وذهب بعضهم الى ان الاستناد للعلمين من قبل المرسلة المستطوع
في تعيين اتصاله بغيره وهذا المراد بقبوله وقيل كل ما انا منه منقطع الى احده وقيل
رجحان حكمه في الخلل سواء اذ دعي به من اهل العلم الى التسوية بين الرواية والعقد
وبين الرواية بلفظان بل لا ينافي في حصول ما لك ومن جهة عن اليهود واسد البروق
التمهيد وانه اعتبار الجوزين ولا لاداط واما هو باللقا والمخالفة والسماح
والمشاهدة يفي مع التلا من التلا في حكمه اسد البروق الى بكر البروق
حق ان يحمل على الانقطاع في نفس السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى قال
وعدي لا يصح لحد الاحكام على ان الاستناد المتصل بالاجابة فيقال وفيه قال
ابن ابي عمير او سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفي بكم مقبل

وقال ابن ابي عمير في خبره ان السماع في الخبرين

في قوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما نسى الله واني اضل للماضي
في قوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما نسى الله واني اضل للماضي
في قوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما نسى الله واني اضل للماضي

فانما قاله ابن الصلاح في قوله تعالى وحملت مثل الجاهل عن الورد في اهل العدل يعقوب
من شبهة في منهج العمل قال وفيه ذكر ما رواه ابو الزبير عن محمد بن الحسين عن حماد
قال ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو سبي قيل عليه يرد على السلام وجعله من اموه سولا

وذكر

في قوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما نسى الله واني اضل للماضي

وذكر رواية تفي من هذا كذلك عن عطاء بن ابي رباح عن ابن الحنفية ان عمارا قال ما لي صلاصة
عليه السلام وهو يصلي فجعل له سريلا من حيث كونه قال ان عمارا قال ما لي صلاصة
انتهى كلام ابن الصلاح ولم يفي على مقصود يعقوب بن سنية وهو المراد بقوله كذا
اي ابن الصلاح ولم يعقوب صويدي ولم يفي صوب مقصوده وسار ذلك انما
فعله يعقوب هو صواب من العمل وهو الذي عليه عمل الناس وهو لم يجعله سريلا من
حيث لفظان واما جعله من حيث انه لم يستند بحكاية الفضة الى حماد ولا ابو قال ان
عمارا قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تجعلوا سريلا من عمارا ولا من غيره
للحنفية هو الذي انما لم يذكره كذا انه لم يذكره في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
فعله لذلك من سلامه ثبت ذلك لعلنا نعرف بالمصل من المثل بقول قلت وحوش
الرواية على ابن الصلاح الاحكام في ذلك واحد ويعقوب بن سنية هو المراد بقوله كذا
او او وجدنا في نسخة ابو رباح فان كان او كذا رواه ما لي حكمي منسوبة يعقوب بن سنية
صلى الله عليه وسلم وبين بعض الاجابة والرواية لذلك الجاهل او كذلك الواجب في حكمه
لها ما لا اتصال وان لم يعلم انه شاهد بها وان لم يذكر ذلك الواجب في حكمه في اجابة ابن
فان الرواية تافها هو منقطع وان روي التابع عن الجاهل في نسخة او كذا رواه فان كان
مستلزا وان لم يذكره في رواية او استند الى الجاهل في نسخة وان لم يذكره في رواية
حكاية الى الجاهل في نسخة كرواية ابن الحنفية التاخذ عن حماد ولا بد من اعتدالة
من التاخذ في التابعين من بعدهم وقد حكى ابو عبد الله ابن المواقف لقوا اهل
التصنيف من اهل الحديث في ذلك في كتابه بعبارة المفاد عبد الرحمن بن عبد الرحمن
بن مرقاة ان حماد بن عيسى قطع بعد يوم الخليل الحديث فقال الحمد لله عز وجل
داود بن رسل وقد منه ابن السلق على ارشاده نزال فذكر الحديث سريلا ما لا من يكون
وهو امر من اخلاق ابن اهل الميبر من اول هذا الشأن في انقطاع ما روي
لذلك اذ اعلم ان الرواية لم يذكر في ما ان الفضة في هذا الحديث وانه لا جدوا في
وهو امر من اخلاق ابن السلق

في قوله صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسى ما نسى الله واني اضل للماضي

عن احمد بن عمار قال وان فلانا فلاناً سواً وولدت يعقوب وهو محبوب وبالعبقري وعقوب
هو بن شبيب علي بن ابي نزياعلى هذه القاعة اما ماتم يعقوب فقد تقدم في قوله عليه
واما اهلهم اجد فان الخطيب رواه في الكفاية يستأذنه الى ابي اود قال سمعت احمد يقول
ان رجلاً لا يعرفه ان عاصته قالت برئ من الله ومن عورة عن عاصته سوا قال كيف هذا
شوا هذا سوا ما فوق احمد بن الخطيب ان عورة في اللفظ لا في اللفظ كذا
عاصه والاولى القصه كتاب من رتبته واما اللفظ الثاني فاستند كذا في باب الغيبة

كتاب من رتبته ٥٥

نغادر الوصل ولا إرسال أو الرفع والوقف

أما الصلوة في حديث غيره أنه يقرأ فيها بسم الله الرحمن الرحيم
 على الوجهين من قبل أو من بعد أو لا يقرأ بها بسم الله الرحمن الرحيم
 إلا أنه يقرأ بها بسم الله الرحمن الرحيم

لا يظهر الصبح الصحيح الخطيب وقال ابن الصلاح انه الصحيح الفقه واصوله وهذا مع قوله وقت
اي ابن الصلاح الاول للفظ وان يحوجه به الظاهر مع احكام الفقه والاسرار وان صاحب صدره
اي تفسيره وهو يدل من قوله الاول اي وقت الصحيح الاول للفظ وبطل التجاري عن حديث
الاصح الاول وهو حديث اخبرني عنه علي بن ابي اسحق التميمي برواه مسنده والعمري عن
ابي سرور عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرواه اسرار بن يوسف في الحسن عن حده اي
استحق عن ابي سرور عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفكر في العار من
وصله وقال الترمذي من الفقه يقول هذا مع ان مرارته سبعه سنين ومما جلت في
الخطيب والفتاوى ان الحكم ان ارسل رجلا للخطيب عن اكثر اصحاب الحديث
وهذا مع قوله يقول ارسله لالاكثر وبوجه لا لا يفي بما يجزى اي وقيل للخطيب ارسله
وهذا لالاكثر اي قوله لا اكثر ان الحكم لالاكثر ان كان من ارسله الكونيه عليه
الحكم لالاكثر وان كان من ارسله اكثر فالحكم للوصلي
ارسله ليعطي الحكم له وان كان من ارسله احفظ بالحق وبه وهذا مع قوله وقيل لاكثر وقيل
الاحفظ وبالاخص احده مسند عذوف بقدره وقيل العذو لالاكثر وبطل الاحفظ
ويشيق على هذا القول الرابع وهو ان الحكم للاحفظ ما اذا ارسل الاحفظ يحمل الصبح وذلك
عدالة من صلوا واطيعوا او اذ بان انهما ويرصد راس الصبح فاما اذا بلغ حال
هم من ان الصبح في مسنده وفي عدالة وفي احوال وهذا مع قوله لم يحال ان عدل
يحفظ بالحق وقوله او مسنده اي وما اسنده من الحديث عن هذا الذي ارسله وهو
احفظ من هذا ما على الحكم للاحفظ وقد ارسله فلا يستفي في وجوه في هذا السند على
هذا القول وسيله واما ان الصبح للحكم للرفع اسأله الى مسنده عارض الرابع والرفق
وهذا الرابع بعض الفتا حداثا وقدم بعض الفتا بالحكم على الاصح من ان الصبح
لما اراده الفقه من الرابع لم يثبت وغيره ذلك ولو بان ما يثبت فثبت مقدم علمه انه
الحكم ما عليه وقوله ولو لم يثبت في اذوا السأله الى ما اذا رجع الاصلان من رايه
وليدفعه السأله من قوله وقوله وارسله في وقت اورثه في وقت ووقف في وقت

فالجزم على الصلح اصيل وروعه لا ريب له ووقفه هكذا صح ابن الصلاح واما الاصلين فيجوز
ان الاعتدال عما وقع منه اكثر فان وقع وصله وروعه اكثر من امثاله ووقفه فليجزم للوصل
والرفع وان كان لا امثاله والوقف اكثر فليجزم له

التدليس

والتدليس الاشهاد من قبل من جازته روي عنه
وعمل به في الاشهاد والصلح في احواله والرد مظنة التفت
والاشهاد على ما في حاشية التدليس
والاشهاد على ثلثة اقسام ذكر ابن الصلاح منها فممن تنقطع الغيبة الاول التدليس بالاشهاد
وهو ان يشفع له شخص الذي سمعه ويرفع له شفعه او من مودة يستدل له
البر بلفظ لا يفي الاصل بل بلفظ موثوقه كقولهم ولا ان وان فلانا او فلانا سرها
بل كذا سمع من رواه عنه وانما يكون تدليسا اذا كان الداعي قد غاصب الروي عنه
او لم يسمع ولم يسمع منه او وضع منه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذي شفع عنه وقد يسم
هذا الشريط من قوله بوجهه ايضا وانما يقع الالباس مع الحاصرة وقد جده ابو العباس
ابن العطار في كتاب بيان الوجه والادب ان يروي عن قدس من علم يسمع منه من غير
ان يعلم انه سمعه منه قال في المرق بلبه وبه الاستعمال روي عن الاشهاد وروايته عن لم
يسمع منه وقد سبق ان القائل في الجمله بل كذا الحافظ ابو بكر الجوزي عن عروس عبد الحافظ
الوارث ذكره ذلك بخبره في معرفة من يسمع حديثه او يروي ما اذا روي عن غيره
بلفظ موثوق فان ذلك ليس بتدليس على الصحيح المشهور حتى ان عبد الوهي المزمع من يوم
انه تدليس جعله التدليس ان يحدث الرجل عن الرجل عما سمعه بلفظ لا يفي حاشا
بالاستماع والا لكان كذا قال ابن الصلاح وعلى هذا ما سلم من التدليس ايجد ما لك
عنه فمفسد في البت الثاني وقال مطوف على قوله يعني وان ايضه الاما طائفة
ومعها وشمل ان يشفع له الرواية في التدليس فقط فيقول فلان وهذا جعله اصل
لحديث

هذا الذي لا يفي حاشا
والاشهاد على ثلثة اقسام
ذكر ابن الصلاح منها
فممن تنقطع الغيبة
الاول التدليس بالاشهاد
وهو ان يشفع له شخص
الذي سمعه ويرفع له
شفعه او من مودة
يستدل له البر بلفظ
لا يفي الاصل بل بلفظ
موثوقه كقولهم ولا ان
وان فلانا او فلانا سرها
بل كذا سمع من رواه عنه
وانما يكون تدليسا اذا
كان الداعي قد غاصب
الروي عنه او لم يسمع
لم يسمع منه او وضع منه
لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي شفع عنه وقد يسم
هذا الشريط من قوله
بوجهه ايضا وانما يقع
الالباس مع الحاصرة وقد
جده ابو العباس ابن
العطار في كتاب بيان
الوجه والادب ان يروي
عن قدس من علم يسمع
منه من غير ان يعلم
انه سمعه منه قال في
المرق بلبه وبه
الاستعمال روي عن
الاشهاد وروايته عن
لم يسمع منه وقد سبق
ان القائل في الجمله
بل كذا الحافظ ابو بكر
الجوزي عن عروس عبد
الحافظ الوارث ذكره
ذلك بخبره في معرفة
من يسمع حديثه او يروي
ما اذا روي عن غيره
بلفظ موثوق فان ذلك
ليس بتدليس على الصحيح
المشهور حتى ان عبد
الوهي المزمع من يوم
انه تدليس جعله
التدليس ان يحدث
الرجل عن الرجل عما
سمعه بلفظ لا يفي
حاشا بالاستماع والا
لكان كذا قال ابن
الصلاح وعلى هذا
ما سلم من التدليس
اجد ما لك عنه
فمفسد في البت الثاني
وقال مطوف على قوله
يعني وان ايضه
الاما طائفة ومعها
وشمل ان يشفع له
الرواية في التدليس
فقط فيقول فلان
وهذا جعله اصل
لحديث

لحديث كذا قال علي بن حمزة عن عبد بن عبيدة فقال الرضي في هذا
حديث الرضي نقلت ثم قال الرضي في هذا حديث الرضي فقال الامام
من الرضي واما من سمعه من الرضي حديثي عبد الوهاب عن غيره الرضي وقد
مثل ابن الصلاح في هذا الاول هذا المثال الذي جازته عنه ثم حكم الخلفين فيعرف
هذا اصل بر حديثه مطلقا او عالم تصح فيه كالتصال واعلان ابن عبد البر
قد حكم عن ائمة الحديث انهم قالوا يقبل تدليس ابن عبيدة لانه اذا وقع الحال
على ما خرج وصح وظهر لهما وهذا ما رجع ابن حبان وقال وهذا شق ليس
الامام الا تسفين من عبيدة فانه كان يدلس ولا يدلس الا من يثق به من ابياد
يوجد من عبيدة حاشا ذلك بعد الاقوال من سمعه عن ثقة مثل نفسه
مثلا ذلك صراحتا كما في الحاشية فانه لا يسلون الا عن حجابي وقد سبق ابن
عبد العزالي ذلك الحافظ ابو بكر الجوزي والرواية الا يروي فقال ابو الوفاء
الذكر وان من كان يدلس عن الثقات كان تدليسه عند اهل العلم مقبولا
قال في كانت هذه صفة وحاشا ان يكون حديثه مقبولا وان كان مدلسا
وهكذا وانيته في كلام ابن بكر الصافي من ان المدعي في قاب الدليل مقال كل مظهر
تدليسه عن غير الثقات لم يقبل حديثه فيقول حديثي او سمعت ابي
ويختلف في ابيه اية اصل هذا المتن من التدليس وهم العربيون بدفعيل يرد
حديثهم مطلقا فيقولوا ابو السقاء لم يسموا وان التدليس لغة حاشا حواء ابن
الصلاح عن تزيق من اهل الحديث والعقبا وهو المراد بقوله فالرد مطلقا فيقضي
وحد عن بعضهم والصحيح ان قال ابن الصلاح في الفصل فان صرح بالاتصال كقوله سمعت
رحمته واحدا هو مقبول يجمع به وان ان بلفظ يحمل حكم الرسل الاجداد في
الاكثر وانما حكمه عندهم لم يذكر ابن الصلاح ذلك عن اكثر من وهذا امر الزيادة عليه
لم يثبت فيقول ومن حكاية عن جمهور ائمة الحديث والفقهاء والاصول شيئا او سمعت
العزالي في كتاب الراسيل وهو قول الشافعي علي بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم وقد

هذا الذي لا يفي حاشا
والاشهاد على ثلثة اقسام
ذكر ابن الصلاح منها
فممن تنقطع الغيبة
الاول التدليس بالاشهاد
وهو ان يشفع له شخص
الذي سمعه ويرفع له
شفعه او من مودة
يستدل له البر بلفظ
لا يفي الاصل بل بلفظ
موثوقه كقولهم ولا ان
وان فلانا او فلانا سرها
بل كذا سمع من رواه عنه
وانما يكون تدليسا اذا
كان الداعي قد غاصب
الروي عنه او لم يسمع
لم يسمع منه او وضع منه
لم يسمع منه ذلك الحديث
الذي شفع عنه وقد يسم
هذا الشريط من قوله
بوجهه ايضا وانما يقع
الالباس مع الحاصرة وقد
جده ابو العباس ابن
العطار في كتاب بيان
الوجه والادب ان يروي
عن قدس من علم يسمع
منه من غير ان يعلم
انه سمعه منه قال في
المرق بلبه وبه
الاستعمال روي عن
الاشهاد وروايته عن
لم يسمع منه وقد سبق
ان القائل في الجمله
بل كذا الحافظ ابو بكر
الجوزي عن عروس عبد
الحافظ الوارث ذكره
ذلك بخبره في معرفة
من يسمع حديثه او يروي
ما اذا روي عن غيره
بلفظ موثوق فان ذلك
ليس بتدليس على الصحيح
المشهور حتى ان عبد
الوهي المزمع من يوم
انه تدليس جعله
التدليس ان يحدث
الرجل عن الرجل عما
سمعه بلفظ لا يفي
حاشا بالاستماع والا
لكان كذا قال ابن
الصلاح وعلى هذا
ما سلم من التدليس
اجد ما لك عنه
فمفسد في البت الثاني
وقال مطوف على قوله
يعني وان ايضه
الاما طائفة ومعها
وشمل ان يشفع له
الرواية في التدليس
فقط فيقول فلان
وهذا جعله اصل
لحديث

وحدث في كلام بعضهم ان المدلس اذا لم يصرح بالحدث لم يقبل انفا فاه وقد جاءه اليق
 في المدلس عن الشافعي وسائر اهل الحديث وحكاية الامام في حكاية الخطا وصحاح على
 اتفاق من لا يسمع بالمدلس اما الذين يخفون بالمدلس فيصرون به في افشاء كلام ابن الصلاح
 على ان بعض من يسمع بالمدلس لا يقبل عنه المدلس فقد حكى الخطيب الحكاية ان جمهور
 من يسمع بالمدلس يقبل خبر المدلس وقوله في الصحيح الى اخره اي وفي الصحيح عندهما من
 الكتب الصحيحة رواه من المدلس فلا يسمي به من يسمع خبره وقدرها وقبوله ونقش
 اي وقد نسخ الصحيح بعد جماعته ثم كفاة والتفاني بعد الرواية والبولدين من الرواية
 وقال النووي ان الشافعي في الصحيحين وغيرهما من الكتب النسخة عن المدلسين من يجوز على
 قبول ما يسمونه اخرى وقال الخطاط ابو محمد عبد الكريم الخطيب في كتاب الفروع للمصنف
 قال الله تعالى ان المعونات لله في الصحيحين من قوله ينزل السحاب

في قوله ينزل السحاب

في قوله ينزل السحاب

في قوله ينزل السحاب

اي ودمه شعيرة صالح في قوله ولا يقدسه كبر العباد وهو مكره جدا بروي الشافعي من
 شعب قال المدلس لخوا الكذب وقال لان ابي ليح الى من اذ بشر قال ابن الصلاح
 وهذا من شعبه او اطاح بغيره على المباحة في الرجوع عنه والتفكير وقوله وروى
 المدلس السبع اي وروى القسم الاول وهذا هو القسم الثاني اتمام المدلس قال
 ابن الصلاح اسود اخضر من ان في اول البيت الثاني مسدودته والجملة في موضع وقع
 في ارباب المدلسين المذكورين اخرج من مستند محدثين تفديده وحيوان به عن المدلسين
 شيخ الذي يسمع ذلك الحديث شبه او يسمي (يعني به من يسمع او يسمي او يسمي الى مسلمة
 اوله او يسمي او يسمي ذلك في نوعه الطريق للمعونة الشافعية كقول ابن كرامين
 جاهد الجاهلية الفاحش عبد الله ابن ابي عبد الله يريد به انكر عنه ابي حامد

التفاني ويجوز ذلك قال ابن الصلاح وروى يصحح النووي عنه ذلك وللنوري ايضا
 فان لا يتنبه له فبعض بعض رواه يروى ويحذف الحاشية كراهية هذا المستطاب
 القصد للاميل على ذلك فبعض ذلك اذا لم يخالط على ذلك كون الروي عنه مستغنيا
 ببدلته حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء وقد يكون الخامل على ذلك كون الروي عنه
 مستغنيا في الشك او اخرون يقاتله وسائر كراهية من يهودونه وقد يكون الخامل
 على ذلك الختام كثرة السبع بان يروي عن الشيخ الواحد في مواضع يروي في موضع يسمع
 وفي موضع اخر يسمع اخرى يروي عنه ويمنع فعل ذلك كثيرا للخطيب فيمنع ان
 لمجاهد في مائة سنة ولم يذكر ابن الصلاح حكيم عن هذا التفسير الا في المدلسين
 وقد حرم ابن الصلاح في العدد بان من فعل ذلك لكون من روى عنه عن يمينه عند
 الناس وانما اراد ان يعبر اسمه ليقولوا خبره يجب ان لا يقبل خبره وان كان يقبل
 فيه الثقة فقد علم في ذلك لخاله ان يعرف غيره من جرحه لا يعرفه حواه وان كان
 لصحة شفه يكون ذلك اذلية عن يمينه ليعب مواضعه حتى يعرف من يروي عنه
 وقوله واستصغار اسلوب بيان المحدود اي وقد يكون استصغارا او اجمالا لكثرة
 وصوله وكذا خطيب اي وكما للخطيب وقوله والشافعي انتهى اي اصل التذليل لهذا
 القسم الثاني منه قال ابن الصلاح يلزم به لا يقبل من المدلس حتى يسمع من اخره
 الشافعي رحمه الله عنه ممن دلش مرة ومن جابه عن الشافعي المرفوعة لا يدخل قوله
 قلت يروى اخره التوبة هذا هو القسم الثالث من اتمام المدلس الذي لم يذكره
 ابن الصلاح وهو تدليس التسمية وصورته ان يروي حديثا من سبع ثقة وذلك التسمية
 يرويه عن صحيف عن ثقة فباني المدلس الذي يسمع الحديث من الثقة الاول فيسقط
 الضعيف الذي في السند ويجعل الحديث عن شيخ الثقة عن الثقة الثاني بل يسمي
 فيستوي للاشهاد فثبت في هذا خلاف اتمام المدلسين ان الثقة الاول قد يكون
 معروفا بالمدلس ويحذف الواقف على السند كذلك بعد التسمية وقد رواه عن ثقة
 اخر يعلم له بالجه في هذا عرو وشدود ومن نقل عنه لم كان يفعل ذلك بغير الخيل

الغشائي

عند ذلك لم يلبس رواية اي ذكر من هاتين عروة عن ابنه عن عاتق مرفوعا
 الشيخ قال الحديث قال الحكم هو من افراد العرب عن الذين يقره ابو بكر زهير
 هشام بن عروة انتهى فلهذا ايراد النص من عن الذين يقره واراد به واحد منهم وليس
 بيان ام العرد المفيد بالنسبة الي جهة خاصة ما يقتضي الحكم بعد ما رجحت كذا
 افراد المكن اذا كان القيد المتعلق بوايه النسخ كقولهم لم يروه نفع الاطلاق وان حكم
 قريش من حكم العرد المطلق لان روايته عن النسخ لا رواية الا ان يكون قد بلغ نسبة من
 لا يعتبر بعينه فلا يثبت له ولم يجعل حكم العرد المطلق من كل وجه

الحكماء
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر

اي يتم الحديث الذي عليه علم من علم الحديث معلولا لا نشأ معلولا وقد وقع في عار ذلك
 من اصل الحديث نشأ من المعلول وذلك موجود في كلام الترمذي في من عوي والادوية
 والبرق في الخليل للحاكم وعي من قال من الصالح وذلك منهم من القدر في قوله ما
 القياس من العلل والمعلول مردول عند اصل العربية واللغة وقال ابو بكر بن الجوزي
 قال والاحود في تفسير العمل وكذلك هو في عبارة نفعهم وان عار القدر في الفعل
 مداهم يقولون اصل لان كذا فانت فعل وصوال المعروية في اللغة قال ابو بكر
 لا اعلم الله اني اسألك بعلد قال سلف الحكم واستعملوا في لغة المعلول في أصل هذا الخبر
 المنقول من العرب ومن قال والمنقول من لغة المعلول في أصل هذا الخبر
 تلك بلغة فقلت منها على لغة ولا تلج لان المعروية لها صوابا في لغة ومعلوهم لان
 يكون على ما ذهب اليه سيبويه من قوله يحسن وشاؤن من احسنها على جنته وتلك
 وان

في هذا الخبر
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر

وان لم ينسوا في الكلام استغنى عنها ما جعلت قالوا واذا قالوا نحن وشنا فاما ان يقولوا
 في الخبر والشيخ قالوا لو انروا وقد انتهى وانما علمه فاما استغنى اهل اللغة
 العامة بالشيء ومثله من تعليل الصبي بالطعام والعله عارة عن شيئا من خبره فامض
 طرات على الحديث فانزلت فيه اي قد جرت مجتبه ومجذبت حمراء طرات في العلم فمض
 وانما البحث اذا قلنا ما لم يزل قد صدقته واومت اليه بالعرب الصالح
 حكمه صاحب الحكم في مادة ما زوي من الاخرن الزوي وتدرك العله من قول الراوي
 في هذا العله غيره له مع من من يضر الى ذلك بعد الجبيل في هذا الناقذ بذلك في الخلاصة على
 ارسالية الوصول او في الموضع او هو احد حديث حديث او هو امر يبرر ذلك الحديث
 في نظره ذلك فامضه وحكمه او يرد في ذلك في ذلك واخرج عن ذلك في الحديث وان لم
 يجعل في طبعه نسخة التعليل بذلك كون الحديث المعلل فلهذا في العله وان
 في قول ان شاملا صدقيه قال الخليل السيل الى معرفة علم الحديث ان يجمع بين طرقيه
 وتنظر في اختلاف رواته وجب من انهم من الخليل ومنهم في الاطلاق والصبط وقال
 ابن المذني البار اذا لم يقع طرفه لم يفسر خطا ووه وصا العله في الحديث حديث رواه
 الترمذي في حديثه او صحح وان كان الحاكم ويحج من رواه ابن جرير عن موسى بن عتبة
 عن سهل ابن ابي صالح عن ابي عبد الله بن عروة عن ابي عبد الله بن عتبة بن جابر
 الحديث قال الحاكم في علوم الحديث هذا حديث من قاله لم يزل من شرط الصحيح
 وله علة فاجتبه فرد وان مثالا الى العاري قال عن طبعه فقال نعم استعمل
 هذا الحديث ملجرا اعلم في الدنيا في هذا البار عبر هذا الحديث الواحد لا يعلم
 ثمانية موسى بن استعمل ثمانية وكتب استعمل عن عوان بن عبد الله قوله قال البخاري
 هذا الحديث لا يذكر لوليتي بن عتبة فها علم من يثبت هكذا اهل الحاكم في قوله هذا
 الحديث بلفظ العناية وقال طبري ان هذا الحديث كانه ليست بهيئة وانما في هذا الحديث
 حديث البخاري واذا من شاملا وقد منته كذا الكلب اليه على كتاب ابن الصلاح
 في هذا الخبر في السند في هذا الخبر في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر
 في هذا الخبر

الوصول بالمرسل مثلاً في الحديث بانساده موصول وبما انسابنا وما منقطع
اقوى من انساب الموصول قال ولهذا اشتملت كتب علم الحديث على جمع طرقه ووطا
ان يقول اي يقول انسابه على انساب وقد يعول الحديث بانواع الطرق من الكتب
والاعطاف وتقول لطيفه ونسب الروي وذلك ما عودوا كتب علم الحديث وبهضم بطون اتم
الجله على البش فاح من بعده الخلاف للحديث الذي فصله الثقة الصابط واسناده غيره
منه قال انما الصحيح ما هو صحيح معلول هكذا انساب في الصالح عن بعضهم ولم يسمه فابل
ذلك هو ابو علي الحلبي قال في الارشاد ان السناد على علم او كثره صحيح متفق عليه
وصحيح متداول وصحيح مختلف فيه ثم مثل الصحيح للحديث رواه ابراهيم بن طهمان في الكتب
من عند السادة عن مالك عن محمد بن ابي عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الحمد لله على ما وسرنا به وقد رواه ابراهيم بن مالك في المطايع قال في الكفاي
عن ابراهيم بن محمد بن الحسين في سنده الحديث في سنده ثلاث صحاح يعتمد عليه قال وهذا من
الصحيح المسمى بخبر طهرت قال فان مالك بن انس في الحديث ليس في سندها وادانها
عليه من حيث ان رواه في الحاشية الى الانساب وابنت لطيفه معلول وكذلك ان الصالح
معان في قوله وهو الحلبي وقسولي الذي يقول في الحاشية اي فانك بعضهم
من الصحيح ما هو صحيح ساد

[illegible]

426

الاحتفاء بالمرأة في الدين، والاستقلال في الحياة العامة

الظن من الحديث هو اختلفوا به فذروا مرة على وجه مرة على وجه آخر
مخالف له وهكذا ان اضطرب فيه راويان فالكثير رواه على واحد على وجه مخالف
للآخر فعلى من ليداي من راوي اقدم الاضطراب فليكن في السن فذيلوا في السن
واما في مصطفا اذ اتت الروايات المختلفة ان الصحيح لم يرجح احد
على الاخرى اما اذا تراجعت اوجهها لم يكن راوها اجتهاداً ولا تجميعاً للمروية عنه ان
غير ذلك من وجوه الترجيع فانه يميل على الوجه الراجح وصف الاضطراب ولا يحكم
ولذلك حينئذ الوجه الراجح من الاضطراب في السن ما رواه ابو داود وابن
ماجة من رواية اسمعيل بن ابيه عن ابي عمرو بن حريث عن حريك بن حريث عن ابي
هريرة عن عيسى بن عاصم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اختلفت في الحديث فليكن
فيه فاذ لم يجد عاصم ابي عبد الله فليخط خطاً فاذ اختلف فيه على اسمعيل
الخطا فالكثير ما رواه شمس المصنف في روح ابن القصة هكذا ورواه شمس التوحي
عنه عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه حميد بن الاسود عنه عن
ابي عمرو بن حريث عنه من عمرو بن حريث عن حماد بن حريث عن ابي بصير ورواه
وهيب بن خالد وعبد الوارث عن عبد الله بن عمرو بن حريث عن حماد بن حريث ورواه من
خرج عنه حماد بن حريث بن عمار عن ابي هريرة ورواه ذؤاد بن خليفة الحارثي عنه عن ابي
عمرو بن محمد عن حماد بن حريث بن عمار قال ابو ذؤاد بن خليفة الا لم يمتني ليعلموا اني قد سمعت
ذؤاد ورواه شمس ابن عيسى عنه واختلف عنه على ابن عيسى فقال ابن الاثير عن ابن
عيسى عن اسمعيل بن ابي محمد بن عمرو بن حريث عن حماد بن حريث واصل بن عبد الله قال
شمس لم يجد شيئاً يشد به هذا الحديث ولم يبق الا من هذا الوجه قال ابن الاثير في
الاجمعيون في بعضها ففكرت ان عدم قالوا اجتهاداً لا ما محمد بن عمرو ورواه غير
الشيء الذي عن ابن عيسى مثله رواه شمس المصنف في روح ورواه متعدد عن ابن
عيسى عن اسمعيل بن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي هريرة ورواه عمار بن خالد

مدرسه علمیه امام خمینی (ره) تبریز

• ومنه ان يدرج بعض شئونه في غير موضع الخلاف الثاني
 • في قوله استواء من حيث • ما عناه اندرج قد عناه
 • من حيث الاستواء اذ عناه اس اني سائر اندرج
 اي ومرتبة المذبح وهو القسم الثالث ان يدرج بعض حديثه تحت سائر محال في
 لدني السند ماله حديث رواه سعيد بن ابي مريم عن مالك عن الرضوي عن ابن ابي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأمضوا ولا تأكلوا ولا تشربوا ولا تأمنوا ولا تأمنوا
 بقوله ولا تأمنوا مدرجة في صلا الحديث اذ رجا اس اني مريم بن مريم حديث آخر
 مالك عن ابي الزناد عن الامحج عن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأمنوا ولا تأمنوا
 الطل الكذب الحديث والتعشيش والاحتشاش ولا تأمنوا ولا تأمنوا وطال الحديث
 متفق عليه من طريق مالك والسنن الاول ولا تأمنوا وهي في الحديث الثاني وهكذا
 الحديثان عند رواية الموطأ عند الحسن بن يوسف والقصبي وتسمية ولحي بن
 يحيى ويروي في الخطيب وقد روى بها اس اني مريم عن مالك عن ابن شهاب واما
 يروي مالك في حديثه عن ابي السرياد

• ومنه ان يدرج بعض شئونه في غير موضع الخلاف الثاني
 • في قوله استواء من حيث • ما عناه اندرج قد عناه
 • من حيث الاستواء اذ عناه اس اني سائر اندرج
 اي ومن افتاه المذبح وهو القسم الرابع ان يروي بعض الرواة حديثا عن جماعة
 وسهم في شأونه اختلاف فيجمع الكل على شأونه ويجعلها اختلافاته ويذكر رواية
 مرجعة عنهم على الاتفاق مثاله حديث رواه الترمذي عن نزار عن عبد الرحمن
 بن مهدي عن شفيق التوري عن زاصل ومصور والاعمش عن ابي وايل عن عمرو
 بن شرجيل عن عبد الله قال قلت لرسول الله اي الدين اعظم الحديث وهكذا
 رواه محمد بن الحدي عن شفيق ميار رواه الخطيب رواه اصله مدد حديثي رواية

مصور

• ومنه ان يدرج بعض شئونه في غير موضع الخلاف الثاني
 • في قوله استواء من حيث • ما عناه اندرج قد عناه
 • من حيث الاستواء اذ عناه اس اني سائر اندرج

مصور ولا عمن لا واصلا لا ذكر فيه عمرا لا ذكر له جعله عن ابيه والسنن
 شروق عن اصله لا ذكر له الخطيب وقد بين الاسان من مخالفي من بعد الخطان
 شروا به عن شفيق ومصل الجد هما من الآخر رواه البخاري في صحيحه قال البخاري
 عن عمرو بن علي عن يحيى عن شفيق عن مصور والاعمش عن ابي وايل عن عمرو بن عبد
 الله عن شفيق وعن زاصل عن ابي وايل عن عبد الله عن زكريا عن عمرو بن شرجيل قال عني
 بن علي فذكره احمد بن الحسن وكان حديثا عن شفيق عن الاعمش ومصور واصل عن ابي
 وايل عن ابي مسينة يعنه عمرا فقال عناه • لكن رواه الثاني في البخاري عن
 بن نزار عن ابن مهدي عن شفيق عن اصله وجده عن ابي وايل عن عمرو بن شرجيل
 فزاد في السند عمرا بن عبد الله عن احمد ادرج عليه رواية واصل وكان من مذهب الحديث
 اقدم به عن شفيق عن مصور والاعمش واصل بالسنن والحد في الرواة عن ابن مهدي الثاني
 طريقهم وربما انصرف بعضهم على تعيين شيوخ شفيق في هذا لا ينبغي لمن يروي حديثا مستمدا
 فيه جماعة في طبقه واجبه بمقتضى الرواية عن شفيق واجد ان يحدو بعضهم
 اجماعا بان يكون اللفظة السند او المصنف وحيث رواية الباقين عليه فربما كان
 حديثه حرواح ذلك اللفظ ونسباني على التسمية على ذلك موجه ان سأل الله تعالى
 ونوله رواه الاعمش اي رواه الاعمش ومصور وكر عمرو بن شرجيل بن شفيق بن
 شفيق وعلى انه قد اختلف على الاعمش رواه عمرو بن شرجيل اختلا كثيرا ذكره الخطيب
 وقوله وعنده المذبح لما اي عليه الاختلاف لا رعا للغة فيطو راي مبع
 قال ابن الصلاح واعلم انه يجوز تعدد شيوخ الادلج المذكور وهذا النوع قد ضعف
 فيه الخطيب مني وكثير

الموضوع

• وكيف كان لم يعروا داس • في سلم بن اسود
 • واكثر الجامع فيه ادرج • مطلق المصنف في المذبح •
 ناسي في العاديت الصعبة الموضوع وهو المذكور في مقال المختل المصنف اي ان واصف

• ومنه ان يدرج بعض شئونه في غير موضع الخلاف الثاني
 • في قوله استواء من حيث • ما عناه اندرج قد عناه
 • من حيث الاستواء اذ عناه اس اني سائر اندرج

فقال الشيخ بجمع ثانيا لا بأس به والحديث منك قال ابن الجارم الرازي والحديث صحيح
وقال الحاكم رحمه الله وثابت بن موسى عن شريك عن ابن عبد الله الغنصمي والمتن ليس
بدينه وشريك يقول أحدنا لا نعش من أبي شقيق عن جابر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يذكر الله قطرا في ثاب بن موسى قال لم يثبت صلوة
بالليل حسن وجهه بالهزار وأما أراد ثابنا لزهده وورعه فظن ثابت أنه روى
هذا الحديث من روى عنه هذا الاستناد فكان ثابت يحدث به عن شريك عن الأصم من
أبي شقيق عن جابر كيعبد الشيطان على ثابته راسل جهم نادرجه ثابت في الخبر
ثم شرد من جماعه سغوا وجد ثوابه عن شريك فعلى هذا هو إتمام الدرر
وقال ابن عدي لم يحدث منكوا يعرفوا الثابت وشرك منه من الصحابة عند
الحديث من يروي عن عبد الله بن مسعود التوثيق والنقص من رواه الحاكم وموسى
محمد بن أبي الطاهر اللخمي قال أحدنا يرمي بعض الصحابة عن رجولية وكره
فأد رجولية ثقة قال يروي عن محمد بن عبد الله بن فضالة أنه ذكر له هذا الحديث
عن ثابت فقال أظن أنه على ثابت وذلك أن شريكا كان من أرحامه وأما ثابت
رجلا صالحا فمشبه أن يكون ثابت دخل على شريك وثاب شريك يقول ثابنا
الأصم عن أبي شقيق عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن من رأى ثابنا
فقال بما راجد من ثابوت صلوة بالليل حسن وجهه بالهزار فظن ثابت أنه لعن
أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو من الاستناد الذي رواه جهم على ذلك
وأما ذلك ما وشريك وما العقبى أنه حدثنا بالليل ليس له أصل وإنما بعده
ثقة وقال عبد الله بن شريك كل من حدث به عن شريك فهو على ثقة وعداك
ابن معين في ثابت هذا أنه كذاب ومسكوكا ولهذا أي عقده منه قولك أي في
الحديث الصحيح لم يثبت لك أنه وعداك وهو الذي ذكره

وَقَالَ رَجُلٌ مِمَّنْ هَؤُلَاءِ الَّتِي لَا يَفْقَهُونَ
شَيْئًا مِمَّا يَتْلُو بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنَ الْكِتَابِ
وَيَسْتَعْجِلُونَ بِهِ قُلِ الْبَعْضُ مِمَّا يَتْلُو
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِّنَ الْكِتَابِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ

وفاطمة بنت محمد بن عبد الله
وفاطمة بنت محمد بن عبد الله

١- جونا الصبح ماله اريونا ، تزل من اوردقيا ،
٢- جونان باله قفلا من قفلا ، الصبح القفلا بالونقيا ،
٣- ماله الصبح اوردقيا باله ، لي زده وفت شرب ،

قال ان الصلاح لها عرف كون الحديث موصوفاً باقرار واضعها وما ينشأ عنه من فوائد
يعرفون الوصف من فائدة حال الراوي المروي فقد وصف اجادته طوبى له بعد توصف
وكافحة العاطفها وما عالجها انتهى وروى ما عن الربيع من سنها قال ان الحديث سواء
كصحتها او بقرينة وظلمة كلمة الملك تنزهه قال ابو الطوري واعلم ان الحديث المكتسب
لمجلب الطالب للعلم فهو من قبلة العاقل فما استعمله من دين العبد الاعلى على اقرار
الراوي بالوصف فقال علقا في وجهه لكن لم يراع في كونه موصوفاً لمجرباً ان يندب في
هذا الاثر اربعه وخلافه المتفق على ان يستعمل الشيخي وهو ان يندب في هذا
يكفي هذه التفتة في خطه ثم ولد نفع المحدث في حاله ثم المحدث ومنه الحديث الصحيح
يرتدون نفع هذا الجواز طهره وحله وشطه

من اقام الصلوة المطلوب وهو قتل احوال بكن الحبيب مشهور اني جعلت
وا اخرجت علقه السبعين من الكبرياء عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
نافع الحبيب مشهور اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
ذلك اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
الكثير من الودع وادعهم من الحبيب مشهور اني جعلت
على ابي الحبيب مشهور اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
الحبيب مشهور اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
هو معروف بصلوات ابي الحبيب مشهور اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت
قوله مشهور اني جعلت عودا فبدا الحبيب مشهور اني جعلت

[illegible]

الطباع ساحر يربن ابي جابر هذا فانيت حماد بن زيد قال عن الحديث قال حماد
ابو السريه جبري بن جابر انا كنا جميعا في مجلس فأتى الناس فذكر كونهما فقدموا

فتیہ

[illegible]

۱۰۰

اذا اردت ان تجد شئ ضعيف او ماركه تجتمع في وصفه غير انشاد بل انك لو لم
تجد ماركه قال او فعل بخودك وان به نصيغه المرفوع كبروي وزوي وزود
وتجا ولبعا وروي اعصم بخودك اما اذا قل حديثا خطبا غير انشاد
فادكره نصيغه الخيم وخذلك قال وخذوا

وإنما في الحكمة والعقائد ما يحسن إلى من رآه، ويحسن إلى من رآه.

نقدم انما نجد ذكر الموضوع الماع اليان في اي مكان واما غير الجوعف وروا
الناقلة اساده وروايتهم غير بيان الضعفة او امان في غير الاحكام والعقائد

جی

بل في الرعب والرهيب من المواقف والمضمر فيضال الاعمال يعود ذلك انما
اذا كان الاجل من الرعب والجلال والجلال وعدهما والجلال كصغار الصغار
واحيى ولا يخل عليه ويخود ذلك ثم يروا الفتاه في ذلك ومن نص على ذلك من
الامة عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله بن عبد الله بن المبارك رحمه الله وقد عده
ابن عدي في مقدمة الكامل والخطيب في النهاية بابا لذلك فقوله عن ابن مهدي
خير من هذا وقد اى هذا عن ابن مهدي (هـ)

معرفة من تقبلوا بيته ومروءة

قال في الصلح ما يحل من جهة الحديث والفقه على انه شرط فصحته ورواؤه ان يكون
على صيغة ما يوجب ثم تنصل شروط العدالة ثم شروط الضبط وقد ثبت شرط الصلح
على العدالة بعد به الضبط في النظر فعلى اي بقا في قول في العدالة تنصل للصلح
وينقض بضم القاف وبلفظها اعتناء حكمها الجوهرية وعده وتولي حكومتها اية اية
تجوزي عليه ويعظمه التبدل والتغيير وقد مضى في الفقه على اعتبارها في كل ما كان
متمم لمصلحة غيره قال في كتاب الرأية التجارية ان الصلح ليس من قبيل التمسك
بالحق لما تضمنه جميع امورها ان يكون مزجوت به ثقة في نفسه وعرفا بالصدق
محمدا به قال في ما يحدث به عالمنا من الخلل في الحديث من الفطاة والبلون من يوكي
الحديث بغيره باسمه لا يحدث به على المحي لان الحديث به على الخوض وعلم بها

يحول معناه لم يدرك بعد جعل الخبر زاد الآداب لم يعرف ولم يسمع من خبره في الجاهلية
 الحديث بما عظموا احد من حقه فاسقطوا الى ما احدث من خبابه اذا سئل عن الخبر في الحديث
 واقرب حديثهم من ان يكون مثل ما عرفت عن لقن انهم سمعوا من واحد من الصحابة صلى الله عليه وسلم
 ما عرفت النعوت خلافا ويكون هكذا من جهة من حديثه حتى ينهي الحديث موصوفا الى الذي
 صلى الله عليه وسلم الى من انتهى به اليه دون ان يكون حديثا منهم حديثا ومنه على
 من حديثه عنه فلا ينبغي في كل واحد منهم عتقا وصفته ان ياتي كلام النافع رضي الله عنه
 ومما في العدالة الى اخره فيلزم من هذه مبراهين اسرط العدالة وهي خمسة الاشهر
 والبلوغ والحق والاشارة من النفس وهو ان كان كبره او اصرار على بطلان والاشارة
 مما عرفت الشهادة ولم يذكر في اسرط الشهادة وان ذكره الحق في الشهادة ان العدد مقبول
 الرواية بالاسرط المذكورة بالاجماع في تحريكه الخلف بخلاف الشهادة على اجماع
 من قبل الجاهل واستهارة العدل ان كان المجهول على خلاف ذلك وهذا مما
 يعرف عند الرواية والشهادة ما ذكره القاضي ابو بكر وغيره في حال اذا اسرط العدالة
 في الرواية ومن قبل ان يشارروا في الصبي المعتبر الموقوف به لم يشرط البلوغ وفي المسئلة
 ويحاشى جملها المعنى والامام وينبغي ان يشار الى الله عند الوحيين في التمسك بالماضي
 ويصح عدم التمسك عند علم المروي وفيه في استنباط العقل بالماضي ويحاشى عن التمسك
 عدم القول وعلى المروي في شرح المذهب عن الجرم وبقول الجاهل الصبي المعتبر
 طريقا صالحة بخلاف ما عرفت في المسئلة كالامام ورواية الاخبار ويجوز في بعض
 الى ذلك القول فيتمتعوا بها علمه ومستحلي ومركا في عدل من اخبره بيان انما
 ثبت به العدالة فيما ثبت به من غير معتد على عدله في الشهادة واختلفوا
 في بطلان العدالة في الرجوع الى الرواية بعد ان يعتدل واحدا وحيدا وان ثبت ذلك
 الا انهم لم يوافقوا في ذلك والعدل في الشهادة انما هو في دار الحقيقة والرواية مع الشهادة
 صادقة في المسئلة فلهذا انما لا يعتدل في التمسك بالماضي في الرواية في التمسك بالشهادة
 او الرواية وهو الذي حكاه القاضي ابو بكر انما قال في غير ذلك انما من اهل المدينة وغيرهم

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

الثاني

والثاني المكلف او احدي الشهادتين والرواية معا وهو اختيار القاضي في كل
 المذكورين في التمسك به لغيره قال القاضي والذي يوجب القناعة في صورت قبول
 تركه كل عدل مريض ذكره وانني حرا وعدل واحد ومعتبر في الشهادة بالرواية
 والرواية ثبت شرطان في الشهادة ويكون الواحد في الرواية وبطلان ما عرفت من الدين
 والشفقة لا مدي وبطلان عن الاكثرين لذلك فلهذا انما هو مريض في الخبرين عن الاكثرين وضع
 معالفت لها فلهذا القاضي عتقوا في الصلاح والصحح الذي احبوا له للصلح وغيره
 انه ثبت في الرواية لو انما كان العدد لم يشرط في قبول الخبرين بل يشرط في جرح رايه
 وبعد بل بطلان الشهادة وبطلان الخبرين بالعدل الواحد من جهة بعد بل
 المراهة العدل في العدل العدل وقد اختلفوا في تعديل العدل في القاضي ابو بكر عن اكثر القضاة
 اهل المدينة وغيرهم انه لا يقبل في تعديل العدل في الرواية وفي الشهادة واخبار
 القاضي انه يقبل تركه الشهادة مطلقا في الرواية والشهادة الا تركه في الخبرين الذي
 نقلته فيهما وفيه وطلق صليح المجهول وغيره يقول تركه الشهادة من غير تعديل
 فما ذكره القاضي اما تركه العدل في القاضي ابو بكر انه يجب قبوله في الخبرين
 الشهادة كان جرحه مقبولا وشهادته مردودة قال القاضي ابو بكر في القضاة مريض
 تركه كل عدل مريض ذكره وانني حرا وعدل واحد ومعتبر في الشهادة بالرواية
 ضللت المجهول وغيره قال الخطيب الكمانه الاصل هذا الذي سأل الله تعالى عليه
 بيرية في قصة الاربع في غزاة عاتكة ام المؤمنين معوا بها الدين

في الخبرين
 في الخبرين
 في الخبرين

الثاني

مروكروسيه لا يتبادر به كثرة تفصيل وشر ذكره لان ذلك يخرج العدل الى ان يكون
 ليس بفعل كذا او كذا وبعد ما يجب عليه تركه وفعل كذا او فعل كذا فيجب عليه
 فعل فليس ذلك وظهور تفصيله واما الخرج فانه لا يقبل لامتناع ما بين التمسك بالخرج
 يجعل ما يروى لا يوجب فلا يثبت ذكره وان الناس يختلفون في اعتبار الخرج بطلان خبرهم
 للخروج كما على ما عده حرمنا وليس يخرج في نفس الامر فلا بد من بيان شبهة لا يظهر
 فادع حرمه وبذلك على الخرج لا يقبل على مستواه وبما استغنى الخارج وذكر ما ليس
 يخرج من روى الخطيب استنادا الى غيره جعفر الداني قال قبل لشخصه ترك حدث
 فلان قال انه ترك على يروون فتوكل حديثه ومسئول في الحديث ما ي
 فيما اقلوه من تركه على يروون وروى ابو الجارود عن يحيى بن شعيب قال في نسخة
 المتأخر من محمد بن شعيب صوابه انك قال ان ابي جعفر سمعت ابي يقول يعني انه
 ابي سمع ثراه طعان فذكره الساجع منه ما جاء كذلك هكذا قال جازم في نسخة الصوت
 وقد روى الخطيب استنادا الى وهب بن جبر قال قال شعيب انت مول المهاد بن عمرو
 فتعجب من حسن الظن فوجفت فقبل له هذا قالت عند ان لا يعلو وروينا
 عن شعيب قال قلت لعمرك من عهده لم يرو عن اذان قال كان كثير الصلاة وقال غيره
 محمد الرازي سحره قال واثبت فقال شرح بن سويل فاجابني انك عند وقد فقد
 الخطيب لهذا ما في الخبايا **القول الثاني** على القول الاول فيجب ان يثبت العدالة
 ولا يجب بيان نسب الخرج لان استيفاد العدالة يكثر التسع وبها يثبت المعدون
 انما خرجوا وصاحب الحصول بغيره وفعله ما لم يجر من بين الوضوء والغزالي في
 المجهول يقال عن القاضي ان بكره القاضي به وجهه بها والمعروف عنه انه لم يجب
 ذكر استيفادها على بيان **القول الثاني** انه لا بد من ذكر نسب العدالة والخرج
 معاجلا والخطيب ياله ولبين قالوا ايم قد خرج الخارج ما لا يتضح كذلك يرون
 للعدل ما لا يفيق العدالة يروى عن ابن السكيت قال خرج قال سمعت ابانا يقول لعمرك
 بن يوسف عدالة العري ضعيف قال انا سمعته رايي معمر لايه لورا سيجبه

وخصام

ضعيف

وخصامه وخصيته اعرفت انه ثقة فاستدل الجدي بن يوسف عنه وبالله
 لان حسن الخصة يترك فيه العدل والخروج **القول الثالث** ملكه انه لم يجب
 ذكر نسب واحد منهما اذا كان الخارج والمعدل على بصيرة وهو اختيار القاضي
 ابي بكر ويقطع عن الجمهور فقال قال الجمهور من اهل العلم بالخروج من يعرف الخرج في الكف
 عن ذلك ولم يوجبوا ذلك على اهل العلم بذلك الثاني قال والروي عن عبد الوارث
 الكوفي عن ذلك اذا كان الخارج عالما بما لا يعيد استغنى والمعدل عما يراه صوابه
 المروا هذا الى اخر كلامه ومن جواه عن القاضي ان بكره الغزالي في التمسك بخلاف
 ما حكاه عنه في المجهول وما ذكره عنه في التمسك هو الذي حكاه وصليبه للحصول
 والروي وصوليبه عن القاضي في رواه عنه الخطيب الخبايا **القول الاول** هو
 الذي روى عنه القاضي وقال الخطيب هو الصواب عندنا واول من الصالح ان الصبح
 المشهور ومثل الخطيب به ذهب اليه من رجال الحديث ونفاه مثل البخاري ومبا
 وفيه صها الى ان الخرج لا يقبل لامتناع اقل من الصالح وهذا ما هو مقدر في المتن
 واصوله

والقول الثاني
 فيما لا يثبت العدالة
 والخرج على ما في الخبايا
 والخرج على ما في الخبايا
 والخرج على ما في الخبايا

هذا لتوالده ان الصالح على نظم الخرج استلزامه ان لا يثبت الخرج خالف
 وقالوا ان يقولوا ما بعدنا انما خرج الروا وروى عنهم على الكتب التي فيها ائمة الحديث
 في الخرج او في الخرج والمعدل وقالوا يجوزون في بيان النسب بل يقررون على غير
 تعلم فلا يثبت فلا يثبت في بخود ذلك او في الحديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت

وهو ذلك ان السراطين التي تعطينا الكسب في الحج والاعمال للكل وال
 جوابه ان ذلك ان لم يقدر في آيات الحج وكلمته بعدا عما به ان يوفقنا
 عن قول حدث من قالوا به مثله ذلك ما على ان ذلك وقع عندنا منهم بغيره فوجد
 مثله التوفيق ثم من انزلت عند الوفاء منهم شجيت عن حاله وجب النعم بعد ذلك
 بل لا بد من التوفيق كالذي اجمع بيننا الصالحين وغيرهم من نعم الله هذا
 للحج من عظمه فافهم ذلك فانه محقق حيث ولما اقبل الخطيب عن امر الحديث
 ان الحج لا يقبل الا بمقتضى ان الجاهل بالحج يجمع بينه وبين الطعن فيهم للحج
 فيه كقولهم سولي امر عاتق السابيع كاشما عمل من الرب او من وعائهم من على وعمره
 من روقه لا تخبرين فان هذا العمل من الله فانه يجمع بينه وبين عظمه وجماعه عنده
 استمر من غير شجالات الاله الطعن عليه فالتشكك ابو اوديه الطريقه عن ابي
 من بعده وقسولي ان يخرج اي علم الحج وذلك ان سويدي شعله صدوق فيه
 كما قال ابو جهم وسلي حرد ويعقوب بن شيبه وعنه من ضعف الجاهل في التسابي
 فقال الجاهل حديثه مسكوقا في التسابي وعنه من ضعف الحج والكرس في الحج وقد
 ذكر ان لما عني شاعرا في التسابي وهذا وان كان فادحا فانما يفتح بما حدث به بعد
 العزم فليحدث به فاذ انما في الحج والاحكام ما يخرج عن ما عرف الله حديث به
 قبل عبادا ما لا يلبس ان يعقل فانه انظر عليه فلا قد اجاديت حديث من عني عن
 وحدثت قال في هذا ان ما قبلوه وحديثه عن ابي معاوية عن الامس عن عطية
 عن ابي عبد الله بن موسى عن الحسن بن الحسن بن محبوب عن ابي بصير هذا
 باطل عن ابي معاوية قال لا بد ان يلقى في اجلت مصر حدث هذا الحديث في سنده
 المتخبرين وكان بغيره عن ابي حبيب عن ابي معاوية فخلص من سويدي فانكشف
 عليه ان معنى لظنه انه نورد به عن ابي معاوية والجهل النورد واسود به واما
 كذا يعارض معنى مما قلناه احرافنا الى اللذات لجلوبيل علم ان محرم الحج التسيب
 فاشات ان معنى من سويدي فقال لا تحدث فالت عنه وما حدث به قلنا فلا ذلك هذا

ابن سفيان

انه صدوق عنه انكر عليه ما قلناه والله اعلم واما روي عنه في لفظ العلم ما
 عنه يروى ولم يجمع عنه ما اورد به وقد قال ابو هاشم بن المطالب قلت لسفيان
 استقرت الرواية عن سويدي الصحيح فقال ومن اين كنت اني لا يجوز جيت من
 به سويدي وذلك ان سفيان لم يرو عن واحد من شيوخه من جيت من سويدي في الصحيح
 الا من سويدي من سفيان فقط وقد روي الصحيح عن واحد من اس وهب عن
 جيت عن الله اعلم وقول قلت اني امر السنين صور الا واد على اس الصلاح وجماده
 على التوال الذي ذكره وذكر ان ابا الجوزين ابا العليل الجوزي ان في كتاب الرجال للحج
 ان كان المراد علما بالناس بالحج والتعديل اكتسابا باطلا فالا واد هذا هو الذي
 اختاره ابو جهم الفراء والامام غير الدين ان الخطيب وقد قلنا في شرح الباب
 الم قبله عن العاصي ان يكون له ما من الجوزين من اختاره انساب الجوزين الخطيب
 وقال بعد ان روي عن الحج والتعديل في بيان السب على ان يقول ايضا ان كان الذي
 يرجع اليه الحج على امر صبا في اعتقاده واما عارفا بصفة العدالة والحج راسها
 حالها باختلاف القضا في اجكاه ذلك فعل قوله في جرح جرحه بخلافه ولا ينال من سب

تدبر اذا عارض الحج والتعديل راو والجرح جرح بعضهم وعدله بعضهم فبعضه ان اوال
 ليدوها في الحج مطلقا او كان المعدون الكرم والخطيب عن جرحه والعيان ان الصلاح
 انه الصحيح وكذا هو الاصوليات كذا ما في الحديث ولا يمكن ان مع الحاج زيادة علم مطلع
 عليها العدل وان الحاج مسدق للعدل به فيما اخبره عن طاهر جاله الا انه يروي عن اس
 باطن جرح في العدل والقول الثاني انه ان كان عدد المعدلين اكثر من عدم التعديل جرحه
 للخطيب في الحاشية وصالح الحصول وذلك لان قوة العدل تفوق جرحه ويوجب العمل
 بخبرهم وقلة المعارضين يصف خبرهم فالخطيب هذا خطأ وتعد من جرح المعدلين
 وان كثر الذين يوجبون عن عدم ما اخبر به المعارضين ولو اورد لك الخاتمة سبادة
 باطله على نفي القول الثاني لانه معارض للحج والتعديل فلا يرجح احدنا الا بالحج

١

عنه كانت روايته بعد بلا ولا فلا هذا هو المحذور عند الأصوليين كالشيخنا الامير في باب
عمور من اللجب وغيره اما اذا روي عنه غير تصريح بانه فانه لا يكون بعد بلا ولا
لوعده على الايام لم يكن به كما تقدم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

المختلفة التي في قولنا وان المحرمات على الله اقتصر محرمها على العرس ومجهول الحال لا على ما ينسب اليها
ومجهول الحال بانها العرس الاول بمجهول العرس وهو لم يزوج عند الاراد ووليدته وبما يقال
الصحيح الذي عليه ان العرس من اجل الحديث وغيره انه العرس الثاني فعلى مطلقا وهو قول
من اشد طرق الراوي من قبلنا على الاطلاق والثالث ان كان للعدو ما رواه النعمان وبك
الامر على ان من يرضى بغيره في تركها واكتفى في الفصل بواجب فلهذا
فلا راد مع ان كان منه يرضى عن الرجل الواحد والآخر قبل الاول وهو قول الرعي
العرس في قوله والعاشر ان زكاه اجدر من جعل الفرج والعديل مع رواية وليد
عبد الله والاول صوابا والحق من الظن في ذلك بيان الوجه والوجه ان
الحديث الثابت للجهل بعد احباب الحديث صوابا في شهره على العلم نفسه ولا
عرو العلم به ومن لم يعرف حقيقته الا بمرارة وواحد مثل عمرو بن دينار والظاهر
وعبد الله بن ابي عمير والظاهر من حديث مالك بن ابي عمير وسعيد بن جابر بن
من اولى وحسن ما لك قاله هذا كلام لم يرو عنهم غير ابي اسحق السعدي ذلك سماع

العلم في الشريعة
الشرعية

منہاج

[illegible]

من قريش روي عنه ايضا فتاوه فيما ذكره البخاري وابن حبان في الثقات روي
ابن ابي حاتم اياه تورا وبجاءه من قول ذكره البخاري في تاريخه فقال اهل البيت
اي شيئا حجة وعطاءه من ابي حاتم في كتاب جمع فيه او حاتم في التاريخ وقال ايضا
هو جليل الهمم نعمت من الصلاح حسن الخلق الطيب القدر وان قالوا من في حيازم
خرج البخاري حديث جماعة ليس لهم عرواؤهم من مرداس النخيل لم يرو عنه غيره
فليس ابو ابي حاتم وخرج مسلم حديث فوه روي عنه غيره ورواه واحد منهم وسماه
مروك النخيل لم يرو عنه غيره ورواه ابن عبد البر وخرج ذلك منهما من غير الى ابو الرازي
في صحيحه من كونه مجهولا ورواه ورواه ورواه واحده والخلاف في ذلك متعذر نحو

والله اعلم
بما فيه
الهدى
والنور
والهدى
والنور

بعد عنه وان كان مناولا فردا لثابت في غير ما قبله في استوي الجاهل والمنازل وغير المنازل
وهذا مروي عن مالك كما قال الخطيب في كتابه وقال ابن الصلاح انه بعيد من اتباع التابع
عن ابنه المحدث فان كتبهم تلافية بالرواية عن المتدعي غير الرواية كما سبقي والاول
الثاني انه لم يكن من شيوخ الكوفة بضم مذهبها او اصل مذهبها قبل شواذ في الامة
اهل الاوان كان من شيوخه كالم قبل وعز الخطيب هذا القول المشافعي لانه قبل شهاب
اهل الاخوان الملقب بيه من الرافضة بهم يرون الشهاب بالزور لوانهم قالوا يحل ايضا
صداع ابن ابي ليلى والنوري وابن يوسف القاسمي وروي المصنف في الرجل عن الشافعي
قال في اهل الاخوان موهوم اشهد بالزور من الرافضة القول الثالث ان كان داعية في
مذهبهم قبل وان لم يكن داعية قبل والبعض هاجم في الخطيب قال ابن الصلاح في
مذهب الكوفة الا ان الرواية عن اهلها واها قال ابن حبان الماعز في الدعاء لغير الاحتجاج
بعد اعتدائنا فاطمة في العلم منهم فيه خلافا وهكذا يلقى بعض اصحاب التابع انه خلاف
من احتجاجة انه لا قبل للداعية وان الخلاف بينهم فمن لم يدع له يدعته فهو لا قبل فيه
ابن حبان اتفاق ابي ردة رواية الداعية في قول غير الداعية ايضا وانما ابن الصلاح
على حكمه لانه اتفاق عنه في المسألة الاولى فاما الثاني فانه قال في التابع في حجة
جمع من سليمان الضيق ليس من اهل الحديث في استخلافه ان الصدوق المتفق اذا
كان فيه بدعة لم يكن دعوا اليها ان الاحتجاج باخباره جائز فاذا دعي على بدعيته
سقط الاحتجاج باخباره وفي المسألة قول رابع لم يحكم ابن الصلاح انه يقبل اخبارهم
مطلقا وان كان لو كانا او اتفاقا بالاول وحجة الخطيب عن جماعة من اهل
القبيل والمكلفين ومثلي وراية اذ في ابن الصلاح وهي حجة مبررة
من المنبأ والمفرد في الصحيحين كمن اخذت المتدعي غير الرواية احتجما واستب
كفران من طعان وداود بن الحسن وغيرهما في تاريخ نساو الحادثة في حجة يعقوب
من الاخبار كالحديث لم يلا من الشيوخ وقول الخطيب مستدح ما كثر الاجراء عن
المتدعي الذي يكره بدعته فالمجتمع ان فلان يتكلم فيهم على الخلاف في قال ابن الصلاح لم يحكم

فيه لا بد

ويجوز ان يكون من اهل الحديث من يكره الى رد روايته مطلقا كما في الجاهل والمنازل
وامثل الفاسق ونقله الشيخ الحمدي عن الاكبرين ومجوزا بوجه وبالصالح
وقال صاحب المصنوع الحق انه ان اعتقد حرمته للذين قبلوا روايته ولا فلا في اعتقاده
حرمته للذين تبعوه منه

والصحيح في الرواية انما هو الذي رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه

من تصدقوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل روايته اذ اذ كان حديث
توسمه كمالا غير واحد من اهل العلم منهم ابن حنبل وابو بكر الحمدي اما اللذين
حكاهما في التواتر وفيه من اشبار التسوق فانه يقبل روايته في الباب منه قال ابن الصلاح والاصل
ابو بكر الحمدي في التابعي فما وجد من حديثه في سراج لوتك السافق فقال من استعمله
من اهل القبيل للذين بعده عليه لم يعد له قوله في حجة نظيره من ضعفه فلهذا لم يعد له
بعد ذلك ذلك ان ذلك مما اقررت فيه الرواية والسخاء الظاهرة اما ايراد
الذين في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه لا يقبل روايته من اهل القبيل في الحديث
وبدل على ذلك انه قد صدق كمال الحديث قبل روايته في رواية الاول والاخر فقال في الحديث
في الحديث لان قبوله للذين بعده في الاول لا يقبل خبره بعد ذلك ان
وقول في العمري في مجزوء عطا على قول في الحديث في قول في حديثه في
محدث كذا في الحديث للذين بعده في قول في الحديث في قول في حديثه في
في استقامت لافقه من حديثه قال ابن الصلاح وهذا الضابط من حيث المعنى

ما ذكره الصيرفي

وهو روي عن قهه فلان في فقد نارا والذين كذبوا

والصحيح في الرواية انما هو الذي رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه
ابن الصلاح في كتابه في بيان ما رواه

١٠٠
 ١. انما هو انما هو فقد كذب الاخر اورد ما جحد
 ٢. وان يرويه لا اذ رواه . ما انقص شيئا منه فقد رواه
 ٣. العذر الا انه قد راجع . وحال لا ينشأ من بعضهم
 ٤. انما هو انما هو . فانه شغل القيد احسن
 ٥. عند ما كان قد روى عنه . من غير ان يرويه
 ٦. والناظر في هذا الحديث . يرون من التوراة

ايا روى شققن فقد حدثنا وكذا المروي عنه صرحا كقولنا كذا على ان يروى من قوله
 ما روى هذا فقد عارض فيها ما جحد الاصل ان الراوي عنه يروى من قوله
 كذا الفروع يتكلم في اصل الحديث غير الذي يراه بحيث يكون كذا جحد الفروع لا انما
 ما كذب لشخصه فانه لا كذا لغيره فيخرج كل منهما باولى من الآخر فشا ولا يقول
 في آخر اليك كذا بمفعول مقدم لقولنا لا شققن وقولنا يابعد ما جحد اى يرويه من
 حديث الفروع الا اذا انما الاصل حديثه للفروع به خاصة وانما من حديث الاصل فثبت
 ان الحديث يردكم صرح به القاص ان يكون مما جحد الخطيب عنه وكذا اذا حدث به من غير
 ثقة عنه ولم يكد به الاصل فثبت مقول وهذا واضح اما اذا لم يكد به الاصل صرحا ولكن قال
 لا اذ رواه اولا اعرفه ويعود كذا مما يفتى جواز ان يكون تسمية فذلك المصنف روى انه
 الفروع عر وصرح ذلك فقد اختلف فيه هل يكون للغير للفروع المذكور الاصل الثاني
 فذهب جحد بور اصل الحديث وصرح بور القوم والمؤمنين لا يقول كذا وان شيا في الاصل
 لا يخطى القول بما تسمية قال ابن الصلاح وهو الصحيح روي بعض اصحابنا بحقيقة
 لما سطر بذلك وحكاه ابن الصلاح في العدة عن اصحابنا بحقيقة مثال ما رواه ابو داود
 والترمذي وابو داود روى عن ابن عبد الرحمن عن شغل من اوصاح من اسمه
 عن ابن جبرين ان روى الاصل الذي علمه في نصي يابدين مع الشاهد زاد ابو داود في
 رواه ابن عبد الغفور الذي روى قال فذكرت ذلك لشغل فقال اخبرني روى
 وهو عندي ثقة ايجد شكاياه ولا احفظ قال هذا الخبر وقد كان اصابت شغلا

علة اذ

علة اذ هبت بعض عقلة وتبي بعض حديثه فكان شغل بعد حديثه عن
 روى عنه عن اسمه ورواه ابو داود ايضا من رواه شغل من لال عن روى قال
 شغل ان خلقت شغلا مثاله عن هذا الحديث فقال انما اعرفه فقلت له ان روى
 اخبرني به علة انما كان روى عن اخبرني عن اخبرني به عن روى عن يروى
 ان الصلاح حديث اخر تركت الشغل به لما سطر ذلك وهو حديث روى الثلاثة
 المذكورين روى من رواه شغل من موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة روى عاوا
 علي الهراء بعد ان رواه فيها جها باطل قالوا الترمذي ان بعض اصحابنا ضعف
 من احال ان يروى عن قال فلو ثبت الزهري مثاله فأكبره واما تركت الشغل
 لهذا المثال لعدم صحة انما الزهري له فقد ذكر الترمذي بعده عن ابن عباس
 انه لم يكد هذا الحديث عن ابن جرح الا انما عبد بن ابراهيم قال وشما عن ابن
 جرح ليس بذلك اما صرح كذا على كذا عبد الحميد بن عبد العزيز بن ابراهيم
 ما شقق من ابن جرح وضعف يحيى رواه استعمل بن ابراهيم عن ابن جرح
 وقد جمع عروا جحد من الاصل احبا ومن جحد ونسب من الدارمطة والخطيب
 قال الخطيب في القافية واحال ان الثمان عن يابدين على الاثنين ما رواه
 جحد ما روى عنه وتكذب الراوي له كره مكره من العلماء الجحد عن الاحبا
 ثم روى عن الشغل انه قال ان عروا لحدثني عن الاحبا وعن عروا قال
 لعبد الوان ان قدرت الحديث عن خطيب فاعمل وعروا قال نعم قال
 ابن عبد الحميد انما قال الرواية عن الاحبا وفي روى ابو البهي في الرجل الحديث
 عن جرح فان الخطيب روى عن اليان قاله المحققين عن النابغة جرحا في قالوها
 ثم ذكرها في روى روى جرحا لم يكد الشغل في الرواية عن جرحا
 في روى جرحا في روى جرحا في روى جرحا في روى جرحا في روى جرحا

كل ابو نعم الفصل الحدي وعنه من حيث ان
 وسخلاه اكله اجزاءها، اقره الشيخ واستأجره
 لستلوا في قوله رواية من اخذ على الحديث اجزاء من اجله واستحق ابو جهم
 الدار في انه لا يفتقر بغيره ذلك لكونه نعم ابو نعم الفصل في نسخ الجوزي على
 من عبد العري العوي فخذوا العوض على الحديث قال ابن الصلاح وذلك شبهه بلخذ
 الاجرة الا ان يقر ذلك بغيره فيكون كمنه على تعلم القرآن وبعوه غير ان
 هذا من حيث العرف خرم المهره والظرف ما يباعه الا ان يقر ذلك بعد
 يفي ذلك عند كل واحد شبه الشيخ ابو الظاهر عن ابي سفيان ابي سعيد النخعي
 ان ابا الفضل محمد بن ناصر كان ابا العباس بن المظفر بعد ذلك ان الشيخ
 ابا الحق الشيرازي افتاده ليعوان اخذ الاجرة على الحديث لان احوال الحديث
 كانوا يفترون عن الكسب ليعاله فمضى في مجرم من سرقة الانسان اي اخذ
 الاجرة على الحديث على القرآن فعلى هذا يكون مجرم خيرا بعد مجرم
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

رواياته من حيث يقول التلقين الحديث وهو ان يلقي الشيخ الشيء الحديث به من
 غير ان يعلم انه من حديثه كوني ابراهيم ويحييه وكذلك رواه حديث من كثر تلك الروايات
 حديثه قال ابن الصلاح في الحديث الساد لآخر الرجل الساد من اهل البيت الذي يترك
 الرواية عنه قالوا اكثر من الحديث من الرواية لا يعرف من حديثه اكثر العاطل لذلك
 رواية من عرف بكثرة الشهور رواية او الحديث من اصل صحيح فعلى ما وجدت
 من اصل صحيح من نسخ الحديث في ورود حديث من عرف بكثرة الشهور في الحديث
 من اصل صحيح ايا اذا حدث من اصل صحيح بالشيخ صحيح وان عرف بكثرة الشهور
 لا يعاد حديثه على الاصل الا على خط قال النافعي الرسالة من ان عظم من الحديث في
 بيان له اصل حديث صحيح لم يقل حديثه كما يكون من اكثر العاطل في الروايات فقلت
 ونسوي في مورد اي سرود واما من اصل صحيح عظمه بعد البيان في مورد من اصل
 واحد من اصل صحيح والحمد لله في غير هذا من عظمه حديثه ومن له عظمه في جميع
 واصول على رواية ذلك الحديث شققت رواياته ولم يترك عنه قال ابن الصلاح في هذا
 نظر صريح في سندنا اظهر ان ذلك منه على جهة العناد او غيره ذلك وقال ابن عدي
 لشعبه من الذي يترك الرواية عنه والاذن في عظمه عليه ولم يتركه عنه عند
 احواله على خلافه او رجل منهم بالذات وقال ابن حبان ان من يترك الحديث وعلم
 فلم يرجع عنه وما دبر ذلك كان لزاما عليه صحيح

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من اصل صحيح من نسخ الحديث في ورود حديث من عرف بكثرة الشهور في الحديث من اصل صحيح ايا اذا حدث من اصل صحيح بالشيخ صحيح وان عرف بكثرة الشهور لا يعاد حديثه على الاصل الا على خط قال النافعي الرسالة من ان عظم من الحديث في بيان له اصل حديث صحيح لم يقل حديثه كما يكون من اكثر العاطل في الروايات فقلت ونسوي في مورد اي سرود واما من اصل صحيح عظمه بعد البيان في مورد من اصل واحد من اصل صحيح والحمد لله في غير هذا من عظمه حديثه ومن له عظمه في جميع واصول على رواية ذلك الحديث شققت رواياته ولم يترك عنه قال ابن الصلاح في هذا نظر صريح في سندنا اظهر ان ذلك منه على جهة العناد او غيره ذلك وقال ابن عدي لشعبه من الذي يترك الرواية عنه والاذن في عظمه عليه ولم يتركه عنه عند احواله على خلافه او رجل منهم بالذات وقال ابن حبان ان من يترك الحديث وعلم فلم يرجع عنه وما دبر ذلك كان لزاما عليه صحيح

اعرف الناس هذه الاقسام المتأخرة عن احوال مجموع هذه الشروط العشر بعد الروايات
 لها يكتفي في اهلية الشيخ بكونه مستمرا في الخلق او احوال مستطاهير بالبحث بما يجوز الروايات

والفرد في رتبة في وجود استراط ضبط الراوي بوجود متاعه من متاع الخطاطية عنده
وبراينه من اصل موافق لاصل سيرة وقد سبق للفقهاء ذلك السيرة لما ذكر وضع من وضع
في النسخ من بعض محدثي زمانه الذين لم يصفوا حديثهم والحقون فتراته من كتبهم وانما
ما يعرف عنهم بعد ان يكون الفراء عليهم من اصل متاع غير ذلك الحديث في الاجابة في النسخ
التي جعلها من الحديث قال امرت ابو محمد بن ابي جعفر عن جميعه ان يعمل مدون
حديث معروف عند محمد بن ابي برة ابي جعفر برواينه والحج فانه حديثه برواينه
عنه والعقد برواينه والشيء منه ان يسلط الحديث سلسلا لحدوثه او اجزاءه او على
صاحب الكرام الذي حجبناه في الامه من ان السلسله محمد بن ابي جعفر في ذلك السلسله
السلسله حقه والحمد لله في سلسله الفراء ان السج الذي يعرفون حديثهم الاجماد في
روايتهم على النسخ المتعدد عنهم واعلمهم وان صلاحه في نيل من الخطاط الحفظ الاناس
اولئكم من سلسله الصنع الا على وجه المناجعة ولو ارجعت العلى الى اجازة النسخ
عندهم والرواية الاخرى فيهم من اجازة في هذا هو الذي استقر عليه الحال قال
الاصح في مقدمة كتابه في النسخ في ما في النسخ على الروايات على المحدثين والمحدثين
الذين يعرفون عندهم وقد سبق استقامت بعض قال من من الحوافر والذين
صون الراوي فيهم

مراتب التعليل

هذه الترجمة معقودة لسيد العالمين الميرزا محمد باقر خاينقاري صاحب كتاب الحاشية على التلخيص
في الفقه وهو من أفاضل علماء عصره في الفقه والحجج والميرزا محمد باقر الخاينقاري صاحب كتاب الحاشية
وأحسن وقد ورد في كتاب التلخيص ورواه في كتاب التلخيص من كلام غيره وقد وردت
عليها العلامة الميرزا محمد باقر الخاينقاري صاحب كتاب التلخيص ولكن في نسخة واحدة عليها هذا
شاهد السجل في نسخة الميرزا محمد باقر الخاينقاري صاحب كتاب التلخيص وأما نسخة
فلم يلمس فيها شيء من هذا من غير أن يكون في نسخة أخرى أو غير ذلك -

١- الخطب التي ألقاها الرئيس عبد الله بن عبد العزيز
 في الأيام الماضية، والتي كانت البداية لمرحلة جديدة
 في مسيرة المملكة، كما أنشده في أروقة مجلس
 الشورى، في ١٢ من شهر ربيع الأول، ١٤٣١ هـ،
 في ١٢ من شهر ربيع الأول، ١٤٣١ هـ، في ١٢ من شهر ربيع الأول، ١٤٣١ هـ.

سواء العدل على أربع أو خمس طبقات فالمرتبة الأولى العظام العظيمة العدل ثم بعد ذلك
المرتبة الثانية الصالحين بها زادوا عليه وهي إذا كثر لفظ التوسيع المذكور في هذه المرتبة الأولى
أما مع تباين اللفظ كالمطهرين تحت أو من حافظ أو عده تحت أو عده من أو عده ذلك
اللفظ وأما إعادة لفظ الأول كالمطهرين عده ويعنيها وهذا المراد بقول من أو عده أي عده
أعدت اللفظ الأول بعينه هذه المرتبة أعلى مراتب العبادات في الرواية المتقدمة
لحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمته فقام بيان الأعداد التي يسوي الله تحتها
ما ينال إلى أن المراد بكون العاطفة هذه المرتبة الأولى في تكرار التوسيع
وهي التي جعلها ابن أرحام وسواء في الصالح المرتبة الأولى من أرحام محذوف اللفظ
في المحج والعدل على مراتب شتى ناديا بين الواجبات بعد أو من في صومر مع هذه
فأما في الصالح وكذا دانيل بن أوحده وكذا دانيل بن العدل احتفظ أيضا فقال
للخطيب أربع العبادات أو بها خمسة أو عده المرتبة فلو لم يكن في مرتب
أولها مرتبة أو صدوق أو مامون أو حيار وحول ابن أرحام أو الصالح هذه المرتبة
الثانية وأدنى أو باطل فلو لم يكن صدوق أو باطل به وأدنى أو باطل فلو لم يكن الصدوق
وقال ابن أرحام أن من لم ينفذ ذلك فهو مرتب حديثه وسطرته وأخرت صدق
اللفظ في المرتبة التي قبل هذه سعا لصاحبه العبادات المرتبة أو من فلو لم يكن العدل
أو بعد واعنه إلى العدل ناهوا وسع وسع أو من سطر أو سطر أو سطر أو سطر أو سطر أو سطر
للحديث يقع الروايات وأما أعلاه الناهي أي يذكر من العبادات سطر المرتبة الأولى أو من
هذه اللفظة في سطر البيت وأخره أو حيد الحبيب أو حيد الحبيب أو حيد أو حيد

ان شاء الله واخرجنا الله ليس به بائس وانتظار الحاصل في المرتبة الثالثة من طهره
على طهره سبع وسائط وهو بالمرتبة التي قبلها كسب حديثه وسطره لانه ونفا وانقص
في المرتبة الرابعة على طهره بالمرتبة الاولى وقال ان من قضا عليه ذلك يكتب حديثه
للاعتناء به ذكر ابن الصلاح في المواظم على غير ترتيب طهره فلان روي عنه الناس
فلان وسطر فلان مقام الحديث فلان ما علم به بائس قال وهو دون طهره
بائس به وما يقبل الا لفظ الى زده على كتاب من الصلاح في المرتبة الاولى على
في المرتبة الثالثة طهره بامون حيا روي المرتبة الرابعة طهره فلان في الصدق
سأ هو سبع وسائط وسطر وحيد الحديث وحسن الحديث ومصلحه وصدق
ان شاء الله واخبرنا الله لا بائس به وهي غلبا على علم به بائس الاول والاولى وقع لانه لا
يلزم من هذه العلم حصول الواحد لك ٥

لما تقدم من الحفظ الغدبل وان لم يجره انفسه لما ذكره ان فلاحه
 ابن معين نقض التوبة بما قال ابن ابي حنيفة قال قلت لابي حنيفة
 قال لا بأس به ما من ضاعف قال لا بأس به ما من ضاعف ثم اذا قلت
 لك هو صعب قلت هو ينفذ اليك حديثه قال ابن الصلاح ان ابن ابي حنيفة
 عن عروة بن ابي صالح قال سمعت ابا حنيفة يقول ما ذكره ابن ابي حنيفة
 قال لا بأس به ما من ضاعف قلت ما من ضاعف قلت ما من ضاعف
 من الضعيف انما قال ان من قال فيه هذا فهو ثقة والضعيف مران
 عنه يقولون بعد اربع منه من الضعيف عنه بائنه لا بأس به وان كان مطلق
 الثقة والله اعلم وفي كلامهم ما يوافق كلام ابن معين قال ابن ابي حنيفة
 قلت

قلت لعبد الرحمن بن ابراهيم ما تقول على بن موسى القزويني في الامانة قلت
ولم لا تقول ثقة وانما اعلم العبد قال زيد قلت لك ان ثقة ويدور على ابن العبد
بالثقة اربع اشهر عبد الرحمن بن مهدي قال لعبد ابو جعفر ثقة ان ثقة فقال
كان صدوقا وكان مائتة او كان حجة وفي رواية وكان حمارا القندس عليه وسفي
فانظر كيف وصفنا باحله مما يقتضي القول ثم ذكر ان هذه النسخة يقال انساب
شعبه ونسب رجومه ما يحكمه والمروزي قال انساب ابن عبد الله بن يحيى احمد بن حنبل
عبد الوهاب بن عطاء ثقة فقال يدرك في الثقة اما الثقة يحيى بن سعيد
القطان وثقة لو تحيا نكح الموزني لو يحيطون من ان الرواة وقال ابن
مهدي ايضا وفي ذكر احمد بن شاذان رباحي ذكر حديث الرجل فيه سمعت
وصور جلد صدوق يميل الى حاله الحديث والله اعلم

مراتب الحجج

مراتب العاطف التخرج على حسن مراتب ومحلها امن ابي حاتم ونبوع الصلاح ارجو ان
تخطوا له وكن من جملة من بعد شيعة ابيه اعدوا من

مراتب العاطف التفرع على خمس مراتب وجعلها ابن أبي حاتم وبعدها الصدوق أربع مراتب

المرسية الأولى وهي سؤها ان يقال فلان كذاب او كذب او فلان يصح الحديث او يمتنع
 حديثا او يقال راجع الى ارجاء الحديث والحديث من الفاظ المرسية الثانية في حديثه قال ابن
 ابي عمير اذا قالوا لشيخ الحديث او داهي الحديث او كذاب فهو قاطع لا يكت حديثه
 وقال الخطيب ادون العبارات ان يقال كذاب ما تطوفد فقت بين بعض هذه الالفاظ
 بها صاحب المرسية المرسية الثانية فلان منهم بالكذب او الوضع وقلان شافط وقلان
 هالك وقلان داهي وداهي الحديث وقلان مروي لا يروي الحديث او كونه وقلان فيه
 نظير فلان سكتوا عنه وقلان العبارات ان يوطأ العاري بين تزكوا حديثه فلان
 لا يعتبر به ولا يعتبر به فلان ليس بالثقة او ليس بثقة او غير ثقة ولا سون بخلاف
 المرسية الثالثة فلان رد حديثه او رد حديثه او رد الحديث وقلان ضعيف جدا
 وقلان واو غيره وقلان طرحو حديثه او طرحو الحديث وقلان اقره وقلان
 ليس بشي ولا شيء فلان ياتي في حديثه وكذا في حديثه ذلك من ضعف المراتب
 الثلاثة الجميع لا يستشهد به ولا يعتبر به من المراتب الثلاثة فلان ضعيف
 فلان سكت الحديث او حديثه سكتا ومصطب الحديث وقلان اقره وقلان ضعيف
 وقال الخطيب
 ضعيف وقلان يعرف وسكت وقلان ليس بذلك وبذلك القوي ليس بالثقة وليس بالثقة
 وليس بحجة وليس بحجة وليس بالمرضي وقلان للضعف باصو وقلان طرحو حديثه او
 طرحوه منه وقلان لضعف الحديث او لضعف الحديث وقلان في ذلك وقول
 وكذا من وكذا من بعد في اتيانها في سائر ما يخرج حديثه للاعتبار
 وهو المذكور في المرسية الرابعة والخامسة قال ابن ابي عمير اذا قالوا في رجل
 ما دلي الحديث فهو من كذب حديثه وسقط به اعتباره اذا قالوا ليس بشي فهو من كذب
 كذب حديثه الا انه دونه اذا قالوا لضعف الحديث فهو من كذب الحديث لا يطرح
 حديثه بل يعتبر به وقد تقدم في كلام ابن معين ما قد قال في هذا من ان قال فيه
 ضعيف فليس بثقة لا يكت حديثه ويقدر ان ابن الصلاح لما روى عنه بانه يحكي

غير غيره

عن غيره من اجل الحديث وسال حصة النعمي الدارني ابي زيد اذ قلت فلان ليس
 قال لا يكون شافط متروك الحديث ولكن محروجا سني لا يسقط عن العدالة وانما
 تميزنا رده من الفاظ المرح على ابن الصلاح في فلان وضع وضع وضع وضع
 ومنهم الكذب وهذا كونه نظير وسكتوا عنه ولا يعتبر به وليس بالثقة وروايت
 وضعف جدا رواه غيره وطرحو حديثه وادبره وطرحوه ولا ياتي شيئا
 وسكت الحديث رواه وضعف وضعف مقلان وضعف وضعف وسكتوا وليس بالثقة
 وليس بحجة وليس بحجة وليس بالمرضي للضعف باصو ويختلف وطرحوا حديثه
 الخطيب وقلنا من هذه الالفاظ المذكورة ان ارجاء او طرحو الحديث وهو ضعيف
 بلا مرية هذا الثاني واسترشد بذلك يقول رذيت باقي فلا مرية وحديث

في صحيح محمد الحديث او سخط

من اجل قوله في الاسلام وروي بعده فبذلك كونه من اجل حديث جبر من طول الحديث
 على حصة ارسع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرب بالطور وكان جاني قدام
 اشاري بدور فلان سكتوا في روايته للحارثي وكذا اول ما وقع للاخبار في
 وكذلك فبذلك رواية من شيع يمد البلوغ وروي بعده وسع ذلك فبذلك رواية
 الصبي وهو خطا مردود عليهم وتوفي كاشط في كروية الحديث والحديث وغيرهما
 من تخلف حال صباه كعبه الله من الزبير والعن ابن جبر وعبد الله بن عباس
 والاسيب بن زيد والسود بن حمزة والحوضر وميل الناس وانهم من غيرهم
 ما لم يرووه قبل البلوغ ورواه وكذلك كان اصل الخبر في الخبر والاصل في الحديث
 ورواه من روى عنهم لذلك بعد البلوغ

وطلب الحديث في الحديث عند الزبير ابي جبر

وقال ابو الصلاح لما نزل اليهم من بعيد الجوهري قال رأت صبيًا اربع
مئين فوجدته المليون فوجدت الفذاع طرفة العراى عرابه ادعاء يلى الذى
جلب على الخرس عصبه هدية الجارية وقدر انا اللطيف الكفاية فناداه وبى
اجد من اهل العاقبة فان جئت على خطه لم يبق الا ان يظن ان من بيت اجلا -

اقسام النحل واولها سماع لفظ الشيخ

اعلى حوزة الشيخ عبد العزیز
 كما انجبت له ابنا جديدا
 زينة الخطيب له صبورا
 ورجل كرام له جديدا
 ورجل كرام له جديدا
 ورجل كرام له جديدا

[illegible]

لما جئنا من الإسفلح وقال الخطيب أربع العباد استعملتم حديثاً ثم حديثاً
أحبونا وهو كثر في الاستعمال فليأنا وأما ما فيه فليأنا الاستعمال قال الجدي صالح
أحبونا وأما ما دون حديثنا وقال الجدي حبيل أحبونا استعمل من حديثنا حديثاً
واستعمل الخطيب على ترجيح ضعفه بأنه لا يهاجروا الحديث في الجواب الجارة
والجارية ولا في تدليس ما لم يستعملوا استعمل بعضهم حديثاً في الجارة وروى عن الحسن
قالنا أبو هريرة وأما حديث أهل المدينة والحسن فقال من قبل العبد هذا أدم
يعز ذلك ما لم على الخطيب استعمل في هريرة لم يوافق ما رآه قال أبو عبد الله
وأما ما من قال عن الحسن ما أبو هريرة فعفا حفظنا في الذي على أهل المدينة استعمل
منه شيئاً قال أبو يوسف وهو من استدعى من يروي بأبوابه وأبوابه والوردية
والشأن والخطيب وغيره وروى أبو يوسف في قوله من قبله من منه وهو ضعف وقال
أبو الخطاب وأما ما استعملت من حديثنا في ما لم يسمع من من حديث الذي قبله الرجال
فيقولون الرجال الذي حديثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله في ذلك الرجل
من أخرج الحديث انتهى فيكون مراد حديث أمه وهو من يروي عن أبيه وهو من يروي عن أبيه وهو من يروي
في حديثنا ما من من سمعنا وقولنا يروي استعمل أي يروي عن غيره وهو من يروي عن غيره وهو من يروي
أحبونا وأما ما استعمل الخطيب في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
لا يوافقون لأحبونا وأما ما استعمل من حديثنا فهو من خطيب الثابت في خطيب الخطيب أن من قال بعد
ذلك أيضاً حماد بن سلمة وأما ما استعمله في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
بن يحيى الحماني وأما ما يروي به الحديث الثابت ويحرم أبواب الرازي في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
وأما ما عبد الوارث قال يقول الخطيب في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
استعملت من حديثنا وأما ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
أما في العوارض الأولى فكان هذا الحديث في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
الشيخ س. وروى قال في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا
الجالس استعمل المذكور ودون ما قاله في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا في ما لم يسمع من من حديثنا

الشافعي رحمه الله الفراه على الحديث والقراءة منه ستمائة وثمانين واربعمائة والرو
 حنيفة المعن ابن ثابت الى ترجع القراءة على السمع على السماع من لفظه حتى ذلك
 عن مالك ايضا حكاية عنه ابن فارس حكاية ايضا عن ابن جريح والحنن بن عمار ورواه
 القليل في الكفاية عن مالك ايضا واللب بن سعد وسعده وابن لهيعة ويحيى بن سعيد
 ويحيى بن عبد الله بن بكير والعباس بن الوليد بن مزبله وابي الوليد بن سفيان والشافعي
 الحنفاني وابي عبد الله النعمان بن شاذان وابي حاتم ذهب بن محمد بن اهل السوف الى ترجع السماع
 من لفظ الشيخ على القراءة عليه وحق الصحيح ٥

- قراة ١. قراة في الصلاة. ٢. قراة في الحديث. ٣. قراة في السماع. ٤. قراة في القراءة. ٥. قراة في الحديث. ٦. قراة في السماع. ٧. قراة في القراءة. ٨. قراة في الحديث. ٩. قراة في السماع. ١٠. قراة في القراءة. ١١. قراة في الحديث. ١٢. قراة في السماع. ١٣. قراة في القراءة. ١٤. قراة في الحديث. ١٥. قراة في السماع. ١٦. قراة في القراءة. ١٧. قراة في الحديث. ١٨. قراة في السماع. ١٩. قراة في القراءة. ٢٠. قراة في الحديث. ٢١. قراة في السماع. ٢٢. قراة في القراءة. ٢٣. قراة في الحديث. ٢٤. قراة في السماع. ٢٥. قراة في القراءة. ٢٦. قراة في الحديث. ٢٧. قراة في السماع. ٢٨. قراة في القراءة. ٢٩. قراة في الحديث. ٣٠. قراة في السماع. ٣١. قراة في القراءة. ٣٢. قراة في الحديث. ٣٣. قراة في السماع. ٣٤. قراة في القراءة. ٣٥. قراة في الحديث. ٣٦. قراة في السماع. ٣٧. قراة في القراءة. ٣٨. قراة في الحديث. ٣٩. قراة في السماع. ٤٠. قراة في القراءة. ٤١. قراة في الحديث. ٤٢. قراة في السماع. ٤٣. قراة في القراءة. ٤٤. قراة في الحديث. ٤٥. قراة في السماع. ٤٦. قراة في القراءة. ٤٧. قراة في الحديث. ٤٨. قراة في السماع. ٤٩. قراة في القراءة. ٥٠. قراة في الحديث. ٥١. قراة في السماع. ٥٢. قراة في القراءة. ٥٣. قراة في الحديث. ٥٤. قراة في السماع. ٥٥. قراة في القراءة. ٥٦. قراة في الحديث. ٥٧. قراة في السماع. ٥٨. قراة في القراءة. ٥٩. قراة في الحديث. ٦٠. قراة في السماع. ٦١. قراة في القراءة. ٦٢. قراة في الحديث. ٦٣. قراة في السماع. ٦٤. قراة في القراءة. ٦٥. قراة في الحديث. ٦٦. قراة في السماع. ٦٧. قراة في القراءة. ٦٨. قراة في الحديث. ٦٩. قراة في السماع. ٧٠. قراة في القراءة. ٧١. قراة في الحديث. ٧٢. قراة في السماع. ٧٣. قراة في القراءة. ٧٤. قراة في الحديث. ٧٥. قراة في السماع. ٧٦. قراة في القراءة. ٧٧. قراة في الحديث. ٧٨. قراة في السماع. ٧٩. قراة في القراءة. ٨٠. قراة في الحديث. ٨١. قراة في السماع. ٨٢. قراة في القراءة. ٨٣. قراة في الحديث. ٨٤. قراة في السماع. ٨٥. قراة في القراءة. ٨٦. قراة في الحديث. ٨٧. قراة في السماع. ٨٨. قراة في القراءة. ٨٩. قراة في الحديث. ٩٠. قراة في السماع. ٩١. قراة في القراءة. ٩٢. قراة في الحديث. ٩٣. قراة في السماع. ٩٤. قراة في القراءة. ٩٥. قراة في الحديث. ٩٦. قراة في السماع. ٩٧. قراة في القراءة. ٩٨. قراة في الحديث. ٩٩. قراة في السماع. ١٠٠. قراة في القراءة.

والاكثر في الخبر والاشهر في منطقتنا ان لا يقرأ على من لا يقرأ
 هذا ان العبارة اذا مر بها من احد العبارات فمما يقول قراة على من لا يقرأ
 كان هو الذي قد امان شيخه بقراءة عليه قال في حديثنا وانما السمع وهذا المراد بقولي
 وجيد وبالمال اي اراه لحدوثه وقول عثماني وفي هذا من العبارات العارضة التي ليست
 القليلة او معتدلة مما ينبغي ان السماع عرض من شواهدنا لان بقراة او قراة عليه واما
 السمع او لحدوثه بقراة او قراة عليه او شانا فلان بقراة او قراة عليه او قال الشا

فلا والله

فلا قراة عليه او لحدوثه بقراة او قراة عليه او شانا فلان بقراة او قراة عليه او قال الشا
 ولم يشأوا بما يجوز في القبول والالفاظ سمعت فلم يجوز وفي العرض وخرج ذلك
 احمد بن صالح فقال لا يجوز ان يقول سمعت وقال القاضي ابو بكر الباقلاني انه الصحيح قال
 وقال بعضه بتعوير قال القاضي عياض وهو قراة روى عن مالك النوري وابن عسمة والسمع
 ما تقدم وهو المراد بقولي سمعت فاما الاطلاق حديثا واحدا من غير تعديد بقوله بيان
 او قراة عليه عند اختلافنا في ما ذهب قد حسمه الله بن المبارك ويحيى بن عيسى النعماني
 واحمد بن حنبل والشافعي حكاية عنه ابن الصلاح سمع القاضي عياض في مع الاطلاق
 وقال القاضي ابو بكر الكواهي الصحيح وحكاية الخطيب عن ابن جريح حكاية عنه ابن الصلاح
 من الفرقة قال الخطيب وهو مذهب جماعة كثير من اصحاب الحديث وهذا هو الذي روى
 الزهري ومالك النوري وابو حنيفة وصاحباها وشيخ ابن عسمة ويحيى بن سعد
 القطان ومعهما البخاري والاكوميين البخاري الى جوار اطلاقها ومن
 ذهب الى ان حديثا واحدا سوا يحيى بن سعيد القطان ومن يدين من حرون والفرس
 شمل وابو عاصم النهدي وصاحب خبر ومالك بن ابي العباس عنه احمد بن حنبل
 ونقل البخاري وصنف فيه حنبل استعناه مسلا وغيرهم من اهل الحديث وقا حكاية
 القاضي عياض عن الاكثر وكذا قال ابن فارس ذهب اليه اكثر طائفة وذهب ابن جريح
 والاوزاعي والشافعي والصحابة وان وصحبه ورواه الشافعي الى الفرق بين القليلين
 بخبر الاطلاق لحدوثه ولم يجوزوا الاطلاق حديثا وعما عمر الحسن النعماني في الخبر
 فانه لا انصاف للشافعي ولا اكثر اصحاب الحديث وهو ان لا يعالج الغالب على اهل الحديث
 كما قال ابن الصلاح وقال اصطلاح للتمييز بين الزعمين بقولي بعدة شفايان اشارة الى انه
 ابن عسمة النعماني بن النوري يتقدم الرواه على مالك في شافعي في تاريخ الوفايات
 وابن عسمة تاجرا وقولي وان جرح سيدنا لم يخطوف ٥

٥. قراة في الحديث. ٦. قراة في السماع. ٧. قراة في القراءة. ٨. قراة في الحديث. ٩. قراة في السماع. ١٠. قراة في القراءة. ١١. قراة في الحديث. ١٢. قراة في السماع. ١٣. قراة في القراءة. ١٤. قراة في الحديث. ١٥. قراة في السماع. ١٦. قراة في القراءة. ١٧. قراة في الحديث. ١٨. قراة في السماع. ١٩. قراة في القراءة. ٢٠. قراة في الحديث. ٢١. قراة في السماع. ٢٢. قراة في القراءة. ٢٣. قراة في الحديث. ٢٤. قراة في السماع. ٢٥. قراة في القراءة. ٢٦. قراة في الحديث. ٢٧. قراة في السماع. ٢٨. قراة في القراءة. ٢٩. قراة في الحديث. ٣٠. قراة في السماع. ٣١. قراة في القراءة. ٣٢. قراة في الحديث. ٣٣. قراة في السماع. ٣٤. قراة في القراءة. ٣٥. قراة في الحديث. ٣٦. قراة في السماع. ٣٧. قراة في القراءة. ٣٨. قراة في الحديث. ٣٩. قراة في السماع. ٤٠. قراة في القراءة. ٤١. قراة في الحديث. ٤٢. قراة في السماع. ٤٣. قراة في القراءة. ٤٤. قراة في الحديث. ٤٥. قراة في السماع. ٤٦. قراة في القراءة. ٤٧. قراة في الحديث. ٤٨. قراة في السماع. ٤٩. قراة في القراءة. ٥٠. قراة في الحديث. ٥١. قراة في السماع. ٥٢. قراة في القراءة. ٥٣. قراة في الحديث. ٥٤. قراة في السماع. ٥٥. قراة في القراءة. ٥٦. قراة في الحديث. ٥٧. قراة في السماع. ٥٨. قراة في القراءة. ٥٩. قراة في الحديث. ٦٠. قراة في السماع. ٦١. قراة في القراءة. ٦٢. قراة في الحديث. ٦٣. قراة في السماع. ٦٤. قراة في القراءة. ٦٥. قراة في الحديث. ٦٦. قراة في السماع. ٦٧. قراة في القراءة. ٦٨. قراة في الحديث. ٦٩. قراة في السماع. ٧٠. قراة في القراءة. ٧١. قراة في الحديث. ٧٢. قراة في السماع. ٧٣. قراة في القراءة. ٧٤. قراة في الحديث. ٧٥. قراة في السماع. ٧٦. قراة في القراءة. ٧٧. قراة في الحديث. ٧٨. قراة في السماع. ٧٩. قراة في القراءة. ٨٠. قراة في الحديث. ٨١. قراة في السماع. ٨٢. قراة في القراءة. ٨٣. قراة في الحديث. ٨٤. قراة في السماع. ٨٥. قراة في القراءة. ٨٦. قراة في الحديث. ٨٧. قراة في السماع. ٨٨. قراة في القراءة. ٨٩. قراة في الحديث. ٩٠. قراة في السماع. ٩١. قراة في القراءة. ٩٢. قراة في الحديث. ٩٣. قراة في السماع. ٩٤. قراة في القراءة. ٩٥. قراة في الحديث. ٩٦. قراة في السماع. ٩٧. قراة في القراءة. ٩٨. قراة في الحديث. ٩٩. قراة في السماع. ١٠٠. قراة في القراءة.

لختلف اهل العلم من شئ حاله الشاع سوا في ذلك الشئ السع والطالب الساع هل
 يقع الشاع ام لا فذهب ابو اسحق الاسفراحي الاستاذ وابراهيم الحيزي وابو احمد بن عدي وغير
 وليحد من الامم الى سبع النسخ مطلقا وذهب الاسام ابو بكر احمد بن عبد الحق الصوفي الى
 انه لا يؤول الى الا واحد ثانيا واحدا بقول جبريت وذهب موسى بن ميمون للحال الى النسخ
 مطلقا ومكتب ابيهم بن عدي بن الرازي الخطي بحالة الشاع عند عام وعدهم و
 من مروق وكل ايضا عبد الله بن المداكر في موقعا على ما حرره بن ابي علي بن الحسن
 الصالح بغير هذا الاطلاق المتصل فتقول الاصح الشاع اذا كان الشاع بغير سبع
 فهو النسخ لما يعارضه يكون الواصل الى شعبه كانه صوت على وصفتها اذا كان
 لا سبع معا لهم كقوله لا يظفر اذ حشر شعرا منه جعلت اسبوعا الصغار على خلق
 جزوا فان معدا اسبوعا على يقال له بعض الحيزيين لا سبع ساعط وان سبع فقال
 فيه الام لا خلاف فحكمه لا يحفظ املا السبع من حيث الالفاظ الا انما الالفاظ على
 ثمانية عشر حرفا وجدت الاحاد في نوحه في قوله لا يظفر ولا في سباعي في قوله
 طعان ومثله في الحديث الثاني في قوله عن فلان في شدة كذا لم يزل يظفر لسانه بلسان
 ومثله على قوله في الام لا يحفظ في كل حرفا في النسخ

ان

عقل

والكوفي الشاع من المتصل بحديث الخلافة في الشاع من النسخ والشاع وكذا اذ صحت القار
 والصحف الصوفية التي في الحوزة في ذلك الا في طرق الاستماع في بعض النسخ وكان
 الشاع بعيدا عن القاري فما استند ذلكم الظاهر في بعض طرق ذلك في القدر واليسير
 بجواز الكون والجمع

ويشفي السبعون بغير سبع استا جبر النسخ السبع
 وقال ابن عتاب في بعض النسخ استا مع الشاع في قوله
 لما ذكره وبما عرفت عن الشاع الحمد والحمد والحمد الذي له حسنة او لا فابن ذلك
 ذكر

ذكره بغير ذلك وهو انه يشجب السبع ان يحد لنا معنى غاية الخراب والجزالة الذي
 وان شهد الشاع لجماعة في شئ مما تقدم فيجب بذلك وكذلك نفس الكاتب الشاع ان
 يكتب لغارة الشاع عن جماعة الشاع ويقال ان اول من كتب لغارة في كتاب الشاع ابو
 علي بن اسحق بن عبد الجبار الانباري فخره الله تعالى في شئ ذلك اصل الحديث فليدجد
 به سبع كذا وقد انقطع سبب ترك ذلك واصحاله اتصال بعض الكتب ببعض المداشب
 كون بعضه مكان له فوت ولم يدرك في طبقة الشاع احاد الشاع لم يزل يقول ان بعض
 المعقولات احسن في مثل سبع بعض ذلك الغالب بعد وفاء بعض الغالب على باقي الجين
 عن السوا الساطع اوي على الثاني عن ابي ابي الله عليه السلام في بعض النسخ
 لا بد لي من الشاع عن الحجاز لانه قد عبط القاري وبطل الشاع او عبط ان كان
 القاري وبطل الشاع ان مع بغيره ما خافه بالاحاطة

قال ابن جرير في حديثه في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع

عن ابن جرير في الحديث في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع
 عن ابن جرير في الحديث في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع

في خلافه في قوله في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع
 عن ابن جرير في الحديث في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع

في خلافه في قوله في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع
 عن ابن جرير في الحديث في السبع في الحديث يعرف انه كذا وكذا وانهم عدوا في قوله
 ذلك عتقا لايحوان لا يصفو هذا وما ابو نعم الفصل في ذلك في قوله في السبع

وعدى إلى الحج مع الجراح ، استطاع أن يترك السرور
وكن على حياء واستعداد ، عظيم وقوة ، ولما
والله ما كنا نرى العجا ، أيا ومنه كبحه المثل .

القول الثالث في تمام لاحذ والوجه المحارة وهو قول الشافعي وهي على تسعة انواع النوع الاول
احارة مع بعض الناس يقول احزن لك ولعلك الملائكة وسيف عليه الغراب العليل او بما
استعمل على تخويفي وتخوذك وهذا اربع انواع الاحارة المحررة عن الماولة وشانق
حكم المناوغة مع الاحارة قال القاضي عياض هذه عند بعضهم التي لم تختلف في حوارها
والحال ان فيه اعل الظاهر ان الملائكة من غير هذا الوجه وقال القاضي ابو الوليد
الباجي احل في حوارنا الواوابة بالاحارة من سلف هذه الامة صلحوها وادعى بسب
الاحياء ولم يعقل ذلك الخلد في العلل لا تقولوا قال اي الباجي واجلها الباجي
الاحياء في مثل الاحارة غلط قال ابن الصالح هذا باطل فقد خالف في حوار الواوابة
بلا حارة مما خالف من اجل الحديث والعقوبة والاصول وبذلك اجوب الروايتين عن
الثاني وقطع ما عطاها القاضي الحسين ولما ورد في وجه قطع في تمام المحاركة
وعرأ الى مذهبه الثاني وقال احمد بن ابي ناس شعبة لو حارت الاحارة اطلقت
الرجلة ومن قال بطلان ابراهيم الخوري ابو الشافعي عياض من غير الاصحاب وانوص
الروائي الشافعي وابو احمد الدباس بن الحسين ابو بكر بن ثابت الخنذي عن
الشافعية وجملة الامري عن ابي جعفر واي يوسف لكن الذي ينفرد عليه العلل وقال
بعدمصادر اعل العلل من اجل الحديث وهذه القول يجوز المحارة واحارة الواوابة
وجله الامري عن ابي الحسن الثاني اكثر الحديث من يجوز الواوابة بالاحارة لذلك يجب
العمل بالموافاة او ما يعين اعل الظاهر ومن رآهم في جواب العلل في الحديث المرتل قال ابن
الصالح وهذا باطل لان الحديث المحارة ما يقدح في انكار القول وفي الفتاوى اعل
وجه الثاني من المحاركة دون المحاركة مع بعض الناس
مجموع رواية وعملها وللخلف ان في رواية حارة

[illegible]

الشيخ الثاني من أئمة الأجازة أن من السهل الحجاز له دون الكتاب الحجازي العزيم لك
جميع سماعي وأجمع من وياقي وما أشبه ذلك والحميد وعليه تجيز الرواية لها وعلى
وحوب العلماء يروي بها شيوخه لكل الحجازي هذا الشيخ الثاني من أئمة الأجازة في الشيخ
المفتي محمد بن أبي القاسم العزيم في كتابه «الدرر النيرة» ص ١٢٠

[illegible]

قالوا يا مَعْشَرَ الْفَاسِقِينَ إِنَّا كُنَّا عِدَّةَ أَرْبَعِينَ سَاعَةً لِلْجَنَّةِ وَلَكِنَّا نَسِيْنَا الْوَعْدَ فَإِنِ لَّمْ تَتُوبْ أُولَئِكَ لَئِيْلَ الْوَارِثِينَ

وقد بلغ في شهر رمضان
سنة الف وستمائة من الهجرة النبوية
عاشه الامام علي بن ابي طالب
عليه السلام رحمه الله تعالى
توفي ليلة الاثنين ربيع الاول سنة
الف وستمائة من الهجرة النبوية
في مدينة الكوفة ببلاد العراق

الشيخ أبو جعفر بن محمد بن أبي حمزة

هذا الوجه العرفي بأجازه العامة من صد اللطيف من النبي علي أو استحق
الكاشعري وإن واصل السبط وأخرين من البغداديين والمصرين في
النسب من ذلك شي وإنما التوقف عن الرواية فيما واصل الحديث يقولون إذا كنت
فقدش وأحدثت فقدش

وإنما يجمع وصف حصي كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة

والاجازة العامة إذا فندت بوصف خاص فهو اللغزان أو قال ابن الصلاح وشبهه
الخاص عياض بقوله لعزت من هؤلاء من طلبه العلم بلد كذا أو من هذا على تقييد
وقال في الجواب أنهم احتملوا في جواره من يقع عنه الاجازة ولا ريب من بعد لا يجد
لأنه يصور موصوف كقوله لا ولا دغلان أو أخوه غلان

وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة

الوجه الرابع من أنواع الاجازة العامة للجهول أو الجهول فالاول لقوله لعزت لمعاز
الثاني موعاني والثالث لقوله لعزت لك بعض موعاني وقد جرت مخالفة في الجواب
شأن الجاهل وصور لعزت أو قل بعض ما عاني فالأول منه مع الحصر واستثنى الآخر
للمعازة الثاني بعد أن عازة أو قل إلى أوله من الثاني في ذلك فقه خطبة عازة في فصل
الجهول في مسألة هذا الوجه أن يوجه شيئا وقد سمي به فقه الجاهل في الكلام في خطبة لعزت
خالد الدمشقي مثلا أو يسمي بها فالقوله لعزت كما أن تروي عن جابر الشافعي وهو يروي عنه من
الشيخ الجوهري وقد ثبت ذلك لم يتبع سراده في السلكين فإن هذه الاجازة غير صحيحة إنما إذا اتفق

سراده

سراده بقوله بان في الجاهل الجاهل من جابر بن خالد بن علي بن محمود الدمشقي مثلا في الجاهل
فقال لعزت الجاهل من خالد الدمشقي أو قل له لعزت لي رواية قال ابن الشاذلي أو قل له لعزت
أعزب لك رواية الشاذلي فالجواب صريح في الاجازة وإن الجواب صريح في السؤال عنه وكذلك
إذا اتفق الشيخ للسؤال منه الجاهل مع البيان المروي للاشتهاد ولكن الشيخ لا يعرف المروي
بل يحمل عنه فلا يصح ذلك والاجازة صحيحة فلا بد من معرفة الشيخ من شيخ من الشيخ وإذا
تمثل الشيخ الجاهل لمعازة من شيخ مع البيان في استدعاء الجاهل به العادة واجازة
من غير معرفة به ولم يعرف عددهم ولا يصح إقامتهم واحدا واحدا فالجواب الصالح يسبق
أن يقع ذلك أيضا لم يتبع شاع من شيخ منه على هذا الوصف

وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة
وإنما في الجواب أن الرب كالعالم أو مريد المنفعة

الوجه الخامس من أنواع الاجازة العامة للعفة بالمشية ولم يرد أن الصلاح هذا النوع والوجه
في النوع قبله وقال فيه جاذبة وتعلق شرط وأمر به شيء لأن بعض الاجازات العطفية لاجازة
فيها لم يستفهم على هذا وذلك لأن العطف قد يكون مع إلهام الجاهل أو مع غيره وقد يكون
بمشية الجاهل وقد يكون مع غيره معينا وقد يكون العطف من الاجازة وقد يكون
لرواية الاجازة وإنما جعلها بمشية الجاهل مع قولهم من شأن الجاهل وقد لعزت له أن
لعزت من شأنه فقه الخطبة بالمشية غيره وشيئا في جملة قال ابن الصلاح بل هذه الجاهل
واستأذرت حيث أنها معلقة بمشية من لا يحصر عددهم بخلاف تعليل بمشية معين وشيئا
تعليل بمشية صغر الجاهل فإن العطف بمشية معينا فلهذا مطلقا كقوله لعزت لي شأن

بعض الناس ان يروي عنى وان كان معينا لقوله من شاذلان ان اجوزة وقد اجوزة
 او اجوزت لم يشاذلان ويؤيد ذلك فقد حمل الخطيب جزالة في الاحارة المعجزة
 والمجهول عن ابي يعلى محمد بن الحسن بن الفضل الجبيلي وابي الفصاح محمد بن عبد الله
 بن عمرو بن ايها اجاز ذلك واشهد له بها ان هذه الجملة ترفع عنه عند جود
 المسند وتعين الجازلة عند حاله من الصلاح والظاهر انه لا يصح وبذلك القائل
 ابو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري اذا سأل الخطيب عن ذلك وعلم بان اجازة لم يجهول
 كقول اجوزت لبعض الناس قال ان الصلاح وقد علم ايضا بما فيه من العقلية الشوط
 فاما بقصد الجملة فنسند بالعلوق عند قومه وقد وجدت عن جماعة
 من امة الحديث المتقدمين والآخرين استعمال هذا من المتقدمين للفاظ ابو بكر
 احمد بن ابي خنيفة جبر بن جبر صاحب يحيى بن معين وصاحب التاريخ قال
 الامام ابو الحسن محمد بن الحسن بن الوران النسب بخط ابي بكر ابي خنيفة قال اجوز
 رواه يحيى بن سليمان بن يونس عن ابي الفصاح النضر بن النضر عن ابي محمد القاسم بن
 اوسع ويحيى بن عبد الله عن جماعة من رواة له في ذلك ولم يرحل اجازة فان
 اجاز ان يكون الاجازة لجيد بعد هذا فان اجازة له ذلك كما في هذا وكذا احمد بن
 حنبله يروي في سائر السنة سنت يحيى بن معين وبما بين ذلك اجازة حفيد يعقوب
 ابي شيبة وهذا فتحنا فيما حكا الخطيب يقول محمد بن احمد بن يعقوب بن شيبة قد
 اجوزت يحيى بن احمد الخلال واسمه عبد الرحمن بن عمرو وحسنه على بن الحسن جميعا فان
 من حديثي لم يرد ان جماعة من الرشد وعنده وقد اجوزت ذلك من اجازة يعقوب بن
 يحيى ان سألوا وبكيت لهم ذلك الخطيب فصرقته سنة اشتهر وثلاثين فاما ما قال الخطيب
 بعد حكاية هذا ورايت ما حكا في الاجازة احسن المتقدمين الا ان اسمه دهش بن علي
 انه في ذلك فانه اراد بذلك ان يحيى بن خنيفة واسم ابيه اذ كان الحاق هو الرواية لقوله
 اجوزت لمن رواه العواية عن ان يروي عنى في ان الصلاح هذا اول الجواز من حسب
 ان معني الاجازة بقوله الرواية بها الى مسند الجازلة فان هذا مع كونه بصيغة

العلوق

العلوق صحيحا ما يقتضيه الاطلاق وحكاية الجازلة لعلها في الحقيقة قال الخطيب
 اجاز بعض امة النسخين السبع ان يقول حكا هذا لكان ان سبب يقول
 قبلت ذلك العرف بينهما معين المتابع صللحلافه في الاجازة فانه منهم
 وزانه في الاجازة ان يقول اجوزت لك ان يروي عنى ان سنت الرواية عنى
 وبما التال الذي في كونه بالعلوق وان لم يصح فالجملة مطلقة له وكذلك ما وجد بخط
 ابي الفتح الارودي اجوزت رواة ذلك لجميع من اجاز ان يروي ذلك عنى واما
 فغلط الرواية مع التصحيح بالمجازلة وبغيره كقول اجوزت لك كذا وكذا ان
 سنت روايته عنى واجوزت لك ان سبب ان يروي عنى واجوزت لك ان
 روايته عنى وهو ذلك فالظاهر الاقوى ان ذلك ما يوافقه قد استقر منه الجملة
 وحقيقة العلوق ولم يبق سوى صيغته فيقول ان يروي ان يروي الرواية
 عليه فويل في البيت فله من شاذلان ويحوز ان يروا الامران معا ان اذا الرواية
 او الاجازة والظاهر انه يروي ان لم يصح من الصلاح بعلوق الاجازة في الحديث
 فتعليله وبعض امثلة تنفي الصحة به نحو منه

وهو

والسبع السادس من تاريخ الاجازة الجازلة المتقدم وهي على قسمين الاول ان يعطى المتقدم
 على الموجود كقول اجوزت لفلان ولولاه وعنده ما سألوا واجوزت لك ومن يقول لك
 ويؤيد ذلك وقد علم ابو بكر عبد الله بن ابي اود النجستاني وقد سئل الاجازة فقال

على من الصواب لمعارضة من عمل الله من اجله باجازه من اسمه على وتدرات وطلب
غير واحد من الاجبة واهل الحديث الرضاة على تلك اجازة بقرينة ما رجع لاجازة متواله
يعنى وقد روي في الموطأ ابو محمد عبد الكريم الخليل في تاريخ مصر عن عبد الله بن شعيب
الازدى يحتمل اجازة متواله وفي عدة مواضع وينبغي لمن يروي بالاجازة عن الاجازة
ان يتامل كيفية اجازة شيخه لشيخه ومنه ان لا يروي لها ما لم يروي
لغيرها وما قد كان يصح ما صح عند الحجاز او ما سمعه الحجاز فقط او ما جازت به من
مسئوعاته او غيره ذلك بان كان اجازة بلفظ الحزن له ما صح عنده من مسنوعات فليس
للحجاز الثاني ان يروي عن الحجاز الاول الا بما علم انه صح عنده ان سمع شيخه الا على رواية
محمود صحة الاجازة وكذلك ان قد علم انه سمع من شيخه الاجازة وقد علمه من غيره
من الاجمة وعرف من طريقه ان كان له ما رواه عن شيخه لاجازة لا يثبت المعروف
بان السمع لاجازة من غيره بل ان البلاد ونوع بلاد الحزب ومصر والشام والعراق وخراسان
والبحرين والسفلى وان عندنا كثر السفلى وان شكوا عن عبد الجبار السفلى فلو انشاده
ما التزمى عن ابي طاهر السفي عن احمد بن محمد بن عبد الجبار عن ابي شعيب بن صالح
المجذوب عن ابي العباس المجذوب عن الزندي هكذا ذكر الحافظ ابو جعفر في الترمذي له وحيد
نحو ان السمع ويحد الحافظ فدان عنه اجازة من احمد بن اسحاق بن ابي الجار الجدار ولم يثبت
منه في الترمذي اجازة لاجازة السفي ما سمع فقط لم يثبت اجازة الزندي في الحارة المتلفي ذكر
الرواية المتلفي في قوله ذلك قد شام بذكره في هذا السند فاما من رواها كلها ابو جعفر بن
الماد في الترمذي عن ابي العباس السفي في تاريخ مصر قال ونظر الناس في ابن السمع قال وما
السن السامت لذلك السامت في قوله قد ثبت المتلفي صورة اجازة الجدار لم يثبت في
احد من غيره من رجاله في الترمذي انما يثبت في يحيى التميمي ما عند الزندي عن ابي عبد الجبار
الصفري في الترمذي ابي طاهر السفي في تاريخ مصر قال في تاريخ الجدار وما يروي في الترمذي قال
ولم يروى ما يثبت له ما سمع فقط قال كتب الى اسمعيل بن ابي اسحق عن من رواه في
قلت وكان الشيخ في الترمذي بن وقت العبد الجبار رواية شام كل ما يثبت به ما يثبت به

شما صافي
في تاريخ مصر
عن ابي العباس
السفي في تاريخ
مصر قال ونظر
الناس في ابن
السمع قال وما
السن السامت
لذلك السامت
في قوله قد
ثبت المتلفي
صورة اجازة
الجدار لم يثبت
في احد من
غيره من رجاله
في الترمذي
انما يثبت في
يحيى التميمي
ما عند الزندي
عن ابي عبد
الجبار الصفري
في الترمذي
ابي طاهر
السفي في
تاريخ مصر
قال في تاريخ
الجدار وما
يروي في
الترمذي قال
ولم يروى ما
يثبت له ما
سمع فقط
قال كتب الى
اسمعيل بن
ابي اسحق
عن من رواه
في الترمذي
بن وقت
العبد الجبار
رواية شام
كل ما يثبت
به ما يثبت
به

من مسنوعة هكذا انما يثبت في عدة اجازات ولم ازل الحارة تشمل مسنوعة ولا كان
شك في بعض شاماته فلم يثبت به ولم يحزه وهو شامه على ان القدر في حديث عنه
لحارقه منه شي لم يثبت به من مسنوعة فهو صحيح فنفى التمسك لهذا واساله

لفظ الاجازة وشروطها

قال ابو الحسن احمد بن ابي شعيب في الاجازة في بلاد العرب نحو من جوار الماء الذي يشاهد لال
من الماشية والعرب فقال سدا شعوب فلانا فلحارقه ان شكا كما لا يصل او ما سئل لالك
على ان العرب لا يعلمون الا بغيره على تعجبه اياه فلان الصلاح في الخبر على هذا ان يقول الحزن
فلانا مسوقا او مروي في عدة من غير حزن جبر عن جارية الى ذلك لفظ الرواية او
بغيره كذا يثبت على ذلك من يروي الحارة فيجوز التسوية والادان بالاجازة فان ذلك هو
الحرف في الترمذي له رواية مسنوعة على فلان من يقول الحزن له سمي على
فيما سئل الخلف الذي لا يخفى بظهوره

فما كان له صحة الاجازة على الخلف المذكور فالك الصلاح اما يتحقق الاجازة او لا فيجوز
قالا ما يروى الجار له من اجل العلم بها فوضع وترخص بما جعل له اصل العلم في تاريخ مصر
البيان في تاريخ مصر من ذكره في سطورها بها يتكلى في حكاية الوليد بن الربيع الكوفي عن ابي
وقال ابو عمرو بن عبد الله الصفي انما الجوز والامير والصناعة وفي شي معي لا يشك انشاده
ثم الاجازة فيكون لفظ الشيخ وقد يكون الخطيب او الحار او سدا الوقت به على سؤال
الاجازة لاجازة العادة فان كانت الاجازة للحار في الاخرين والاول ان يثبت لفظ الاجازة وانما
قال في تاريخ مصر على التمام لم يثبت لفظ الاجازة ايضا صحت او ائتمرت النجاة بقصد الاجازة لان

التي تارة كانت هذه دون الحازمة للمفوض في المرتبة فان لم يقصد الحازمة
 فالظاهر عند المحقق قال ان الصلاح وغير مستبعد لتعجب ذلك لشدة هذه التهمة
 في باب الرواية التحقيقات فيها القاء على التبرع انه لم يلغظ بما نرى عليه لسان
 منه بذلك

الرابع المناولة

- ١. ثم لما ثبت ان المأذون بالاذن او اذنت بها اذن
- ٢. فاعاده
- ٣. اعطى الاجازات وانما اولا اعطاه عليه اعطاه كذا
- ٤. ان قيل الطالب الاجازة
- ٥. راجع في حقه فيفسد
- ٦. بولس في حقه في اذنه
- ٧. انما حازم السماع
- ٨. انما في التبرع في حق
- ٩. انما في المأذون

المسألة الرابع من اخذ الطالب المأذون على غير الاول والمأذون في المأذون في اجازة
 وهي اعطى اذنه الحازمة على الاطلاق لم يصح للمأذون ان يصدر له اجازة
 في اذنه سببا من سببها اصلا او فرعاً مما لا يلهو ويقول هذا سماعي او روايتي عن فلان
 فارود عنه ويجوز ذلك وكذا لم يذكر شيخه فان اتم شيخه في الجواب المأذول وفيه
 بيان مما يعر منها واجازته منه ويجوز ذلك وبذلك الشيخ له ويقول الصيغة هنا
 واستخذ وقال بدم ردها في ويجوز ذلك منها ان سألوه ثم يرجع منه والمال
 وشأن في حكم هذه الصور في الالبيات التي تلحق هذه ومنها ان يحضر الطالب
 الجواب صلا الشيخ او غير المقابل به فيعوض عنه عليه وسماه غير واحد من
 الائمة عوضاً فيكون هذا عرض للمأذول وقد تقدم عرض السماع فاذا
 اعرض الطالب الجواب على الشيخ تأمله الشيخ وهو عارف منقصر في ما اول

لطالب

لطالب ويقول صوابي عن فلان ومن ذكر منه او يجوز ذلك فارود عنه
 ويجوز ذلك ولم ينعرض بر الصلاح لكون الصورة الاولى من صور المناولة اعلأ
 ولكنه قد عارض ذلك وقال القاضي عياض لا ينعى ان يدعى الشيخ كذا فيقول
 للطالب هذه روايتي فارود عنه ويدفعها اليه او يقول الصيغة هنا فاستخذا وقال
 لهما ام صرحا الى اذنا نينا الطالب فيجوز صحته الى اخر كلامه في هذه المناولة المعروفة
 بالمجازة حال حمل السماع عند بعضهم كالحاكم عن ابن شهاب وربعه الرازي
 ويعني بر سبيل المضاري في ذلك اخرين من اجل المدونة ومكة والوقفة والصريح والثام
 ويصرح خاتمان في كلامه بعض تحليطه او حله عن المأذول بعض السماع وقال
 للحاكم في هذا العرض انما فيها الاستدلال الذي انما في الجواب والمأذول فانه لم يرد سماعا
 وفيه قال الثاني في الاوراع في المأذول والمأذول في نسخة وسبق في التور في الجواب
 وان المأذول في يحيى بن يحيى وان راويه قال في حقه عهدها ايضا والرد في الرد في
 وقال ان الصلاح انه الصحيح وان هذا في حقه عن الجواب في الجواب في قولك وقد سئلوا
 لهما علم في اجماع اهل الفقه انما اردت نقل القاطعة لان الشيخ في الخلا في المقدم في
 الحازمة ولم يجز في هذا الاكوفها موازنة للسمع او اذنت فارودت نقل القاطعة على صحتها وقد
 حياه القاضي عياض في الخلا بعد ان قال في روايته صحيح عند معظم الائمة والمؤيد في
 جماعة قال في صفة ذلك انه اهل الفقه الا اذا والتحقيق من اهل النظر انما في قول معتزدا
 صوبت لهم وهو ليشي في صحيحه هنا

- ١. انما انما في الجواب
- ٢. من حيث
- ٣. على انما في الجواب
- ٤. انما انما في الجواب
- ٥. احضر الطالب المأذول
- ٦. مع والابطال الاستدلال

انما انما في الجواب
 على انما في الجواب
 من حيث

المراد في الواقع اجمع اجمع والجمع اجمع والجمع اجمع
مقتضى ما بين النقطتين اجماعا اجماعا اجماعا
ادون في الحاشية اجماعا اجماعا اجماعا اجماعا
هذا اجماعا اجماعا اجماعا اجماعا اجماعا

اختلوا في عبارة الرأي ليعلم بطريق المناولة حكمه وجماعه منهم من يرى ان الحق
وما كان من ان حوا اطلاق حدنا واخذنا وهو ان يذهب من يرى بحصر المناولة في الزيادة
بالاجارة متاعا غير نقدية حابيه عنهم وكل من يوجب اجارة حوا اطلاق حدنا واخذنا
الرأية بالاجارة مطلقا القاضى عياض وكل من ذلك من ان يخرج وجماعه من المتقدمين وكل
الولين بكونه مدعى مالك واحدا للخدمة وذات المجاورة امام المؤمنين وخالف فيه
من اجل المسكن والطلاق يعم المسكن وايضا عبد الله الرزائي في الاجارة اجارة تام غير
ما يوجب الحضانة المربان عيب ذلك فهو ظاهر وانى وان يحكم بحوا اطلاق
لفظ احدة المجارة والصحح الحجاز الذي عليه عمل الجمهور اجارة اهل الجيرة والورع الخ
من الطلاق ما اذا ايسر ملان اجارة او مائة او اجارة ومائة وادنا او اربعة او
ادنى في اطلاق ما ينفقه المجازي واجارة او شفع على ان ارى عنه او اراج
له وبالله وما نسبه ذلك من العبارات السبعة كغير العمل وان اراج المجازي المجازي لظن
اما ما في الاجارة او المناولة لمجهره ولكل ما يفعله بعض الناس واجازته بقول
عن اجارة والمان شافنا وان شافنا انا

ما اطلع عليه من مخطوطات

[illegible]

هذه العاطات عليها بعض أصل العلامة الرومية بالأحارة فاستعمل بعضهم فيها ما ينبغي وأن
أولها ما فيه أدلة أن قد ساقته بالأحارة لفظاً واستعمل بعضهم في الأحارة بالماضي
ساقاً والى ثلاث أو أربعة أو ثمانية وهذه الألفاظ وإن استعملها ما لم يفسد المعنى
فلا يلزم استعمالها من الإجماع طرف من التدينس أما المشافهة فهو مع ما فيه من الحديث
وأما الأحارة فيبهره كتب اليد ذلك الحديث بعينه بالماضي فبغله المتدينين
لعلهم يرون قد ورد عن الأوزاعي أنه حصر الأحارة بقوله حبوا بالمشديد والفرقة
عليه بقوله أنا وصولي لم يخل من الرفع أي أن يقع خبره وخبره واحد حيث التفت
ومن حيث الاصطلاح المتعارف بين العامة الحديث لفظاً أن يقولوا الرواية
بالساق عن الأحارة أما لأن لا يلائم خبره وخبره ويحكم على الخطأ أنه أحارة بالماضي
وصوبه من الاستعداد للأحارة بحكمه العامي عياض عن احتداد أي جامة الرزق
قالوا لكر هذا بعضهم ويحتمل أنه أن يتكرر ما يقع له فننظر منه المراد بالماضي
الوضع في المسئلة لغة وأخرى وأما اصطلاحاً فالأصل الصحيح وهو عفا إذا سنع من الأناد
يخشب والجوار للماء مرة أو قريب فإن بها استعاراً بوجود أصل الأحارة وإن اجتمعت
الخبرية ولم يذكر وتفضيلاً أي أنا وأخي عبد القدوس منزهة أنا وسلي
الفاخر عن بعده لئلا ياتي الأحارة مرة أي أنا وأخي الرومي عبد الله أخيراً ولما
يعتمد عن بعده فإنه أن من لا يرى الأحارة لا يقدم نقله عنه ولا يطعن فيه ولا يشرع
في إطلاقها في الأحارة وإحارة صاحب الجواز وهو الوليد بن بكر وقال الخليل الذي
لشأنه وعهدت عليه الزمخشري أن يمد عمره أن يقول فمما عرض على الحديث
فالأحارة روايته شفاهاً أساني فلان وكان البيهقي يقول في الأحارة أي أنا الأحارة
أولها التفرع بالأحارة مع رعاية اصطلاح المتأخرين ومنها اللفظ عن كتبهم

ويعتبر

ما يأتي بها الحارون في موضع الاجازة قال ابن الصلاح وذلك قريب فيما اذا كان قد
 سمع منه بالاجازة من شخص ان لم يكن متاعا فانه متاك وحرف من متاكن
 السماع والاجازة صادق عليها وقول شريك حلت النافي الخبر على راي الكناي
 رتبة قال في ذلك وكثيرا ما يعبر بها البخاري فقال ابو عمر وعنه ابن مسعود
 جردان الجبوري كلها ما البخاري قال في ذلك فهو عيب وسأله وقد تقدم انها
 بحول على السماع وانما كثر ما فيها من المتكلمين في المذاكر وان يعبر
 جعلها من افتاء المعلق وان من هذه جعلها الاجازة

الخامس الكتاب

في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية

الحديث الخامس من افتاء المعلق الحديث للرواية وهي ان يكتب الشيخ شيئا من حديثه بخطه او امر
 غيره فكتب عنه بانه شواكته عند او كتب عنه ان عابه او جازعه عليه وفي
 نسخة ابو عبد الله النجاشي في المتن بالاجازة بان يكتب المروي يقول احديث كذا
 كذا في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 التمام في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 الرواية في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 قول القوم في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 من التام في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 من التام في الحديث في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في

في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية

اني

الله صلى الله عليه وسلم قال قلت اني سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة عتبة رجم
 الاشقي نكرو الحديث وقال البخاري في كتاب الايمان والحدوث ان محمد بن بشير ومعه
 ذلك يوم الحارون ومنه فلعن الماوردي في كتابه في رتبة المألو والآخر في
 الشيخ كونه فاروه عن الحديث كذا روايته ورواه في كتابه في رتبة المألو والآخر في
 قاله عن حديثه بن سميعة المذكور في ذلك عليه ابو عبد الله بن النجاشي

في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية

يلتقي في الرواية بالرواية ان يعرف للكتاب بخط الكاتب وان لم يهر التسمية عليه من قال
 الخط في الخط فلا يثبت بحول الاجازة على ذلك قال ابن الصلاح وهذا غير صحيح لان الكتاب
 والطاهر ان الخط الان ان لا يثبت به غيره وانما في يد الناس في الخط في الخط في الخط في الخط
 يودي يوم من خط بالرواية في حديثه في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 حديثا واحدا وللحديث الصحيح اللان في حديثه في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 فيقول يا انا كذا او ما كتبه او كتبه في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في
 اكثر ما في رواية عصبه ان يقول في كتابه في رتبة المألو والآخر في بالاجازة في الحديث في رتبة المألو والآخر في

السادس اعلام الشيخ

في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية

في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية
 في كتابه في الحديث والرواية

في قوله

يحدث قال الطحايا بن زكريا الشهراني ان المولاس في قوله وجادة هذا الخدم
 العلم من صنف من غير شاع ولا اجارة ولا مائة من تفرق العرب بمصادر وحد للغير
 بين العاني المختلف قال ابن الصلاح يعني فوطيه وحد صالته وحدانا ومطلوبه وحيداً
 وفي العصب متوحدة وفي الغني متحدة وفي الحديث الجيت وحداً ثالثاً واحد مصدر الخان
 لم يذكرها وهما حدة في العصب وفي الغني واحدان بكسر الميم حكاها ابن اعرابي
 قال ابن شنيده وهذا على يد المصنف من الواو وليس معنى العاني التوحيد كما مضى على تقدير
 واحد لا في الجيت فان مصدره يتحد بالفتح لا غير كما قال ابن شنيده وكذلك هو مصدر
 وحد يعني جوت قال الجوهرى عنه واما في المطلب فله مصدران متحدر واحد
 حكاها صاحب المشارق واما في الصالة فله لحيان اصابا لا يقدح واما الجمع العنب
 فله مصادر متوحدة وحده ويتحد بالفتح ويوجدان حكاها ابن شنيده واما ما يعني
 الفتح فله ايضا مصادر اربعة ويحد مثل الواو وحده حكاها الجوهرى
 وابن شنيده وتربى الثلاثة في قوله على اسكنوه من حيث سكنتم من وجدكم وتولي
 وذلك اي والوحادة ان يحدث من عناصره فحينها ولم تلتصق اذ لم تعاصر بل كان
 فكل الحاديت يروى او غير ذلك مما لم يسمو منه ولم يجمع لك فكلان يقول
 ويحدث بخط فلان اي فلان وتسمى للاشهاد والمثل واما وحدت بخط فغير ذلك
 هذا اذ اولى بانه خطه فادلم سبق بانه خطه فليحذف عن جزم العبارة بقوله
 يلحق عن فلان او يحدث عنه او يحدث بخط فلان او يحدث فلان او يحدث
 فلان اي خط فلان او طنبت اذ خط فلان وذكرنا بانه فلان من فلان
 ويحدث ذلك العبارات المضمومة المستند في كونه خطه ذلك فكذا مثلاً ابن الصلاح
 الواحدة بما اذ لم يكن له اجارة من وحد ذلك بخطه وقد استعمل عن واحد
 من اصل الحديث الواحدة مع الاجارة وهو واضح كقوله وحدت بخط فلان
 واجازته لي ولذلك لم يذكره القامح مما مضى الكلام في ثبات الواحدة واما
 اراد الشيخ ان يكلل على الواحدة للثانية من الاجارة هل هي مستند صحيح في الرواية

الرواية
فان كان
الاجارة

او الجدل والله اعلم
 في قوله وحدت
 في قوله وحدت
 في قوله وحدت
 في قوله وحدت

اي وكل ما ذكر من الرواية بالوحدة منقطع سواء في بانه خط من وحدت عندهم بالكل
 الاول وهو ما اذ وقع بالخط واحد سوا من الاتصال بقوله وحدت بخط فلان وقد
 تامل براني في المظنة عن موضع الواحدة قال ابن الصلاح بذلك تدل على الجمع اذ كان
 بوجه شاعره منه على ما سبق في نوع التدليس فقول ان لغته اي لغتهم وحد
 ذلك خطه حذبه به وهاون بعضهم فاطلوا في الواحدة بنا واما وان فقد لك على فاعلم
 قال القامح عياض لا علم من يقتدي به احاد النسخ فخطها واحداً ولا من بعده بعد
 المستند اني هذا للكتابة الرواية الواحدة واما العمل بها فقال القامح عياض
 اختلاف بين الحديث والفقه في اصوله مع اتفاقه على مع القطر الرواية به معظم
 الحديث في لغة بامر الى الكنية وغيرهم من رواة الحديث قال صلى الله عليه وسلم
 به طائفة من خطا واحداً قال هو الذي يصر للجوي واحداً عنه من ارباب
 التحقيق قال ابن الصلاح يطع بعض المحققين من اصحابه في اصول الفقه بوجوب العمل به
 عند حصول التهمة به وقال ابو عمرو ثابته على جملة الحديث لا يروى قال ابن الصلاح وما
 قلعه هو الذي لا ينجح عنه في الاعصار المناخرة وقال ابو الوهي هذا هو الصحيح

في قوله وحدت
 في قوله وحدت
 في قوله وحدت
 في قوله وحدت

او الجدل والله اعلم

العمري أو وليا بالصلبة اسمها الناس نونه ليدخل القماش في قلبه ولا يجد شي يدبر
عليه وذكر أبو علي العمري أن عبده نزار دس قال الصلابة في تعبد يحدث في الجوز
السعودي عن الحسن بن علي كنت تحت حنظل جوارعين لهما فلفظ بيضه فقرأه أبو الجوز العليم
والأمر وأما صور ضبط السهل فقال القاضي بها ص حري وسم السناخ وإصل الضبط في
الجوف المسكوك والطلمات الشبيهة لأصطفت وصحفت في النيران وسموه لك الجوف
السهل مفردا في حاشية الكتاب فباله الجوف باصالة أو فظوه وذلك لأن الأفراد
يرفع اسمها إلى الناس ضبط ما فوقه وتعد من السطوة استماع دفعه النيران وصف
السطوة وذكر أبو الصلاح بجمع ولم يعرف بالضبط جوف الكلمة المسكوك التي كتبت في
حاشية الكتاب وقد رأيت غير أبيه أصل الضبط فعمله وصوحته وقادته أنه فظوه
سهل الجوف بكائه مفردا في بعض الجوف كاللوز والمانيا فصح بخلاف ما إذا
كتبت الكلمة كلها والجوف المذكورة أو فظا أو فظها والله اعلم قال ابن دس العمري في تصحيح
ومن عاده المتقين إن ما عوفي أصبح السهل ففروا جوف الكلمة في الحاشية
ويصلح عا حقا حقا

وكما انها علامة وصل بها بين ما انت ناكدا للعطف خوفا من ان يجعل عن كان
الواو والعلامة عند الفعل قالوا بعضهم انها اختص علامة التصحيح تحت
صورها تصوره التضييق والفتحة من حيث اوائله الانسان

الكشط والحذف والضرب

- وما يند في الحجاب يوت
- استطاعوا ان يربوا
- حيلة الحرفين خطا
- اوتت في رايه
- حيلة الحرفين خطا
- حيلة الحرفين خطا
- حيلة الحرفين خطا

لما قدم اللوح الثامن انبثقت عليه العلامة التي اوردت في الكتاب اريد ان
قائد على عباد ما لا يكشط وهو الحذف اما الحذف ان يكون الحذف في لوح اوردت
صعبا جدا في حاله الكون قد روي عن شجيرة ان كان في الحذف التي في الحذف
بالضرب علمه بالاصح والضرب من الحذف والجوهر وما عن ابي محمد من خلافه
قال قال ابي الحسن الجدي بعد قال ولحذف الضرب ان لا يمس الحرف المصروب
عليه بل يحطس منه خطا جدا يدل على بطلانه وبقرانه من جهة ما خط عليه
وقد انبت عن ابي الحسن القاضي عياض قال سمعت ابا الحسن يقول ان الضرب لا يندى
يخفى عن بعض شيوخه ان يقول ان السجح يكرهون حينئذ التلخيص محض
حذف الحرفين من ما يندى في رواية اخرى وقد نفع الحذف من الحذف
على ان يكون في شمس رواية هذا في رواية اخرى يحتاج الى التلخيص
بشره وادخل عليه ووافقه من رواية الاولى فيجوز عندنا ان يكون علامة الحذف عليه
بمعناه ان يندى في كنفية الضرب على خمسة احوال انما تقدم
نقد عن الرازي في حياه القاضي عياض في الاكثر من ذلك ان يكون الحذف

بالكلمات

والشئ

بالكلمات المصروب عليها وهو الذي يندى في الضرب والشئ والعول الثاني الحذف
الضرب باو الالكلمات بل يكون موقفا مسبقا عنها لكنه يعطين طريق الحذف
المطل والخروج والعاية عياض عن بعضهم واليه الإشارة بقولي ولامع عطية ان اوله

المصروب على عطف على ما في الطرفين مثال الضرب في هذا العول
ان يكتب في اول الاليد في الحذف في العاية عياض من هذا الصلح في بعض
الروايات وسقطت بعض من حيث اوله في الحذف في العاية عياض من هذا الصلح في بعض
له فقط او انما في اولى فقط والى هذا القول الإشارة بقولي وكتب ان في وهو صدر
واخره مصروب على من العاية عياض من هذا الصلح في بعض الروايات والى هذا الصلح في بعض
الروايات والى هذا الصلح في بعض الروايات والى هذا الصلح في بعض الروايات

ان يكتب في اول الاليد في الحذف في العاية عياض من هذا الصلح في بعض
الروايات وسقطت بعض من حيث اوله في الحذف في العاية عياض من هذا الصلح في بعض
له فقط او انما في اولى فقط والى هذا القول الإشارة بقولي وكتب ان في وهو صدر
واخره مصروب على من العاية عياض من هذا الصلح في بعض الروايات والى هذا الصلح في بعض
الروايات والى هذا الصلح في بعض الروايات والى هذا الصلح في بعض الروايات

في قوله

التلوا ونها في وسط الشطر ففيه قولان حكاهما ابن خلدون وغيره في اصل المسألة من
غير مراعاة لأول الشطر وأخرها أحدهما أن أولها بالاطال الثاني أن أولها بالاجودها صورية
كتب على صواب فلهذا أولها بالاطال والبعض الثاني أن أولها بالاجودها صورية
وأولها على قولهم وهذا معقول وإن شئت أي شئت لأنما أجودها وقد اطلق ابن
خلدون الخلف من غير مراعاة لأول الشطر وأخرها ومن غير مراعاة للفضل
من المصاف والمضاف اليه ويعود ذلك فالأغصان عياض هذا عندك إذا تناوت
الكتابات في الماراة فإما أن كانت مثل المصاف والمضاف اليه فيكون أحدهما منبهي
أن لا يوصله الشطر ويصير بعد على المكون من ذلك كان أولها وحركتها كذلك الصفة مع
المرسوف وسنه صلا فراعاه هذا معطر اليه للمعشرا عاه المعاني وأولى من مراعاة
لحسن الصورة وللخط وإن شئت من الصلاح من الغاصي عياض هذا التفضل كلين

الحكم في اختلاف الروايات

إذا كان الخبر روايا روايه أو أكثر يقع الاختلاف في بعضها فبعضها من رواه أو جمع من
رواها على كونه صحيحا وإليه أن ينسب الخبر إلى رواية واحدة مما كان من رواه أخر
الخبر في الخبر اسمه أو غير خاص كذا به اسم رواها معها أو الإشارة إلى الروايات كانت
زيادة وإن كان الاختلاف بالنقل على الروايات اندلس في رواية فلا يشترط أو الروايات
التي وإن كانت زيادة الروايات أخرى بحجة وما نقص من أجود عليه بالحجة بعد حياه
الغاصي عياض كثير لا يسبح وأصل الصطلح في الخبر وفيه الخلف الغاصي
وغيرهما وقولي وتعليق أي بوضع رواه بالمرسوف أو بالحجة في أول الخبر والحجة على ما
سبق لا يعتمد على حفظ ذلك وذكره في ثباته في المصواب فإنا لا نغاصي عياض إلا
ببينا صلا ذلك وأصله وقد يقع دار إلى غيره فيجمع في جهه من رواه كما قال ابن الصلاح

الإشارة بالمرسوف

والمرسوف أي كسر حاء على ثمانية أو ثلث حاء
فإنه في الحديث بلخصه بعض الألفاظ الأولى في الخط دون الشطر من ذلك
حدثنا المشهور عند محدثي شطر الأول ويصرون منه على صوره ما وردنا أنتم
على الخبر فقط قالوا وما وردنا أنتم على خبر حديث المرافقة فلبوا ونبأوا بما في الصلاح أنه
راه في خط الحاكم وأبي عبد الرحمن الشنقي في السجني من ذلك الحديث والمشهور في الاحتياط
حذف أصول الكلمة ولا تضار على الألف والخير وقد ينعون بعضهم المرافقة بالنا
وبعضهم يحذف النون والراء ويكتب إياها بعد السجني في ما حاط به من الحديث قال ابن
ابن الصلاح والشنقي

وشارحت به على أهل الجرح الحديث فإنه إنما الإشارة في الخط والإشارة إليها بالمرسوف
فرايت في بعض الكتب المعقولة الإشارة إليها في بعضهم جميعا مع أداة الحديث فكتب
فتنا بريدنا أحدهما وقد يوجه بعض رأي هذا هكذا أنها الواو التي تأتي بعد عليها الجرح
ولكن كل ذلك وبعضهم يزدحها بكتب في هذا اصطلاح مع ذلك وقال ابن الصلاح حديث
العامة بعد فاضحا فإنا لا بد من ذلك في الروايات لفظا قالوا أنكرت كلمة قال الشنقي
في قوله في كتاب البخاري سألنا من حبان قال قال عامر الشيخ حديثنا في الخط
وعلى القاري أن الخط فيها جميعا وقد مثل ابن الصلاح في تناوبه عن غير القاري قال
فما أصح احتياطه وأعلم فإنه لا طبر له ليعطل السماع منه لا حذف القول كما يرضى
وقد سألنا المراء العظم كذا قال الرواية في الترتيب والتعريف في الترتيب من خطا خطا
فما السماع وقولي كذا قال أي كذا الخط قبله فيما إذا كان في الأصل الذي على خلاف
اليعتبر فلا قال ابن الصلاح ينبغي للقاري أن يقبل منه فيكون أحسن لأن قالوا في
بعضهم كذا قولي على فلا قال ابن الصلاح فإنا لا يكون في قال الشنقي وقد كان بعض الروايات

المرسوف أي كسر حاء على ثمانية أو ثلث حاء
فإنه في الحديث بلخصه بعض الألفاظ الأولى في الخط دون الشطر من ذلك
حدثنا المشهور عند محدثي شطر الأول ويصرون منه على صوره ما وردنا أنتم
على الخبر فقط قالوا وما وردنا أنتم على خبر حديث المرافقة فلبوا ونبأوا بما في الصلاح أنه
راه في خط الحاكم وأبي عبد الرحمن الشنقي في السجني من ذلك الحديث والمشهور في الاحتياط
حذف أصول الكلمة ولا تضار على الألف والخير وقد ينعون بعضهم المرافقة بالنا
وبعضهم يحذف النون والراء ويكتب إياها بعد السجني في ما حاط به من الحديث قال ابن
ابن الصلاح والشنقي

العربية بكترا سراط الحديثين للفظ يقال انه اذا الشد وهو العلامة فيها الذي عند

من عبد العزيز بن الجرجاني واما ادري في وجهه الفاره لذلك ان الاصل الفصل من لاي

المكتوبين للفقير بنهما حيث لم يفصل فهو مصر ولا صار خلاص الاصل

فكرت ان اعداها في كتابي في نسخة واحدة مع ما كان في نسخة

في نسخة اخرى في كتابي في نسخة واحدة مع ما كان في نسخة

في نسخة اخرى في كتابي في نسخة واحدة مع ما كان في نسخة

حوت عادة اهل الحديث وكنته انه اذا كان الحديث اسنادا فذكر وجعلوا بين الاسناد

في واحد الفهرست نقلوا من نسخة الى نسخة اخر كسوا اسمها معزده بمهمل صورة

والذي عليه عمل اهل الحديث ان يصفوا الفهرست هكذا كعزده واخبره من الصلاح وقد

الحفاظ ابو محمد عبد القادر بن عبد الله الزمخشري في الفهرست في نسخة واحدة

من جليل اي يقول من الاستناد من انكره من فقه الحديث وغير ذلك لما سأل من

الصلاح عن ذلك قال من الصلاح وذكر في منها بعض اهل العلم من اهل العرب وحاشا له عن

بعض اهل الحديث اياها جملة اشارة الى قولنا الحديث في نسخة اهل العرب

وما عرف منهم اخلافا فجعلوا في نسخة واحدة ونقول ليدعموا اصلها الحديث قال ابن

الصلاح وحكي لي بعض من جمعته وانه الرخصه ان من وضعه ما قيل في نسخة

الحاضر في نسخة واحدة الى نسخة اخرى وما من الصلاح وحديث لفظ الاستناد في نسخة

الى كتاب الصافي وللحق في نسخة اخرى على الذي الجازي والعقبة الحديث الى نسخة

الطبراني في نسخة واحدة في نسخة اخرى هذا هو كونه من الى نسخة وحسن اناس في

هذه الامور ان حديث هذا الاستناد سقط ولما ترك الاستناد الثاني على الذي جعل

كتابة التسميع

وكنت اسم التسميع في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

في نسخة اخرى في نسخة واحدة والاسم في نسخة اخرى

والطبيب وكتاب الجامع كتب الطالب عبد السمعة اسم التسميع الذي يقع في نسخة

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

وتسمي في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة واحدة في نسخة اخرى

تبعه اياه استجابا فان كان التمتع بمط مأكلا الخاب وهذا جماع من الاشياء
 يعجب العارفة مروى ابن خلدان رجلا ادعى على رجل بالكوفة سماعا سواه كمالها
 فقاما الى القاضي فحضر عن عات من الطبقة الاولى من اصحاب الرواية فقال الصليب
 القاسم لشيخ الياسين في حال من سماع هذا الرجل يحفظ به كالمسافر في مكان لا يحفظه احد
 من قال ابن خلدان قلت انما اعتدله البربري وهو امة من اصحاب الشافعي عن هذا فقال
 نحن نعلم هذا البارح من حيث ان هذا لا يخط صليبا الجار الى على رضاء استماع صليبة
 قال ابن خلدان وقال غيره ليس به وروى الخطيب انه يحكم في ذلك الى تعديل من اصحاب
 القاضي وهو انما اصحاب مالك فاطرف مليا ثم قال السدي عليه ان كان سماعه في كذا خط
 ذلك فليزعم ان غيره وان كان خطه صريحا ان علم قال ابن الصلاح ويرجع حاصل قولهم
 الى ان سماع غيره ثابت في شأبه برضاء فليزعم ان رواياه فانه قد كان لا يسمع
 وجهه ووجهه ان ذلك سماعه لم يسمعه فليزعم او رواياه جوية وان كان سماعه
 بذلك فليزعم بمط السادة اذ رافوا وان كان منه يدل نفسه بالنسبة الى الصلح
 ليحكم اذ اصابني ثم اذ اعاده ليجد العار له من الطوبى بالعارفة ولا يطايع عليه
 لا بعد الحاجة فقد روي عن الرضوي انه قال اياك وعقول الكفت عبد وما فعل الكفت
 قالوا يستباضا عن اصحابها وروى عن الفضل بن عباس قال المن من فقال العلاء ان اخذ
 سماع رجل ورواه يصح عنه انه في سماعه الخاب فلا يثبت سماعه عليه ولا
 ينقله لا بعد العرض والمقالة وكذلك ينبغي ان يثبت سماعه لا بعد المقالة الاولى
 من غير النقل والاثبات ان السماع غير مقابلة

صفة رواية الحديث وادابها

من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث
 من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث
 من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث

احتفظوا

احتفظوا في الاحتجاج من الاحتفاظ بحدوثه وانما يحتج من كتابه معناه على انه من الرواة
 الاحتفاظ بالرواية كذلك ونور الحجة به اذا كان قد حفظ سماعه وقابل كتابه على الرواية
 الذي يشهد كونه المقابلة وروى عن ابن حنيفة وما كان له الاحتفاظ بالرواية والرواية
 من حفظه وتذكره واليه ذهب ابو بكر الصديق ابن المروزي من الشافعية والصواب
 قال ابن الصلاح الاول واذا وجد سماعه فليزعم ان رواياه فانه قد كان لا يسمع
 يجوز له روايته بالبداهة ذهب بعض اصحاب الشافعي وقال ابن حنيفة في ذلك ما جاءهم
 ابن الحسن القاضي ابو يوسف فذهبا الى الرواية رآه ذهب الشافعي والرواية
 وقال ابن الصلاح ينبغي ان يثبت على الخلاف في جواز اعتماد الرواية على كتابه وسقط
 ما سمي به فان سماعه من السماع كمال المستمع فانه ان السماع وقابل كتابه على الرواية
 تحويرا لاعتقاد على الخاب المصروف بسقط المستمع حتى يجوز ان يروى ما يثبت ان
 لا يذكروا روايته حديثا حديثا لذلك لكن هذا اذا وجد شرطه وهو ان يكون السماع
 او يحفظ من سماعه والكتاب مصون فله هذا اذا ثبت نفسه للتحقق فان سماعه
 فيه لم يخلو للاعتقاد عليه

اذا كان كل اعتماد الرواية على كتابه دون حفظه وعار عنه الخاب بما رواه او سماعه او سماعه
 ويحذر ذلك فله يعمل اصل السند في الرواية لالة يجوز الرواية منه لحسنه من جوار
 التقدير منه والاصول الذي عليه العمل بروايته اذا كان العالم على الظن من امره خلافه
 من القيد والتعديل جاز له الرواية منه لانه اذا كان من الحديث عليه العمل اذا
 غيره ذلكا وروى عنه ان باب الرواية من على عالم الظن فقول ذلك الذي رأى كذا كذا في
 الخلاف في الضرر والامور لا يثبت الاحتفاظ احد بينهما فاذا ضبط سماعه منه فليحفظه اذ لم يها
 عن التمييز بحيث يثبت على الظن ثلاثة تحت روايته فاما الخطيب والسماع من المصنف

من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث
 من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث
 من رواه عن غيره من الرواة في الحديث فليحفظه وحفظه عن غيره من الرواة في الحديث

الزيادة في نسب الشيخ

والسبحان يا فاعل سبحان
الاعمال خلاق أو بعني
أنا الذي أخلق السموات
والأرض من خلال أني
سوف أفعل ذلك وأخبر
أولئك بأنهم كانوا
سبحان يا فاعل سبحان
أولئك الذين كانوا
سبحان يا فاعل سبحان
أولئك الذين كانوا
سبحان يا فاعل سبحان

الرواية من التسع التي أسنادها واحد

وَأَمَّا هَذِهِ الْمَدِينَةُ فَهِيَ مِنْ مَدَائِنِ الْمَدِينَةِ
وَالْمَدِينَةُ هِيَ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ
وَالْمَدِينَةُ هِيَ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ
وَالْمَدِينَةُ هِيَ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ الْمَدِينَةُ

الشيء التي استأداجاً فيها استاد واحد كشيء مما مر من سنة عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن معمر بن وهب عن الأحموط أن خلفه ذكر الاستاد عند كل حديث منها ومن أهل الحديث
يقولون ويحدث ذلك كثيراً من الأصول القديمة وأيضاً بعضهم ذلك واستندوا إلى الخلاف فيقولون
أمر الأئمة وأهل طائفة من أهل الأئمة أن يبدأوا الاستاد في الطائفة أو في كل طائفة من طائفتها
ويحدث الباقي عليه فيقولون في كل حديث بعد الحديث الأول منه أو بالاستاد وهو ذلك أن
من سمع حديثاً من الاستاد في أوله وأدراج ما بعده عليه صلوات الله عليه بعد الحديث الأول
بالسند المذكور في أوله ذهب الأئمة إلى الخوارزميين ومنهم من ذهب إلى الاستماع إلى السماع
لأن حكم السماع عليه وهو سائفة فطعن إلى أن إحدى أبواب الاستدانة المذكورة في أوله ذهب
إلى أن السماع في بعض أهل الحديث لا يقع إلا مع ما كان كقصة الخول وعلى القول بالخوارزميين
فلاحتسب السان في القول كثيراً من الذين سماعهم كقولهم حدثنا محمد بن رافع ساعدني الربيع
أما عن معمر بن وهب من سنة قال حدثنا أبو هريرة وذكر أحاديث منها وقال فيقول الله
صلوات الله عليه ثم قال في بعض أحاديثهم في السنة المذكورة وما يقوله بعضهم من إعادة السند
في الخبر الجواب والخبر جواباً وذكرنا في بعض الخلاف في ما إذا كان كل حديث بالسند

تقديم المتن على السند

اذا قرأ الراوي الحديث على السند كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا
به فلان وبكذا كرسده او قد بعضه فاعلم ان هذا مع البر في بقية السند كان يقول ويروي عنه
بنو داود عن ابن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا انه فلا يروى عنه الا من
عنه وابن داود يفتقر الى ما لا يبلغ ذلك الحكم ايضا ولا يمنع ذلك من روى لذلك
اي شخص شيئا لذلك اريد بالاسناد جميعا وانما يذكر الناس لمجوزة بعض السند
من اصل الحديث قال بن الصلاح وسبق ان يكون فيه خلل في الراوي بتقديم بعض

التي على بعض فقد على الخطيب المع من ذلك على القول بان الرواية على المع لجور والجار
على القول بان الرواية على المع يجوز ولا فرق بينهما وذلك

اذا قال الشيخ مثله او نحوه

في قوله مثله او نحوه
في قوله مثله او نحوه
في قوله مثله او نحوه
في قوله مثله او نحوه
في قوله مثله او نحوه

ادري الشيخ حديثا مسادا وذكره الحديث ثم انما اسناد آخر وحديثه واحاله
به على المتداول بقوله مثله او نحوه في كل موضع منه ذلك لا يقتصر على الثاني
لغة الحديث المتداول في قوله مثله او نحوه في كل موضع منه ذلك لا يقتصر على الثاني
فان كان عن فلان مثله لا يجوز في رواية عنه اصحابه فان قال الراوي بخلاف الثاني
حوال ذلك اذ عرف ان الراوي له كتابا لم يخط به هذا السند الا لفظا وعده المعروف
فان لم يعرف ذلك عنه لم يخرجاه عن الخطيب عن بعض اهل العلم وروى عن شفيق النوري
قال فلان عن فلان مثله لا يجوز في رواية عنه اصحابه فان قال الراوي بخلاف الثاني
مثله لا يجوز في قوله مثله او نحوه وهو يوجب محال في علمه يدل ظاهرا على عدمه
حيث يقول لا يجوز له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انما على لفظ واحد ويجوز
ان يقول يجوز اذ كان على مثل معانته قال الخطيب وهذا على مذهب من لم يجوز الرواية
على المع فاما على مذهب من اجازها فلا فرق بين مثله او نحوه قال الخطيب وكان
غويا جليلا من اهل العلم ادري مثل هذا بورد الاسناد ويقول مثل حديث بسم
منه كذا وكذا في شوقه قال ولذلك اذا قال الحديث فذلك يجوز وقال في هذا الذي
منه كذا وكذا في شوقه قال ولذلك اذا قال الحديث فذلك يجوز وقال في هذا الذي
منه كذا وكذا في شوقه قال ولذلك اذا قال الحديث فذلك يجوز وقال في هذا الذي

هذا الحديث الذي رواه الخطيب في قوله مثله او نحوه في كل موضع منه ذلك لا يقتصر على الثاني
لغة الحديث المتداول في قوله مثله او نحوه في كل موضع منه ذلك لا يقتصر على الثاني
فان كان عن فلان مثله لا يجوز في رواية عنه اصحابه فان قال الراوي بخلاف الثاني
حوال ذلك اذ عرف ان الراوي له كتابا لم يخط به هذا السند الا لفظا وعده المعروف
فان لم يعرف ذلك عنه لم يخرجاه عن الخطيب عن بعض اهل العلم وروى عن شفيق النوري
قال فلان عن فلان مثله لا يجوز في رواية عنه اصحابه فان قال الراوي بخلاف الثاني
مثله لا يجوز في قوله مثله او نحوه وهو يوجب محال في علمه يدل ظاهرا على عدمه
حيث يقول لا يجوز له ان يقول مثله الا بعد ان يعلم انما على لفظ واحد ويجوز
ان يقول يجوز اذ كان على مثل معانته قال الخطيب وهذا على مذهب من لم يجوز الرواية
على المع فاما على مذهب من اجازها فلا فرق بين مثله او نحوه قال الخطيب وكان
غويا جليلا من اهل العلم ادري مثل هذا بورد الاسناد ويقول مثل حديث بسم
منه كذا وكذا في شوقه قال ولذلك اذا قال الحديث فذلك يجوز وقال في هذا الذي

وقال

في قوله مثله او نحوه

اي اذ اني الشيخ الراوي بعض الحديث وحذف بقية واسناد اليه بقوله وذكر الحديث او نحوه
ذلك كونه وذكر كونه الحديث ولم يكن بقية ذلك الحديث في الصورة الاولى بل في الثاني
كذلك ان يتم الحديث بل يقتصر على ما سمع منه الا في الثاني وهذا هو المذهب من الخطيب
التي فيها قد تناقض فيها جميع المتن في ذلك ما سجد آخر وفي هذه الصورة لم يتناول
هذا القدر من الحديث بل سمع له من الاسناد انما هو الحق لا الشك في وقال ابو بكر الخليل
اذ عرفت الحديث والفاوي في الحديث ما روى ان يجوز ذلك والبيان انما هو انما هو انما هو
وطريقه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
كذلك في شوقه وقال في الصلاح بعد حكاية كلام الخليل في الجوز في ذلك لا يقتصر منه
انه بطريق الحارة فيما لم يذكره الشيخ قال لكنها الحارة كذا في قوله من حيث عاينه
فما لهذا مع كون اوله متناحرا اذ ارجح الباقي عليه من غير انما هو انما هو انما هو انما هو

ابدال السواب بالنبي وعلمته

اذا وقع في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع ان يقول رسول الله الله
وسلم وهكذا علمته كان تكون في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل موضع ان يقول
قال من الصلاح الطاهرية لجور وان جازت الرواية بالمع في كل موضع ان يقول
يختلف المع والمع في صلب مختلف وكان احدا والآخر في الخطاب النبي فقال الحديث وقال
الله عز وجل رسول الله قال الخطيب هذا غير لازم وانما استعمل في كل موضع ان يقول
فذهب الرخص في ذلك وروى انه صلى الله عليه وسلم في كل موضع ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
اجاز ان يكون به ما شق قال احمد بن محمد العفان وهو لما جعل في الخبر رسول الله
الانتم انتم انتم فلا تفتها راينا انتم ومول من الصلاح ان المع في كل موضع ان يقول
المع في كل موضع ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل موضع ان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

وصف ذلك القول لقائله باني وصفه اذا كان يعرف به واما ما استدل به بعضهم
على منع الحديثين الرازيين في الصنع في الدعاء عند الموت ومنه ونسب الحديث
ارسلت فقال استدلوا به ومنه واما الذي ارسلت فقال لو ثبت في الحديث
ارسلت فليس منه ذلك لان الفاظ الاذكار في وصفه واما في اللفظ بشر
لا يحصل بغيره ولعل اراد ان يجمع بين اللفظين في موضع واحد وما في الحديث
والله اعلم بجهالة انه لم يثبت به صانع

السمع على نوع من الوهن وعن جليل

اذا سمع من الصنع من حفظه في حال المذاكرة فعليه بيان ذلك بقوله سادس كما وفي المذاكرة
وبعد ذلك انهم يفتنون في المذاكرة والحفظ حوان وهذا كان احد منسج من رواة
يخضع الامر كما في نوع من الوهن من مذهبك واسر المذاكرة ابو زرعة الرازي في الحديث
عنهم في المذاكرة في هذا قال ان الصانع ان عليه بيان ما في حديث بعض الوهن وجعل في
امثله ما سمعه في المذاكرة فسمعه في ذلك في كلام الخطيب انه ليس بحم فانه قال
واستحب ان يتواجد ساه في المذاكرة وهو كقولهم ومن خامر اى لم اذا كان في سماع
نوع من الوهن فان عليه بيان ان كان سمع من غير اصل وكان اضعوا وسجد
يحدث في وقت الغداة عليه او يسمع او يسمع او كان سماع سمعوا وسما عمو
مفرد مخفف او لجان او قابه التسمع بخط من فيه نظر ويجوز ذلك فان فيه
اعمال ذلك وتلك البيان نوعان العكس

والصنع من سمع من غيره في المذاكرة

اذا كان الحديث عن جليل احد ما يخرج الحديث ليس بروية عنه فلا تات السان
والان من اى عباس ويجوز ذلك ليعين اشفاط المخرج وهو ان لا ينفذ على ثابت
لحوار ان يكون فيه شيء ان لم يذكره ثابت وجعل هذا احدا من الاخر قال يجوز ذلك

والخطيب

والخطيب وقال ان الصانع انه لا يسمع ذلك ما سمع غيره من الظاهر لقول الرازيين
وما ذكر من الحديث ما لا يروى بعد قال الخطيب وكان مشيرين للجماع في ما لا ينفذ
المخرج من الاشارة ويذكر النقص ثم يقول والحق كما في عن المخرج قال هذا القول الفائدة
منه ما لا من صلاح وهكذا ينبغي وان كان الحديث عن ثقات لا ينفذ احد ما من ذلك
مثل الحديث المذكور اليه وان كان مجرد ولا ينفذ فيه اقل لم لا يسمع ذلك

اولئك سمع الحديث من شيخ واحد فاكر ما سمع من غيره الحديث من شيخ وقطعوا
من شيخ اخر مما زاد فانه يجوز ان يخط الحديث ويرويه عنه او يسمع من جماعة من رواة
ان عن كل شيخ بعض الحديث من غيره فلهما سمعه على شيخ الاخر حديث الا في
الصنع من رواية الزهري حيث قال احمد بن حنبل في مسنده في الباب وعلمه بن وقاص
الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة ما وكل يذبح في صلاة بعد مجدها وحديث بعضهم
في بعض وانما انما يحدث بعضهم فذكر الحديث وانما في حديث غيره هذا ان بعض
الرواة في مثل هذه الصورة صعبا فذلك من غير لطخ جميع الحديث انه ما من قطع من
الحديث الا باحزان يكون عند الرازي المخرج ومن قول جليل هو يقول مقدم
اى سمع حديث واحد من الاشارة بما اخبر منه الصورة في صورة ما اذا كان الرواة
او الرواة في ثقات وفي صورة ما اذا كان منهم صنف اذكر الحديث ولعل من الاشارة
وايت جميع الحديث قد روى على نسخة الرواة ما ليس من حديثهم وانما في بعض الحديث
لم يعلم ان يذبح في صورة ما من حديثه فلهذا يجب ذكر جميع الرواة في الصورة مع

اذا سمع الحديث

ويصح التذمة في الحديث واخر من عليه الحديث
ثم يروى واعقل واشتغل طبيا وسويا روى الخطيب

. يعظم كونه لشيخه . بملك ومنه اوله .
 اي ونسب على ما خالف ان يدخل عليه ما ليس حديثه ان يملك الرواية
 ايضا للحدث اذا شئت بخر او كاي ان يفر عليه وهو يفر عنه في بلدته او غيرها
 التي في واديه منه بكونه اعلا اسنادا منه او شئ غيره فضلا بالسباع وفي طريقه
 صواحرة او غيره ذلك من الرجحان ان يدال بالناظر من هو احق بالحديث واوثق به
 منه فقد كان ابراهيم الشعبي اذا اختلف مع الشعبي لم يتكلم ابراهيم في زاد بعضهم على هذا
 بان كونه الرواية سليمة من هو اوله منه لانه او غيره ذلك فقد قال الشعبي ان منعه الذي
 حدثت سبله . وبها اول الحديث منه اجمع وروى عنه انه قال اذا حدثت
 بلدي فبدي بلدي مشهور فحب الحديث ان يخلق ٥

هذا الحديث
 في الحديث
 في الحديث

. ويتبع السماع . اي يفر احد شيئا الى الحديث . وكذا كذا في الحديث .
 ان عبد الله بن عيسى وهو ابو زيد الروزي انه قال القاري لحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم
 اجابوا به بكت على خطبة . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم فقد روي عن عبد الله بن عيسى
 قال من السنة احدث القوم ان يقول عليهم جميعا وروى عنه قال ابو يعقوب والجزيرة
 ان يفتل على الرجل الواحد . ولكن ايقم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم . وشيئا له
 اجمع الناس من اذ كان في الصحابة من حديث عابدة قال ان السجدة لم يكن
 الحديث كسودكم اذ التزموا . ولكنه كان كسودكم من فضل خطبة جابر بن عبد الله .
 حسن صحيح . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم .
 صلى الله عليه وسلم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم .
 رت العليل . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم .
 ذكره والذكر . وكما علقه . ذكره العاقلون اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه
 السمين والكل . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم . وشيئا له ان يفتل على من يخطبهم .

هذا الحديث
 في الحديث
 في الحديث

والعقد

. لا يفتل على من يخطبهم .
 . لا يفتل على من يخطبهم .
 . لا يفتل على من يخطبهم .

. يفتل للحديث الغاربان . اي يفتل على من يخطبهم .
 فان كثر الجمع يفتل على من يخطبهم .
 ان يفتل على من يخطبهم .
 من حديث ارفع بن عمرو .
 ارفع الشعبي على خطبة شهبا .
 لا يفتل على من يخطبهم .
 عنان . وكان في مجلسه .
 وكنت الناس عنه .
 فبلغ ذلك .
 علي كان يحضر .
 بخله .
 عن حديث .
 من فقد .
 ليكون .
 وقال الخطيب .
 الا ان .
 طاعة .
 المولى .

. وانصرفت .
 . وانصرفت .

وقال قبل استعمال ابن مريم فانه بلغه انه كان يكره ان ينسب اليه فقال قد قلنا انك يا علي بن ابي
اسمي ولم يستثن الخطيب ذلك من الجواز بل روي هذه الجارية والظاهر ان قالوا علي طريق
الادب والزمه

هـ روي ملاحق صحيح فلهذا اوتاهم وانتم ومحمد
هـ ما فيه زيادة واستفاد من كل شيخ من شيوخه
هـ قالوا شاذ صحيح

قال الخطيب صحيح للرواية ان لا يفرق الملاحة على الرواية عن شيخ واحد من شيوخه بل روي
عن جماعة منهم ويحمد من علامتهم من الرواية او يحد الملاحة من راجع الخواص ويروي
ما عليه ويروي المتقدمة قال الخطيب ومن اتبع ما في الاحاديث العتيقة قال شيخ
الاصحاب الاحاديث العتيقة قال روي عن جماعة منهم عن ابن مريم او يحد الملاحة عن جماعة منهم
ثم روي عن ابن مريم قال لا يستفاد من ابن مريم ما استندت كتب الحديث على حديثه
قال الخطيب وشيخ الملاحة ان يحد على جماعة منهم وبين العاني التي لا يعرف الا
الجواز من اصحابه وروى به تاريخ الحديث عالمنا واما ما روي به فلهذا اذا
كان روي به في نسخة العدل قال ويحد في روي به في نسخة العدل ان يحد عليه اذا
كان لا يحد انتم في الصورة استعملت ان يحد في صورة اعلمهم ذلك الله
عنا روي السماع القديم وكونه افرح من روي به في الحديث اصحابه قال الخطيب
ويكون الملاحة عن كل شيخ حديثا وحديثا اعم للملاحة والكل لمصلحة قال ويحد ما
علا شاذ ومحمد وروى عن علي بن محمد ان كان يقول

وطعنا مائة للعريب في كل يوم شيء ما عدا

قال الخطيب يروي ان يحد في الملاحة الرواية عن ثقات شيوخه وروي عن اهل الادب واستطاعت
المعروف بالفتى قال ويحد في الملاحة رواية الا يحد عقول العوام الملاحة من علمهم
في روي الملاحة والا فقام وان يحد الله تعالى خلقه وبلغوا به ما يستحقه

وذلك

وذلك لاجل احاديث الصفات التي ظاهرها يقتضيه السيرة العتيقة واما الجواز والاعفاء
للادب وان كانت الاحاديث حجاجا ولها في النوازل طرف ووجه الا ان رويها ان
تروي الملاحة ظاهرا وان يحد بها من جهل معانيها حجاجا على ظاهرها او
يستند بها فوضوحا وبك مدونها ويقلها ثم روي حديث ابن مريم في الملاحة ان
ان يحد في كل ما سمع ويروي على شيوخه ان يكذب الله ورسوله حدوا الناس بما
يعرفون وروى ما يتكلمون ويروي ان يستعيد ان الرجل يحد في الحديث فيستوي
لا يبلغ عقله فم ذلك الحديث فيكون عليه سنة والخطيب حجاجا في العلم ان الصدوق
عن واثقه للعوام اول الاحاديث الرخصة البنية وذكر كراهة رواية
احاديث بني اسرائيل المانور عن اهل الكتاب وما نقل عن اهل البيت عن روي عن
الشافعي ان يحد حديث حدوا عن بني اسرائيل وروي عن اهل البيت ان يحدوا عنهم
وان استحال ان يكون في هذه الامور شيئا وروي ان يحد في طول والملاحة التي روي عن الشافعي
فقال القوام ان يحد في بعض العلماء قوله وروي عن موضع الجواز في احاديثهم
حيث اخرج في الحديث عنهم لا يحد عن روي الله صلى الله عليه وسلم من اخبارهم والخطيب
وعن جماعة من العلماء ان يحد في روي الله تعالى وقال الخطيب ويحد في اخبارهم
روي الخطيب كتاب له في الفوائد علم النجوم من حديث ابن مريم عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تروى اخباري فاستلوا ورواه ابن مريم من حديث ابن عمر ايضا واما ما لا يصح
والفتى في القاصد فتوكل فتق حكاية الخطيب بن احمد

هـ روي عن جماعة منهم
هـ روي عن جماعة منهم
هـ روي عن جماعة منهم

الحجرات عادية غير واجبة للايمان بختم محاسن الامم من الخلفاء والولاة والاشا
بما ساند بها قال في الصلاح وذلك حسن وقد روي في الخطيب الجامع واستدل به بما
روي في ما ساند به اليه على قال روي في القوام في استغفار الخطيب في الحكم وروي في روي

وقالوا نحن عادة اهل الحديث ان نحضرة بالجمع والناس في السبع والاربع
والطرق فانما جمع الارباع افرادا بار واحد بالتصنيف ككتاب في الدين وباب
القرابة خلف الامم افرد بها الجاري بالتصنيف وباب الضيق بالظلمة تعالى
افرده الاجري وباب المنة افرده اثنى الارباع وباب القضاء المين مع التاهل افرده
الدارقطني وباب الفتوى افرده ابن مينا وباب المشقة افرده ابن عبد البر وغيره
وغير ذلك ما جمع السبع فهو جمع حديث سبوع مخصوص بكل واحد منهم كل
افراد جمع حديث الامم للاستماع على حديث الفصيل من عمار للتأني وحديث
عمر بن حنادة للطولاني وغير ذلك وقد ذكرنا لطيف من جمع حديثه اسمعيل بن ابي
خالد وابو ابراهيم بن فضال وابو ابراهيم بن فضال بن سنان بن حنادة بن زيد
وداود بن ابي هند وربيعة بن ابي عبد الرحمن وزائدة ورهبان بن زياد بن سعد
وسفيان بن العنبر وسفيان بن عيينة وسليمان بن ابي نخع السيماني وسليمان
بن طرخان وسليمان بن مهران الاخير وسعيد وصقوان بن سليم وطخيس
مصرف وعبد الله بن عون وعبد الرحمن بن عمرو والوزاعي وعبد الله بن عمرو
الجري وابا حبيب بن عاصم الكوفي وعمرو بن دينار الكوفي وما كان من الناس
ويحمد بن حنادة ويحمد بن توفيق ويحمد بن سالم بن شهاب ويحمد بن شافع وسفيان
كروام ومطهر بن طهمان وهشام بن سعد ويحيى بن سعيد الانصاري ويونس بن عبيد
البصري ورواية عن عثمان بن سعيد الدارمي قال قال من لم يجمع حديثي
لنحت في الحديث هو علمت في الحديث سفيان وسعيد وما كان ويحمد بن زيد بن
عيينة وهم اصول الدين في الجمع الزاخر فهو جمع ما يحتاجه واجرم الحديث
في الجمع عن ابن عمر وسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة وهشام بن
عروة عن ابيه عن عاتبة وابو عن ابن شبر عن ابي هريرة ويحمد ذلك
واما جمع الطرق فهو جمع طرق حديث واحد كطرف حديث بنجر العلم
المطوي وطرف حديث من كذب على منعه للطولاني وطرف حديث

طلب

العالى والنازل

طلب العلم من رتبة ومقدور ذلك وقد دخلنا لطيف هذا العلم في جميع الابواب وافرد من
الصلاح بالذكر وهو ما جمع لان هذا جمع طرق حديث واحد وذلك جمع باب ومنه
اجاديت مختلفة والله اعلم وكرهوا الجمع والتاليف من هو باصر عن جودة التاليف
وروي عن علي بن الوليد في الادراك الحديث اولا ما يكتب للحديث مجمع حديث
العصم وحديث من يحد فاك على فتاة لا يفلح وكذلك كرهوا اخراج التفسير
في التفسير قبل حديثه ونحوه واعادة النظر فيه وتكرره ٥

ويقال لاجد من حيث قال في التاليف العالى منه عمن خلف وروى عن محمد بن اسلم العلوي
قال افرد لا شاذ من رتبة الاسع وحل وما الحكيم وفي طرقت الاسناد العالى منه محمد بن
حديثه انشأ في الاعراب في قوله ما يجمع انا اناسك فدرهم كذا الحديث قال في قوله
طلب العلم في الاسناد عمن يتبع في نشره على سواه مما اخبره رسول الله عليه السلام
على ما اخبره الرسول عليه ولم يحد في الاسناد فان في تفصيل العلوي يخبره ابن خلدون
الخطيب في كتابه عن اهل الطرقات التاليف الاسناد افضل لم يجمع على الراوي
ان يحد في طرق الحديث وتاويله وفي التاليف في مقدمته ولها راد الاجاد في اصحاب
نوايا في الاسناد وهذا مذهب من روى عن النضر بن ابي العباس قال في الصالح
وهذا مذهب ضعيف الحق قال ابن ابي عمير في الحديث ان رتبة المسقة ليست مطلوبة
لنقلها في الاسناد الخ المقصود من الرواية وهو العمل في الكتب وهذا مما يات
من قصد السجدة لملامة الجماعة فنسلكا طريقا بعيدا لتكثير الخطا وان اذاه متلوها
لا يفرق الجماعة التي هي المقصود وذلك ان المقصود في الحديث التوصل الى الحق وبعد الوهم

الاجاد من رتبة ومقدور ذلك وقد دخلنا لطيف هذا العلم في جميع الابواب وافرد من
الصلاح بالذكر وهو ما جمع لان هذا جمع طرق حديث واحد وذلك جمع باب ومنه
اجاديت مختلفة والله اعلم وكرهوا الجمع والتاليف من هو باصر عن جودة التاليف
وروي عن علي بن الوليد في الادراك الحديث اولا ما يكتب للحديث مجمع حديث
العصم وحديث من يحد فاك على فتاة لا يفلح وكذلك كرهوا اخراج التفسير
في التفسير قبل حديثه ونحوه واعادة النظر فيه وتكرره ٥

وهم وان خرج ولا راعى ثمانه وبنه من مالك والنوري وشعبه ورواه
 من سلمه وصيه شعبه وصيه بين ابن عليه شنه وقد شأ وبنا السج بالسنه
 لا يصح عيساوي بنه ثمانه بالسنه الصحيح المفضل بالسنه العلو
 القند بالسنه الى رواية الصحيح وبغته الكتب السنه وبنه ابنه وهو العبد علو السنه
 ولم يذكر ان طاهر هذا السنه وحول السنه الثالث علو فقدم السنه وجمع بين
 سنه فقدم الوفاء بها فشا واحدا في سنه ولكن هذا السنه يوجد من طاهر ان
 طاهر في الخبر المذكور وان لم يذكر في الاثبات ولمن هذا علوا مطلقا في جميع هذا
 السنه وانما هو بالسنه لحيه الكتب او الراوي لروى الحديث من طريق فقامت
 السنه يقع قول ما لورواه من غير طريقه وقد يكون عاليا مطلقا انما كانه
 حديث رواه النوري ليس مستغور من وثقا بوجه كل الله موثوق على وجه موثوق
 للحديث رواه النوري عن علي بن محمد عن علي بن حنيفة فلور وبنه من طريق النوري وجمع
 بيننا وبين حديث شوا ناد وبنه من جرح من عرقه وجمع بيننا وبينه شعوب علو وحديث
 هذا عن كرويه علو بالسنه هو ايضا علو مطلق ولا يقع اليه لحيه هذا الحديث اعلى من
 هذا وكل واحد من سنه من بعده الى خلاف هو اخر من رده عن شعبه السنه من طريق
 المذكور وقول ابن الصلاح ان هذا النوع من العلو علو عام ليرد محمول على الغالب
 ولا نقض للحديث المذكور عال للترديد وعال لما ولفظ هو عاليا بالسنه فقط وهذا
 النوع هو الذي يقع منه المواثيق والابال والمناوات والسنه لحيه على ثمانه
 بها هذا

هذا هو عيساوي بنه ثمانه بالسنه العلو القند بالسنه الى رواية الصحيح وبغته الكتب السنه وبنه ابنه وهو العبد علو السنه ولم يذكر ان طاهر هذا السنه وحول السنه الثالث علو فقدم السنه وجمع بين سنه فقدم الوفاء بها فشا واحدا في سنه ولكن هذا السنه يوجد من طاهر ان طاهر في الخبر المذكور وان لم يذكر في الاثبات ولمن هذا علوا مطلقا في جميع هذا السنه وانما هو بالسنه لحيه الكتب او الراوي لروى الحديث من طريق فقامت السنه يقع قول ما لورواه من غير طريقه وقد يكون عاليا مطلقا انما كانه حديث رواه النوري ليس مستغور من وثقا بوجه كل الله موثوق على وجه موثوق للحديث رواه النوري عن علي بن محمد عن علي بن حنيفة فلور وبنه من طريق النوري وجمع بيننا وبين حديث شوا ناد وبنه من جرح من عرقه وجمع بيننا وبينه شعوب علو وحديث هذا عن كرويه علو بالسنه هو ايضا علو مطلق ولا يقع اليه لحيه هذا الحديث اعلى من هذا وكل واحد من سنه من بعده الى خلاف هو اخر من رده عن شعبه السنه من طريق المذكور وقول ابن الصلاح ان هذا النوع من العلو علو عام ليرد محمول على الغالب ولا نقض للحديث المذكور عال للترديد وعال لما ولفظ هو عاليا بالسنه فقط وهذا النوع هو الذي يقع منه المواثيق والابال والمناوات والسنه لحيه على ثمانه بها هذا

وهضم

ونكلا الرجال الاستناد لطرف اليه احقا للخطا والخلل وكما ان الاستناد الى العلم الا ان
 ان يكون رجالا السند النازل او ثوبا لاجتفا وافقه ويحود ذلك على ثمانه آخره
 الفصل في العلو والاستناد على حجة افتام في قسمه ابو الفضل في طاهر حوله
 اموره لذلك تنوع ابن الصلاح على كونهما حجة افتام وان لخصت كلامه في اربعة
 بعض الافتام في سابق القسم الاول القرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث
 حيث العدد باستناد طيف غير ضعيف واليه الاشارة بقول الله تعالى لا تدنا من
 كان قرب الاستناد مع ضعف بعض الرواه فلا التفات الى هذا العلو لثمانه ان ابن
 بعض الكذابين المشاهير من ادعي شاعرا من الصيانة كما يروى من جده وديار بن عديده
 حكايا من يروى من طاهر ويعلى بن الاسد في الدنيا الا في يوم ومما في الحافظ ابو عبد الله
 الذهبي للرواه في راب الحديث يفتح يقول ابى صده وعلى بن الاسد في يوم
 الظهير والى الدنيا وهذا العرب فاعلم انما بعد وهذا القسم الاول هو اصل انواع
 العلو واجابا واعلى ما يقع للسنه في هذا الزمان من الاحاديث الصحيح المفضل بالسنه
 ما هو اعلى الاستناد ولا يقع ذلك في هذه الزمان لاس من قبلنا من جرح الاستناد
 وجرح العطاريف فقط او ما هو متاخم منها ولا يقع امثالها الصحيح المفضل بالسنه العلو
 الاستناد وقد يقع لما الشاع الصحيح ولكن ملحه في الطريق والاعلم بقول الذهبي
 تاريخ الاستقام في ترجمه ابن العاركي وهو اخر من كان في الدنيا بنه وهو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثمانه رجال ثمانه فانه يروى ايضا السنه لما مع الحارة فقد اخبر
 بعد حيا به والاعلم ان السنه من استاذ العلو القرب الى ايام من السنه الحديث
 لا اعني هضم وان خرج ولا راعى وما لك وبنه وشعبه ورواه حيا ومن يروى
 واستعمل في طاهر ويروى من لمة الحديث وكلام العاركي في ترجمه هذا الخبر على يده
 واد المستغور من العلو وانما هو وصف بالعلو او انفتح الاستناد الى ذلك الامام بالعدد السنه
 كما صرح به للعلم وهو ان كان في السنه الاول واعلى ما يقع اليوم للسنه منهم ومن
 هذه الامه من حيث العدد مع حجة السنه واما ما بالسنه ان منهم ومن الاخر

هذا اشارة الى بيان المواثيق وما ذكر معها فالرواه ان يروى الرواه حديثا واحدا
 السنه باستناد لفت من غير طريقه بحيث يجمع مع لحيه السنه في شجرة مع علو هذا
 الطريق الذي رواه من على الورواه من طريق احدا الكتب السنه مثله حديث رواه

هذا هو عيساوي بنه ثمانه بالسنه العلو القند بالسنه الى رواية الصحيح وبغته الكتب السنه وبنه ابنه وهو العبد علو السنه ولم يذكر ان طاهر هذا السنه وحول السنه الثالث علو فقدم السنه وجمع بين سنه فقدم الوفاء بها فشا واحدا في سنه ولكن هذا السنه يوجد من طاهر ان طاهر في الخبر المذكور وان لم يذكر في الاثبات ولمن هذا علوا مطلقا في جميع هذا السنه وانما هو بالسنه لحيه الكتب او الراوي لروى الحديث من طريق فقامت السنه يقع قول ما لورواه من غير طريقه وقد يكون عاليا مطلقا انما كانه حديث رواه النوري ليس مستغور من وثقا بوجه كل الله موثوق على وجه موثوق للحديث رواه النوري عن علي بن محمد عن علي بن حنيفة فلور وبنه من طريق النوري وجمع بيننا وبين حديث شوا ناد وبنه من جرح من عرقه وجمع بيننا وبينه شعوب علو وحديث هذا عن كرويه علو بالسنه هو ايضا علو مطلق ولا يقع اليه لحيه هذا الحديث اعلى من هذا وكل واحد من سنه من بعده الى خلاف هو اخر من رده عن شعبه السنه من طريق المذكور وقول ابن الصلاح ان هذا النوع من العلو علو عام ليرد محمول على الغالب ولا نقض للحديث المذكور عال للترديد وعال لما ولفظ هو عاليا بالسنه فقط وهذا النوع هو الذي يقع منه المواثيق والابال والمناوات والسنه لحيه على ثمانه بها هذا

هذا هو عيساوي بنه ثمانه بالسنه العلو القند بالسنه الى رواية الصحيح وبغته الكتب السنه وبنه ابنه وهو العبد علو السنه ولم يذكر ان طاهر هذا السنه وحول السنه الثالث علو فقدم السنه وجمع بين سنه فقدم الوفاء بها فشا واحدا في سنه ولكن هذا السنه يوجد من طاهر ان طاهر في الخبر المذكور وان لم يذكر في الاثبات ولمن هذا علوا مطلقا في جميع هذا السنه وانما هو بالسنه لحيه الكتب او الراوي لروى الحديث من طريق فقامت السنه يقع قول ما لورواه من غير طريقه وقد يكون عاليا مطلقا انما كانه حديث رواه النوري ليس مستغور من وثقا بوجه كل الله موثوق على وجه موثوق للحديث رواه النوري عن علي بن محمد عن علي بن حنيفة فلور وبنه من طريق النوري وجمع بيننا وبين حديث شوا ناد وبنه من جرح من عرقه وجمع بيننا وبينه شعوب علو وحديث هذا عن كرويه علو بالسنه هو ايضا علو مطلق ولا يقع اليه لحيه هذا الحديث اعلى من هذا وكل واحد من سنه من بعده الى خلاف هو اخر من رده عن شعبه السنه من طريق المذكور وقول ابن الصلاح ان هذا النوع من العلو علو عام ليرد محمول على الغالب ولا نقض للحديث المذكور عال للترديد وعال لما ولفظ هو عاليا بالسنه فقط وهذا النوع هو الذي يقع منه المواثيق والابال والمناوات والسنه لحيه على ثمانه بها هذا

[illegible][illegible]

هذا الفصل الرابع من اقسام العلو وهو تقدم وفاة الراوي عن شيخ علي فاه وراوي
ذلك الشيخ المذكور مع سبق اورد على الراوي عبد العظيم ابي عن سفيان بن عيينه الخ

[illegible]

عن النبي قال الأصل الأحذ عن العلماء فمن لم يزل يعلو عن الجهلة على مدح المحسن
من الثقلة والنار جسد هو العالي في البيع عند النظر الضيق لا روية عن نظام الملك
قال عن ذلك الحديث العالي ما فتح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لوت رواه
ما به وكما رواه عن النبي من بطله

١- له شرح الحديث قريب رجال عندنا يارسله المقادير
٢- بل على الحديث من أول المحفوظ وأما في صحة الإسناد
٣- وإذا ما اجتمعوا في حديث فاعتمده فذاك أصح المراسد

قال ابن الصلاح هذا الحديث من قبل العلوة النفاذ والظاهر من أصل الحديث وأما هو علو
من حيث الغيب والخفاء

- ١- من سئل عن الرواية في الحديث فاعلم أنه من حديث أبيه
- ٢- من سئل عن الرواية في الحديث فاعلم أنه من حديث أبيه
- ٣- من سئل عن الرواية في الحديث فاعلم أنه من حديث أبيه
- ٤- من سئل عن الرواية في الحديث فاعلم أنه من حديث أبيه

قال ابن الصلاح الحديث الذي يورد به بعض الرواة بوصف الغريب فأنه كذا الحديث
الذي يورد به بعضهم باسناد لا يرد به غيره أما في منه وأما في أسانيد وروايات
عند الذين ساء قال الغريب من الحديث الحديث المهرج في قتاده وأما من الرواية
من حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث السمي عن كذا إذا روي عنهم رجلان أو
ثلاثة وأما كذا السمي عن كذا إذا روي الجماعة عنهم حديثاً يسمي من هؤلاء وهكذا قال
عنه طاهر المقدسي وكان أحذ من نظام ابن منبه وقسولي وكل قدرا وأما منه الصحيح
والضعيف أي أن وجد الحديث يكون منسبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا في النسخة
ولا الضعيف بل قد يكون منسبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا
صحفاً أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا أو عزيبوا
كون العزيم يكون منسباً للصحيح والضعيف بل قد يكون كذا المشهور والغريب

ومثل

ومثل المشهور الصحيح الحديث الأعمال بالنيات وشيع ذلك الحكيم وفيه نظر فإن
الشبهة أنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد وأول الإسناد قد روي في نظام
وقد ينسب على ذلك من الصلاح في آخر النوع الجاهل في الثلاثين وهو الذي يروي
المشهور وكان ينبغي له أن يسئل غيره مما مثل به للعالم أصلاً الحديث أن الله
لا يقبض العلم انتزاعاً مما جرت به عادته من أني للجمع عليه فاستدل وحديث رفع اليد
في الصلاة وغير ذلك ومثل ابن الصلاح المشهور الذي ليس بصحيح حديث
طلب العلم فربضه على كل مسلم وشيع في ذلك أيضاً الحكيم وقد صح بعض الرواية
بعض طرق الحديث كما يسنه في صحيح الجاهل ومثل الحاكم أيضاً حديث أن
من الراس وبأمثلة كثيرة بعضها صحيح وإن لم يخرج في ولا غير الصحيح وكذا من
الصلاح في أمثلة ما بلغه عن أحمد بن حنبل قال لا يرد أحاديث يورد عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا في الحوائف ليس لها أصل من رسول محمد خرج إذا روي عنه بالرواية
ومن روي مثلاً فاعلم أنه يوم القيمة ولعمركم يوم صومكم ولما يلهو عن كذا على قوس
فقد وهذا لا يصح عن أحمد وهذا صحيح الحديث منسباً هذا الحديث الرابع عن أبيه
وعند الأحرار من حديث كذا يصح عن منسب عن منسب عن منسب عن منسب عن منسب
عن فاطمة بنت الحسن عن أبي جعفر عن علي بن أبي حمزة عن أبيه عن أبيه عن أبيه
حديث وعليه وإن جعله إسناداً فقد وثقه أبو حامد ابن حبان وأما مصعب

باب ما إذا سئل عن الحديث
فأجاب بما لا يثبت له

باب ما إذا سئل عن الحديث
فأجاب بما لا يثبت له

باب ما إذا سئل عن الحديث
فأجاب بما لا يثبت له

فوثقه يحيى بن معين وغيره وأخرجه أبو داود في سننه وسنك حاتم بن حبان
عنه فهو عند صالح وأخرجه أيضاً من حديث علي بن أبي حمزة عن أبيه
أيضاً من حديث ابن عباس عن من حديث الهراشي من زياد وأما حديث من روي
دنياً فقد روي عنه أبو داود أيضاً وسنك عليه من رواه صفوان بن سليم عن
عن من أبا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيه رتبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويظهر قال لا من ظلم مع هذا أو انتقصه أو كلفه فرق لما قرنه أو أخذ منه
شيئاً غير طلب نفي فأنما صحيح يوم القيمة وهذا الإسناد صحيح وإن كان فيه من

السنة السعد الاولى التي كتبت عنه وقد جمع الفاظ ابو الجراح يوسف بن خليل
 الدمشقي طرقة في جزين فيلج هرواية واشهر واخبرني بعض الحفاظ انه راى في
 كلام بعض الحفاظ انه رواه ما بين من الصحابة وانا استبعد وقوع ذلك والله اعلم

غريب الفاظ الحديث

والسنة ومعه مخطوط اول من صنف الغريب مخطوطا
 في اربع اقسام واثنتي عشرة فصلا
 في اقسامها ثلثون فصلا
 في اقسامها ثلثون فصلا

غريب الحديث هو ما يقع فيه من الالفاظ الغريبة النادرة عن العامة وقصفت
 جماعة من الامم واختلفوا في اول من صنفه فبعضهم قال القام في علوم الحديث اول من
 صنف العربية الاسلام المصنف صنفه ابو عبد القاسم بن سلام كتابه الكبير
 قال ابن الصلاح ومنهم من قال اول من صنف فيه ابو عبيدة معمر بن المثنى وقال الحفاظ
 محمد الدين الطبري في كتابه من المرات وقد قيل ان اول من جمع في هذا الفن
 والده ابو عبيدة معمر بن المثنى ثم عبد الملك بن قريش الاصمعي وكان
 معصرا في عبيدة وناحرا وقد كان يظرب ويعدو من امة اللغة وجمعوا الجواب فكلوا
 على احوالها وبعضها في اوراق وان عده ولم يلاحظ منهم من يدعي معرفته حديث له
 بذلك الاخر واستمر الحال الى ان راى عبد القاسم بن سلام في ذلك بعد المائتين في كتابة
 المشهور في غريب الجواب والانا رايت في بعض ذلك صنف ابو محمد عبد الله بن مسلم بن
 قيسه الدمشقي في كتابه المشهور في اذ على في عبيد بن جراح وسعد بن جراح ثم
 بعد ابو سليمان محمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي كتابه في ذلك واذا على في كتابه على الخطيب
 له وصنف فيه جماعة منهم تاسع من كتابه في عبيد بن جراح وعبد القاسم بن سلام
 صنف كتابا باسمه يجمع الغريب صنفه ابو محمد بن كتابه القام في علوم الحديث ابن

الجزيري

هذا هو الغريب
 الذي كتبه
 ابو الجراح يوسف بن خليل

للغريب وكان جمع بين الحديثين عربي القرآن والحديث ابو عبد الله بن محمد بن
 صلحا في مفسر الاربعين وادب عليه الحفاظ ابو مونس المدائني ولا ختام جمع فيها
 مفصل على غريب الحديث مخطوطا في التعدادات المماثلة من غير الاثر لغريب وادب
 عليها وادب ان كثرة وذلك في كتابه النهاية وبلغ ان الامام في الدين محمد بن محمد
 حامد الاربوي يدب عليه في كلامه وادب في كتابه انه كتب حواشي على اهل الديانة في خطه وان
 الناس في دونه وقد كانت كتب على نسخة في عدي من الهاد حواشي كثيرة وارجوا
 ان اجمعها وادب عليه يدب كبريان في الله تعالى ونسبوا في ان يدب في علم الغريب
 اذ جعله من عبادك واخبط واستعمل يدان في كتابات فاهله اللغوية مستند
 في الاثر فاعله قال غيب بالامر عبادته فاحرم به صاحب الجراح والفهم على
 هذا الامر منه تصفوا ففعل في الحديث وادب العرب منه قلت لعن الجراح
 قلت فيه لغتان عجمية ومن حواشي صاحب العرب في المطري وفي الحديث
 انه قال في رجل لم يدعي النبوة قال اني الاعراب في اخبط وديك قال الصوري فقال
 عني بالمرء فانما يغيب ربه وعني بالمرء انما فانما عار ولا ينبغي لم يغيب في غريب
 الحديث ان لغوص فيه رجحا ما لظن فقد روينا عن احمد بن حنبل انه قيل عن جارية
 فها او استلوا الحجاب الغريب في الكوفة ان تكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن
 وشيئا لا يصح عن حديث الجراح سبقه فقال اني لا افسر حديث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولكم العرب نعم ان الشك الطريق ولا ينبغي ان تقلد من الكتب المصنفة
 في الغريب الا ما كان مصنفوها امة جليلة في هذا الشأن فمن لم يكن من اهلها لغريب
 فيه فاحفظا وقاد ان بعض العلم بقاد من عدة سنة في الساج للبعري فصار
 عديب اذا سافر في الحضر فاعطوا الا لا يحقوا ولا سافروا في الحديث في اوروبا
 لها فيها بصرها فيها بغير اللون وبالله الوجاه بعد القام فقلت له ما هو فيها
 بالكثر الى آخره وقال هكذا سبطا بعض السراج في طرقة الجراح فاحلت من الجراح
 واذا طرقتا شية فاذا ذكر وقال الشك الطريق الضيق من الجراح فقلت هذا خطأ وصح

هذا هو الغريب
 الذي كتبه
 ابو الجراح يوسف بن خليل

فما جئنا من احوال التي هي الملح الذي في العظم ومنه قوله في حديثنا من ذبح لاشين ينقو
ووجدت الاضحية والعجالة التي في العظم فليحذر طالب العلم صط ذلك الجوهر الذي في
الاحداث فليحذر من يعرف خطره من الامية واحسن ما يقدر به العويب ملجأ مقربا في
يعرف طر الحديث فهو الذي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المتفق عليه ان لا يروى
فليحذر من احبها فاصول الدواعي فليحذر هذا هو الدواعي وهو لغة منه جها صان
داود وابن السكيت والجوهري وغيرهم وكل من السد اضافة في الدواعي وقروى ابن
داود والترمذي من رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال له اني قد احببت لك حسنة وقال الترمذي جنيبا وحاله يوم تاتي السحابة
مبين قال الترمذي هذا حديث صحيح والحديث منقول عليه وذكر الامية وذكر ابو
موسى الذي ان السرفي كونه حباله الدواعي ان عيسى صلى الله عليه وسلم علم يقينه
تخلد الدواعي هذا هو الصواب في تفسير الدواعي هنا وقد ورد في غيره وايجد على غيره
ذلك فاحذر وانهم في الحرام في علوم الحديث فقال ثقات الادباء عن تفسير الدواعي
قال يدحها ويحذفها يعني ويحذف الدواعي والروح تلك اللفظ الذي اشار اليه ابن
صباح حله الله فيه من غير ان السد على ان السد طيب من الله

[illegible]

المسلسل

مسئله

١- من اجل ان شمسنا ياربنا ، ندم المودة واجدنا المرحمة ،
 ٢- جالنا انما يربنا او يربنا ، الفولكل ما سمعتنا فاجدنا ،
 ٣- فكلنا المرحمة والرحمة ، فكلنا المرحمة والرحمة ،
 ٤- فكلنا المرحمة والرحمة ، فكلنا المرحمة والرحمة ،

[illegible][illegible]

4

بلحيتته وقال امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 بلحيتته وقال امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 خيره وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 جامع وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 ومرة قال واخذتهاب
 قال واخذتهاب
 واخذتهاب
 بحه التقوى بلحيتته وقال امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 علي محمد بلحيتته وقال امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 من يحيى بن القاسم واستعمل من ابراهيم بلحيتته وقال امت بالقدر خير وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 حلاه ومرة قال واخذتهاب
 خيره وسره حلاه ومرة قال واخذتهاب
 التمثل بصفات الرواة العلية للحديث التمثل
 متقاربة بلحاظها
 بالحق وهو حديث ابراهيم بن موسى السباعي بلحاظها وقد تثلل لنا برواية
 القوي وكل حديث التمثل برواية الحفاظ ونحو ذلك التمثل بصفات
 الشاهد والرواية لقول كل من رواه سمعت فلانا واليه الاشارة بقول القوي
 كلهم سمعت فلان فليجوز لفظ الاداء في جميع الرواة فصار مستلزما بذلك كذلك
 قول جميعهم حديثنا او قولهم شهدنا فلان قال شهدنا
 على فلان ونحو ذلك وحط الحكم من انواعه ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة
 دالة على الاتصال ان اختلفت فقال بعضهم سمعت بعضهم لحديثنا وبعضهم
 ولم يدخل الاكثر من التمثل انما اتفق فيه صيغ الاداء لفظ واحد وشاك

التامل

التمثل في رواية الحديث ابراهيم بن علي قال شهدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم
 فليجوز لفظ الاداء في جميع الرواة فصار مستلزما بذلك كذلك
 التمثل بصفات الرواة العلية للحديث التمثل
 متقاربة بلحاظها
 بالحق وهو حديث ابراهيم بن موسى السباعي بلحاظها وقد تثلل لنا برواية
 القوي وكل حديث التمثل برواية الحفاظ ونحو ذلك التمثل بصفات
 الشاهد والرواية لقول كل من رواه سمعت فلانا واليه الاشارة بقول القوي
 كلهم سمعت فلان فليجوز لفظ الاداء في جميع الرواة فصار مستلزما بذلك كذلك
 قول جميعهم حديثنا او قولهم شهدنا فلان قال شهدنا
 على فلان ونحو ذلك وحط الحكم من انواعه ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة
 دالة على الاتصال ان اختلفت فقال بعضهم سمعت بعضهم لحديثنا وبعضهم
 ولم يدخل الاكثر من التمثل انما اتفق فيه صيغ الاداء لفظ واحد وشاك

التمثل بصفات الرواة العلية للحديث التمثل
 متقاربة بلحاظها
 بالحق وهو حديث ابراهيم بن موسى السباعي بلحاظها وقد تثلل لنا برواية
 القوي وكل حديث التمثل برواية الحفاظ ونحو ذلك التمثل بصفات
 الشاهد والرواية لقول كل من رواه سمعت فلانا واليه الاشارة بقول القوي
 كلهم سمعت فلان فليجوز لفظ الاداء في جميع الرواة فصار مستلزما بذلك كذلك
 قول جميعهم حديثنا او قولهم شهدنا فلان قال شهدنا
 على فلان ونحو ذلك وحط الحكم من انواعه ان يكون الفاظ الاداء في جميع الرواة
 دالة على الاتصال ان اختلفت فقال بعضهم سمعت بعضهم لحديثنا وبعضهم
 ولم يدخل الاكثر من التمثل انما اتفق فيه صيغ الاداء لفظ واحد وشاك

[illegible]

التصنيف

محرمه الضعيف من معجم وقد ضعف في أول الحاشية الدار قطن وضم في أول الحاشية الضعيف
 كانه الشهور في ذلك وذكر العسكري من الخ وابدع على ابن الصلاح في تفسيره لم الضعيف
 من معجم الضعيف من الحديث وإلى الضعيف الاستناد وينقل أيضا إلى الضعيف
 الضعيف وهو لا يكره وإلى الضعيف الضعيف من الخ واستأنى وينقل أيضا إلى الضعيف للفظ وهو
 لا يكره وإلى الضعيف الضعيف من الخ استأنى من الضعيف في المتن يادركه الدار قطن أن
 أبا بكر الصديق أعلی الخاص حدثني أبي أيوب مروى عن من صام رمضان وأتبع
 عثمان من شوال فقال فيه شأ بالشيخ محمد وأما آخره المروي وأقول هشام بن عمرو في

اي ذريعين صاعيا بالاصا والمجعة واليا اخر الخوف والسوان المهله والنور وكقول
 ربيع حدث معاوية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين يسمعون الحديث فليحفظوا
 واما هو فسمي المجعة وحكي ان شاهين مجعه لذلك فنقول ابو موسى يجر الشرح
 حديثا وسنة شعرا بالنور واما هو اليك الحق الخوف وقول ابو بكر الاسعدي في
 حديث عائشة في الحاجة بالراي واما هو بالادان المهله للمعجزة وما الصحف
 الاسناد وما ذكر الدارقطني ان يجر جرد الظري قال فيصوي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم عن علي بن سلم وسهم عنه بن النذر قاله بالموجده والادان المجعة واما هو بالنور
 المحضومة وقع الادان المهله للشددة وكقول يحيى بن معين العموم من ساهم بالراي في
 المهله واما هو بالادان والحجيم ٥

اي وقد اطلق من صفات الضعيف الضعيف على ما لا تشبه جرمه بغيره وانما
الخطا فيه راويه اوسط بعض جرمه من غير اشتباه مثله ما ذكره سلمى في الخبر
ان ابن طعيمة حتى يتحدث زيدا او ثابتا ان رسوالله صلى الله عليه وسلم الضعيف
المجذبة فقال الحق بالهم وذاري يحيى من سلام المرابي المستعرجين بعد من او عذبة
عن قتادة في قوله ساركم دار الفاسقين فالمرء وقد استعظم اورع المرابي
هذا واستفهمه وكونه في نفسه مستعرج من قتادة مصرح باللعو على انما
اسم الضعيف وان لم يشبه ولكنه سقط الضعيف واليا نوع هذا

وَصَحَفَ

هذا مثل السخيف السخيف ونقصه الحي واما نقصه السخيف فهو ان يكون الاسم واللقب
اولا ثم واسم الاب على وزن اسم اخروا ثم اسمه والحرور مختلفة شكلا ونطقا
وتشبهه كذلك على السخيف ان يكون الحرف اخرا ثم الحرف فيجعله بعضهم عن اصل اليد

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

المتعلقين فلم عرف المتأخر منهما وأنه يصار حينئذ إلى الترخيص ويعدل المتأخر
منها وإن لم يدل على الترخيص فقد عارض حينئذ بمصار إلى الترخيص ويعدل بالتأخر
منهما كالترجيح بكثرة الروايات وصفاتها في ختمين أحدهما من وجوه الترجيح والآخر
كذلك ذكر ابن الصلاح أن وجوه الترجيح خمسة: الأول في كثرة الروايات فإنه
لذلك فالذي في كتاب الاعتقالات في التأخر والمسبق وقد راعيا أن ذلك ما يخص
الأول كثرة الرواية الثاني كون أحد الراويين ثقة واحفظ المالك كونه متقناً
على عدله الرابع كونه بالاحاطة بالعمل الخامس كونهما عتدنا والآخر عرضاً
السادس كون أحدهما شاعراً وعرضاً والآخر كفاية أو حداثة أو مودة
كونه مباشر المارواه السادس كونه صاحباً القضية السابع كونه أحسن قياماً
واستقاماً الحديث الثامن كونه أقرب مائلاً للثبوت كونه أكثر ملازمة
الشيخ التاسع كونه شاعراً من شأنه بلده سادس عشر كون أحد الحديثين لصاحب
الشيخ كون أحد أسانيد أحدهما زائلاً عن كونه من بلد يرضون
الثلاثين كونه دالة على العاطلة على الاتصال كسعت حديثاً
كونه متأخراً ما هذا الشيخ عند أحد الثامن عشر عدم الاختلاف في الحديث
الثامن عشر كون رواية لم يضرب لفظه وصرفه من الذي يله
كون الحديث متفقاً بعد الجاهلية العشر كونه متفقاً على اتصال
كون رواية الخلف الرواية بالمخالف المالك والشافعي كونه متفقاً
كونه صالحاً ككتاب يرجع إليه الثامن والعشرون كون أحد الحديثين
نصاً ومولاً والآخر من الحديث كون القول بقاؤه العمل التاسع والعشرون
كونه موافقاً لظاهر القرآن الثامن والعشرون كون موافقاً لشيء آخر في تأخر
والعشرون كون موافقاً للمفاهيم الثلاثون كون موافقاً حديث آخر من مثل أن
ينقطع الحديث في الثلاثون كون موافقاً لظاهر الراجح الثاني والثلاثون
كونه مع عمل الأمة الثالث والثلاثون كون ما تضمنه من الحكم منطوقاً بالراجح والظنون

والله اعلم
بما ينزل الوحي

ک

[illegible]

10

كذلك زيادة اسم ربيعة السند ان كان حينئذ يعنى فيه كوكبا
وان يتحدى انما فالعلم له مع اجتماع كونه قد جعله
عن كل الاحتمال بالادغام وقد شاع في بعض الخطب المتبع

ليس المراد هنا بالارتقاء سقوطه عن الحيوان كما هو المشهور في جدار المرتد وإنما المراد
 هنا مطلق الانقطاع عن الارتقاء على نوعي ظاهره ونوعي الظاهره هو ان يروى في بعض
 عن علي بن عاصم حيث لا يشبه ارتقاء النصارى على أهل الحديث فإن يروى في مالك مثلاً
 عن سعد بن الربيع وحدث رواه الثاني من رواية القاسم بن مخيمر عن ابن مسعود قال
 أصاب النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءهم فنام حتى أصبح الحديث فإن القاسم لم يذكر
 ابن مسعود ولا غيره وإن يروى عن شمع منه ما لم يسمعه أو عن غيره ولم يسمعه
 أو عن غيره ولم يسمعه فهذا قد يحد على كثير من أهل الحديث كالمصنفين وجميعهم ما عدا
 وهذا النوع أشبه بوابات الملائكة في تذاكره من الصلاح بالذكري نوع للزئير
 فسمعه على ذلك وبغيره حتى الارتقاء ما وجدها أن يعرف علم القاسم بها
 في أيام علي ذلك وأخبره ما حدث في عهده بعض الأصناف على ذلك وأعرف ذلك
 بوجه صحيح كحديث رواه ابن جهم عن رواية عمر بن عبد العزيز عن عيسى بن عاصم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله جبار من القوم فإن عهذه لم يبق عفة ثم قال النبي
 في الأثرين **الثاني** أن يعرف علم سماع عنه مطلقاً ليس إمام على ذلك وأخبره
 ما حدث في عهده بن عبد الله بن مسعود عن ابنه روى في الشيخ روى فقد روى
 الترمذي أن حمزة بن مرة قال لأبي عبد الله هل تذكر عن عبد الله شيئاً قال لا
 بأن يعرف علم سماع عنه ذلك الحديث فقط وإن سمع منه غيره ما انتصر إمام أو
 أخباره عن غيره بذلك بعض طرق الحديث أو يحد ذلك **الثالث** أن يروى
 في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوي عن الحديث رواه عبد الوارث عن شفيان
 الثوري عن أبي إسحق عن زيد بن أسلم عن جديقه مرفوعاً أن النبي صلى الله عليه وآله
 فقبلي أسلم فممن يطلع في موضعين منه يروى في عبد الوارث نا الحديثي المعنى من أبي

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

شبهة عن الزوري وروي بصاع المورقي عن شريك عن ابي اسحق وهذا الضم
الراجح على نظرنا يدركه الاحتفاظ بالفاو وبشبهه ذلك على كثير من اهل الحديث
لانه ربما كان الحكم للرازي وربما كان الحكم للتابعين الرازي وهو يكون من
نوع الرازي بمقتضى الاستنباط فذلك سمعت بيده وبين نوع حجة الارشاد
وان كان من الصالح جعلها من غير ذلك الخطب فهو بها المصنف المصنف
في الاول كما بانتماء التفصيل بينهم للراشدين وصنف الثاني كما بانتماء غير الرازي
في مصطلح الاستنباط في كثير مما ذكره منه فنظره الصواب ما ذكره من الصالح من
التفصيل وانصرفت عليه وهو ان الاسناد الخارج عن الرازي الزايد ان لفظه عن
في ذلك كذلك لا يقتضي الاتصال كما لا يخفى فاصح ان الحكم بالارشاد يجعله على الارشاد
الذي ذكر فيه الرازي الزايد ان الرتبة من الثقة مضبوطة وان كان لفظه يقتضي الاتصال
كجدا ولا يخبرنا وصنف فالحكم للاسناد الخارج عن الرازي الزايد من جهة الزايدة
وهي اثبات جماعته ورواه من الرواية الرازي في طريقه للمار
عن عبد الرحمن ابن تيريد بن جابر عن شريك عن عبد الله قال سمعت ابا الدرداء يقول
قال سمعت ابا عبد الله يقول سمعت ابا عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا
تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فذكر في حديث هذا الحديث وهم من ابن المار
من جماعته من الفقهاء ورواه عن ابن جابر عن شعرة واثلة لفظه الامام ابن تيريد
وواثله رواه من الرواية الرازي والناسي عن طبرستان عن الرازي عن شيخه عن ابن جابر
يشوبه سمعت واثله ورواه ابو داود عن ابن جابر عن شعرة عن ابن جابر
كذلك وسكن الرازي عن الجاري قال حدث ابن المار بخط ابيه عن ابيه عن ابيه
عن واثله هكذا روي عن الجاري عن ابن جابر قال وشره فسمع من واثله وقال يصح الرازي
يعنون ان ابن المار وهم في هذا فانك لم تجدنا حدث بشر عن ابي ادريس فقلنا ابن المار
وطرنا هذا ما روي عن ابي ادريس عن واثله قال قد سمع هذا من واثله نفسه
يقال القاري في زاد ابن المار في هذا ابا ادريس ولا احضيه الا دخل حوضا حديث معتك

سید

هو الاية على ان الماركان الوهري هذا وتولي مع اجمال كونه قد جملة على الا
حيث ما يريد وقع فيها اي معوا وان يكون سمعة هذا وهذا قال ابن السراج
في خبر ان يكون سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعته فانه قال فكونوا لهذا الخبر
سمعة اي ادرى من اولئك ثم اقرنا في سمعته فاما مصحاحه في غير هذا الاثر
ان يوجد منه بدل على كنهه اي الطريق الزايد فيها الخبر فادركوا بولحظ الزايد
المثال المذكور فان ايضا ما اظهر من وقوعه من هذا ان يذكر السماع في عالم الخبيث
ذلك لجهله على الزيادة المذكور وقد وقع في هذا الحديث وهم يحولون ان ابن الماركان
واو احرق الشدة فقال فيه عن ابن الماركان في احدنا فبين عن ابن جابر بن بشر
قال سمعت ابا ادریس قال سمعت ائمة فذكر سمع في هذا وهم عن ابن الماركان
لا رجاء في ذلك روى عن ابن الماركان عن ابن جابر بن بشر عن ابي عبد الله
بن محمد بن الحسن بن الربيع وهذا من الروي وغيرهم زاد فيه بعضهم النسخ بلطف
الخطار بعد ما قال في من اي ووهي البيوع وفيها الاثر الغني والزيدي
مثل الاثر في هذا الخطيب دابة الذين سبق ذكرهما

معرفة الصحابة

[illegible]

ابو الحسن علي بن محمد الاودي الخزازي كما ذكرنا في اسند الغيبة جمع فيه من هاد
 من مائة وريد الى مئتي علة وكما اني نعم والاستيعاب ورواه من غيرهما
 اشتماعا على قوله دلائل فنحن لكنه تكوينا اشياء التجانية باعتبار انما هم وكما هم
 باعتبار الاختلاف في انما هم وكما هم ولحقوا جماعة من العقلاء ابو عبد الله
 الذي في محضر الطائفة وقد بين عليه بعد انتماء له وقد احتج
 بهذا النجاشي من هو علي بن ابي حمزة وهو المعروف المشهور من اهل الحديث انه
 من راي النبي صلى الله عليه وسلم في حال انزاله هكذا اطلعه كثير من اهل الحديث ومنهم
 بذلك روى المانع من الرواية كذا في الاصل صحيحه صلى الله عليه وسلم ولم يره لعارض
 تطرأ كائنا منكم ولو هو معدود من التجانية بالاحلاق فلا وجه حمله من تجانية
 او شهر او ثبوت او ناعه او رايه فهو انما هو وقال الخزازي في صحيحه من صحيح النبي
 صلى الله عليه وسلم او رايه من المتفق فهو من اجابة وفي حوله الا في الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم
 شاملا في صحيحه ولم يجازئه في عبارة الخزازي من ان يكون في المقام في النبي كان
 اوله ولكن ثبت فيه عبارة ابن الصلاح والعبارة الشاذة من الاعراض انما هي
 النجاشي من راي النبي صلى الله عليه وسلم من انتماء ناز على الاسلام الحق من انتماء ناز
 كان حظه ودرجته من ابيه ومعتن من صباه ويجمع وفي حوله فيمنه من ان
 ثم اردتم انتم بعد وفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم والتجانية بطريقه فان الوردية جملة
 للملوك والخدمية ونص عليه الساقية الام وان كان الرابع فذلك عندنا
 انما يحيط بشروط اتصالها بالوفاة وحديثنا الظاهر انما يحيط بالخدمة للخدمة
 كقوله من هبوه ولا تسف من قس وجعل الاسلام في حيازة كعبه الله في شج
 فلا مانع من حوله في الخدمة بدخول الثاني في الاسلام والله اعلم فمما راي انتم فاعلى من
 رايه النبي صلى الله عليه وسلم في حال من انتم الماعلة وصحة خبره عند المروية
 النبي صلى الله عليه وسلم رويته في حال حياته ولا ولوراه بعد موته قبل ان يرويه
 قاله النجاشي المشهور من ان كان عامرة فبذلك الخلاف الذي ذكره وان كان والله قد

[illegible]

احمد ارباب علم

والمتوفى عن عمره للذين الزعم ان يكون عمره ورحب آخرهم موتها والله اعلم وان
 ابي اوفى من بق من شهد بيعة الرضوان واخر من مات منهم بالناظر عبد الله
 بن بشر المازني قال له اوجوس من حكمه وان المديني وابرجان وان فاع
 وابن عبد الله والمري والداهي واختلف في وفاته فقبل سنة ثمان وثمانين
 وهو المشهور وقبل سنة ست وتسعين قاله عبد الصمد بن سعيد وجزء ابو
 عبد الله بن منده وابو زكريا بن منده وقال له صلى القليلين فعلى هذا هو اخر من
 مات من صلى القليلين وقتلوا اخر من مات بالناظر منهم ابوانا من صدي من
 عجلان الباهلي روى ذلك عن الحسن المصري وابن عبيدة وجزء ابو عبد
 الله بن منده واستمرت الى الخلاف بقوليه ورواه هذا الصحيح الاول فقد قال
 البخاري في التاريخ الاخير قال علي بن ميمون قلت لاجوس كان ابوانا من اخرين
 مات عندكم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ابوه عبد الله بن منده قد راسه
 واختلف في سنة وفاته اى امامه فقبل سنة ست وثمانين وقلبت سنة اجدي
 وثمانين ونولي دمشق والله اشارة الى طريقتهم اخرى شكلها بعضهم في اخر
 من سنة في فلاح من السامرة بالنسبة الى دمشق وحيث قبل طين وهو ابو زكريا
 بن منده فقال في ترجمته في اخر من مات من الصحابة فيما رويناه عنه اخر من
 مات يدعى منهم واثلة بن الاسود الليثي وكذا قال قتادة والمناخ اختلف في طين
 وفاته فقال قتادة وروى ابو زكريا بن منده مات بدمشق وقال اوجوس الرازي
 مات ببيت المقدس وقال ابن فاع بجحش واختلف ايضا في سنة وفاته فقبل سنة
 خمس وثمانين وقلبت سنة ثمان وثمانين واخر من مات بجحش منهم عبد الله
 بن بشر المازني قال قتادة ابو زكريا بن منده واخر من مات منهم بالناظر ابو عبد
 بن عبيدة الكندي قال ابو زكريا بن منده واخر من مات منهم بقلطين ابو عبد
 ابنام جراح قال ابو زكريا بن منده وهو ابن ابن امراء عبادة بن السامان واختلف
 في اسمه فقال ابن سعد وطيفة وابن عبد البر هو عبد الله بن عمرو بن قيس بن عبد الله

اجوس

ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده
 ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده
 ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده

من ان

من ان وقيل ان كعب وقد اختلف ايضا في زمان وفاته فقبل اثنتان يدعى
 وذكر ابن شمع انه توفي ببيت المقدس مات فان كان توفي بدمشق فاحترق
 من مات بقلطين قيس بن سعد بن عبادة بعد ذكر ابو اسحق في تاريخه عن بعض
 ولد سعد بن قيس بن سعد توفي بقلطين سنة خمس وثمانين وفاته عبد الملك
 لكن المشهور انه توفي بالمدينة في اخر خلافة معاوية قاله الحسن بن عدي والواقدي
 وخليفة بن خياط وعنه واهل من مات منهم ببيت المقدس من العرب من جز
 الرعي قاله شمع بن عبيدة وعلى ابن المديني وابو زكريا بن منده واختلف في
 سنة وفاته فالمشهور سنة ست وثمانين وقلبت سنة خمس وثمانين وقلبت
 ثمان وقلبت سنة وذكر الطحاوي انه مات بسنة العدور وهي التي توفي اليوم
 بسنة الى ثمان وقد قيل انه مات بالجماعة حكاها ابو عبد الله بن منده وقال
 ايضا انه شهد بدر فاعلى هذا هو اخر الذين موافقة ليعس بن برة بدر
 والصلح وقيل جري هو بالناظر بالموافقة القائمة واخر من مات منهم
 بالجماعة الهراش بن نادر الباهلي قاله ابو زكريا بن منده وذكر عن عكرمة بن عمار
 قال الغيب الحمات بن زياد سنة اثنتين ومائة واخرهم موافقة وروى عن ابن السكيت
 وقال ابو زكريا بن منده انه توفي بدمشق وانه اخر من مات من الصحابة وقال
 احمد البويهي توفي بدمشق وهو امام علي بن النعمان سنة ثمان وخمسين وان
 قومه معروف بدمشق الى اليوم وروى في تهذيب الكمال فقال ابن ابي شيبه
 ان وفاته في سنة ست وخمسين في مكان وفاته الى اخره بحكم ابن منده
 والصلح وهو انه مات بدمشق قاله الملك بن سعد وقلبت سنة ثمان وثمانين
 واخر من مات منهم بالمدينة سنة ثمان وخمسين قاله ابو زكريا بن منده والصحيح انه مات
 بالمدينة قاله ابنه اما بن منده ويحيى بن بكير وابو عبد الله بن منده وروى
 ابن الصلاح واستمر الى الخلاف بقوليه وطيفة المذكورة واختلف ايضا في
 سنة وفاته فالصحيح انه توفي في سنة اربع وتسعين وقلبت سنة اربع وستين هذا

ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده
 ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده
 ابو زكريا بن منده
 ابو عبد الله بن منده

حجة الرقاشي وقد هم فيها ايضا عبد الغني اللندوني في المال فثبت واصلها بآخرة الرقاشي
واعظمه للزري وقد ذكرنا في بيان ابناء التابعين شعبد بن عبد الرحمن المصري والخاص
واملا باخوه المصري وقالهما برة مائة ليني سليم

وقد وجدنا ايضا صاحبنا في كتابه في مناقب من كان من
قد بعد بعض الصحابة في طبقه التابعين اما لفظ من بعض المصنفين لعل الحكيم في الاسوة
من التابعين الذين يشبهون ابي مخنف المروزي وصاحبنا من معروفان من جهة
الملاحزين كما سنأتي في نوع الاخرة من المعونات واما لكون ذلك الصحابي من صحابة
الصحابة بقارب التابعين فيكون روايتها او طالعها عن الصحابة كما عند سلم في
الطبقات لوشن بن عبد الله بن سلام ومجود بن لمد في التابعين ولا هذا الشرح
مغفول ومن يقارب ابي من يقارب التابعين في طبقتهم والله اعلم وقد بعد بعض
التابعين في الصحابة وكذا نافع ذلك فمن مثل من التابعين ثم عند محمد بن الربيع
الحيري عبد الرحمن بن عم الاسعوي فمن دخل مصر من الصحابة وهو وهم من علي ان
الامام احمد قد لحق حديثه في السند وذكر ان يوشن ايضا ان له صحبة وكذلك
ان سنده عن يحيى بن بكير في اللبث وان لضعفه الا صاحب

رواية الاكابر عن اصحاب

وامر بهما وقد اخذنا صاحبنا في كتابه في مناقب من كان من
الاصحاب هذا الباب رواية النبي صلى الله عليه وسلم عن عمه الدار في حديث الجنائنة
وهو عند مسلم ان رواية الاكابر عن الاصحاب على ضرب منها ان يكون الراوي
اقدم طبقة والآخر يتاخر المروي عنه كرواية الزهري ويحيى بن شعبد الاسدي
عن مالك بن انس ومنها ان يكون الراوي الكبر قدرا من المروي عنه لعل
وحفظ كرواية مالك بن انس ابي ذيب عن عبد الله بن دينار وابنه
ورواية احمد والشيخ عن عبد الله بن موسى العيصي ومنها ان يكون الكبر

لكن الوجهين

الوجهين معا كرواية عبد الغني بن شعبد عن محمد بن السور في كرواية ابي بكر الخطيب
عن ابي نصر بن كوكا ويخود ذلك وتولي ومنه اخذ الشيخ ابي ومن هذا النوع
وهو رواية الاكابر عن الاكابر رواية الصحابة عن التابعين كرواية العبادلة
الاربعة والي هرون وعونه بن ابي شعبان وابنه بن مالك عن كرواية الجار
وكرواية التابعين عن ابناء التابعين كما تقدم من رواية الزهري ويحيى بن شعبد
الخطيب عن مالك بن دينار الصالح ايضا يعرفون بن شعبد وقال له يكن من
التابعين وروى عنه اكثر من عشرين نفسا من التابعين هكذا قال ابنه ليشن بن التابعين
وتبع في ذلك اننا لذكر النفس فانه قال لم يكن من التابعين وقد روى عنه عشرين رجلا
من التابعين وحكاها عبد الغني بن شعبد واقوه على كونه ليشن من التابعين ثم قال
جميعهم ووجدت الزيادة على العشرين ثم عدتهم فبلغ تسعة وثلاثين رجلا
ولدت وعمر بن شعبد وان عده غير واحد في ابناء التابعين فهو من التابعين فقد
يشع من ريب يستأني بملك والربيع بن عبد معوذ بن عجل ولها صحبة وقد حكى
الزري كلام عبد الغني في جعله عن الدار فظن قال وكان الدار يظن قد وافقه على انه
ليش من التابعين وليس كذلك انتهى فعواله في الصالح روى عنه اكثر من عشرين من
التابعين جميعهم ثم عبد الغني ليشن بحديثه قد بلغ بهم تسعة وثلاثين رجلا ثم تقدم
فثبت وقد جمعهم في جزئ وبلغت بهم ثوبين العشرين قال ابن الصالح وقرأت
نحو الحافظ ابي محمد الطائفي انه روى عنه ثوبين وشعبد ورجال من التابعين والله
اعلم ومن فائدة معروفة رواية الاكابر عن الاصحاب فزاد اهل العلم ما روى وقد
روى ابو داود من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلوا

رواية الاقربان

والاقر من اسمهم في السند والابن قالوا وشعبد
فقد وجدنا وعبد الله بن احمد عن اخيه وعنه ابي ذيب بن شعبد
الغزيان من مشوي في الاسناد والابن والاراد بلا شذوذ ذلك على المال القارئة
والشعبد

هذا هو الوجه الثاني في مناقب من كان من

هذا هو الوجه الثالث في مناقب من كان من

هذا هو الوجه الرابع في مناقب من كان من

هذا هو الوجه الخامس في مناقب من كان من

هذا هو الوجه السادس في مناقب من كان من

استعمل الجيع الجاري على وفاة أبي الحسين إجماعاً من محمد الحنفى التستارى بوزي هذا القدر
وصحوا به وسبع ولا يوافق فيه قد شارك في الرواية على أبي العباس محمد بن الحسن السراج
مروى عنه الجارية نازك والخمسة روى عن السراج الحنفى وتوفي الجارية سنة ست
وخمسين ومائتين وبوزي الحنفى سنة ثمان وثلثمائة ومن أشبهه لكثرة زبانا الخ
من الجارية سبع منه الركن عبد العليم الذي روى عنه جماعة معهودين يدينون في
هذه السنة وهي سنة إحدى وسبعين وسبع مائة منهم محمد بن الحسن بن محمد المزي وجم
الذين في الخم وصلاح الأسباط مدرسه الشيخ أبي عبد الله في الركن عبد العليم سنة ثمان
وخمسين وثلاثمائة من لم يرو عنه إلا روى واحد

[illegible]

الحاصل

الحبيب (ع) مؤيدون

۱. عین الیقین فی التفسیر - ۲. عین الیقین فی التفسیر
 ۳. عین الیقین فی التفسیر - ۴. عین الیقین فی التفسیر
 ۵. عین الیقین فی التفسیر - ۶. عین الیقین فی التفسیر
 ۷. عین الیقین فی التفسیر - ۸. عین الیقین فی التفسیر

ان خرج من ذلك اليوم الذي كان يكثر الشعب عليه قال تلك باعدي رطل الحجازي
لشعب عدياته وان بعد جماعة بلقب كل منهم عندنا منهم من اسمه جمع
الولفن الزاري وابوبكر العبدادي الحياظ وابوالطيب العبدادي واباجرة
فخروف ابى علي صالح من محم العبدادي الحياظ وروي الحاكم ان صالحا سئل لم
لقت بحرة فقال قد عمر من زارة بغداد واجتمع عليه خلق كثير عظيم فلما
كان عبد الفاضل من المجلس سئل من اين سمعت فقلت من حديث الحزرة فنبئت
عنا النبي وذلك حديث عبد الله بن سنان انه كان يرقى بحرة للملأ الحمة
وقدم الراصي واصلاح بالحيم وقدم الزاوي وكان من الصلاح عده صلحه من
الاعقاب تحذره بالخصار وهي عتار وشات ورنج ورسنة وسيد
وسدائر ومصر الاحش جماعة ومنع وعبد الجدل وكل الحجة وباعته
وعلا وتجاهد في كل ارض ومطهر وعبدان وحمدان ووهبان

المؤلف والمختلف

من قول الحديث اللهم معرفة المؤمنين حفظا للمختلف أطوار الأسماء والألقاب
والأسماء نحو جابر بن عبد الله الخديجي أن بعينه تعرفه ذلك ولا أكثر عباد
وأصبح من أهل وصف فيه جماعة من الرجال كذا، وفيه أول من صنف فيه
عبد الجبار بن سعيد ثم شيخ الدار قطن وقد تقدم إن أهل ما صنف فيه كتاب
الأطال في بعض ناكرو لا ذيل على الحافظ أو يكون لفظه يدل عليه

فقد استودعكم الله في هذه الآيات العزيم والفضل

۱۰۰

علي بن فضال بن يحيى بن محمد بن أحمد الملقب بالعماد

منصورين سليم الحروف باسم العاديه وقد دبل عليها الحافظ علام الدين معطاني
بنايل كثير لكن اكثر اسما شعرا وفي اسما العرب وجمع فيه الحافظ ابو عبد الله
الذي علمه اسما مشتبه النسبه ولكنه اختلف في الاختصار وعنه على خط
القول ولا يبعد على كثير من نسخه وقد فات جميع من حذف منه الحافظ كبره خلقت
منها جمل وان شاء الله تعالى جميعا مع ما تقدم في مجمع ولابد ليكون اسهل
لنا ولما انشا الله تعالى في الموناف والمختلف قسم الى قسمين احدهما انما
له صاير جميع البواهي يعرف بالثبوت والخفيط وهو الاكثر الثاني ما يبدل تحت
الخط وقد يكون من هذا القسم الثاني جمله منه تعادل الصلاح من هذا القسم
قسمين احدهما على العموم من غير تعيين تصديق ونفي بان يقال ليس له
فلان الاكذ والباقون كذا والثاني من القسم الثاني مخصوص بنافي النجيبين
والمراد من القسم الاول سلاهم وسلام وجميعه بالتسديد المحمده وهو سلام

عن غيره من العقلاء والنزاهة ذكر ان من ينسب الخصال الفقهية صاحبها في النسخ واليوب
 الخصال احد الاعداد بعدد وبيان الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 عن الحسن بن عرفة وعنه وانما لم يورد على كلام ابن الصلاح لانه لم يكن مشهورا واما
 الحديث والله اعلم وكذلك شمع رافع الخصال من ابي عمر بن مهدي ومن روى بها الواسع
 كان على بن بيان الخصال واسم محمد بن الحسن الخصال احد شيوخ ابي ابن الزبيدي
 وهو من علماء الخصال في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 ومن ذلك الخصال في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 من تحت ذلك مذكورة مطابقة المقصود بذكر هذا التسمية قد نسخ الاوصاف الثلاثة
 بنسخه ليجد في موضع الغلط منه ويكون الاصل في نسخة الف ما وصفه وذلك في نسخة
 عليه من ابي عتيق الخصال ومن لم يدر في نسخة الخصال ذكر المادتين وانما ذكر
 انها حق في كلامها الاوصاف الثلاثة وذلك مشهور بالسمة الى عتيق قاله فيه
 محمد بن يعقوب وقال صغر نسخة بما حكاها محمد بن سعد ولكن عتيق اشتبهه بمطابقة
 واسم هو مسلم بن محمد ومجناه ويصح الذهبي في كل واحد ما استمر به

هذا هو النسخ الذي في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

اي ان السلي او الحاق الاصل في نسخة الشيخ من اللام اسم الحارث بن عبدالله وابو نبرة
 بن محمد وهو مشهور في نسخة الشيخ من اللام اسمها ونسخة الشيخ في النسخ واليوب الخصال
 وايضا ما في نسخة الشيخ من نسخة عبد الجبار بن محمد الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 اللام في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 وانما من يخلص في نسخة الشيخ من نسخة عبد الجبار بن محمد الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 لا يخلص من عمل حياته ونسخة هذه الترجمة بالسلي اسم الشيخ من اللام
 السلي في نسخة الشيخ من نسخة عبد الجبار بن محمد الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 لا بعض اجداد النسب والله اعلم وهذه التسمية اخلاها ابن الصلاح في النسخ
 التي نقلها الى هذا القسم الاول لكونها لا تتعلق بما في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

هذا هو النسخ الذي في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

ومن هذا ما ذكره في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

هذا هو القسم الثاني الذي ذكره ابن الصلاح وهو المختصر في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 وسلم وصاحب المادتين من فصول النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 بعد هاتين النسخين من نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 واسم محمد بن بيان الخصال واسم محمد بن الحسن الخصال احد شيوخ ابي ابن الزبيدي
 ما روي في النسخين بعد وفي النسخين من نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 في النسخين من نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 تقدم الباقي على النسخين المختصرين اي كثر في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 عطا وسعيد بن بيان وعنه وقد دخل من ما ذكر في هذه الترجمة ثمان مائة
 وقد يتبعه بذلك وقال الذهبي بلبس

ومن ذلك نسخة نسخة اول كثر في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 الماهي في نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 والاعمال في نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 الرابع في نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 ان التوري جمع عنه بما قاله في نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 ورسله وان نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 نسخة المازني ونسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في
 نسخة النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

هذا هو النسخ الذي في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

هذا هو النسخ الذي في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

هذا هو النسخ الذي في النسخ واليوب الخصال احد الاولياء لمصر على ان لنا الخصال في

يقع لها المهلة بعد ما يشاء من تحت وهو بقية نساء الكتب الثلاثة بعد ما تقدم مسلم
 عنها قلت وقد سئل هذه لاداه حيار والاول يقع للعلم وتنفيد آية الميرة لغيره
 كما هو حيار بن محمد بن ذواله ذكر عند مسلم في حديث عبادة بن الوليد بن عباد من
 الصامت قال خرجت انا وانطلقنا في هذا اليوم من الانصار للحديث في اول الخراب
 والثاني بكنا لهما المجر بعد ما يشاء من تحت مخففة وخره راءها وهو عبد الله بن
 عدي بن الحيار حديثه في الصحيحين

حديث الشيخ في ابن عبد الرحمن راء حذيفة بن اسيد
 ومن ذلك حبيب وحبيب قال اول علم لهما الميرة يقع اليها الميرة بعد ما يشاء من تحت
 تامة وخره ما بعده وهو حبيب بن صليبة الراس من حبيب بن عثمان الانصاري
 حذيفة بن الصديق والموطا وهو اول ارفق في الصحيحين غير مشهور عن حذيفة بن غاصم
 وفي صحيح مسلم ايضا عبد الله بن محمد بن معمر حذيفة له حديث في الصحيحين لانه لم يترك
 رواية في صحيح الكتب الثلاثة المذكورة وحبيب بن عدي له ذكر في البخاري حديث
 في صحيحه في شربه عام من ثياب الانصاري وقيل حبيب وهو اقبال
 وانت المرحوم اقبال من علي بن حبيب كان في البصرة وكذا هو
 حبيب بن عبد الله بن الزمك بن عبد الله بن حبيب بن عبد الله بن حبيب بن حبيب
 بن الكتب الثلاثة المذكورة واما روى له الثاني حبيب واما الثالث
 ابن عبد الله بن عامر بن حبيب بن عبد الله بن حبيب بن عبد الله بن حبيب بن عبد الله بن حبيب
 وهو الموجود في الكتب الثلاثة فمعاذ الله ان يكون له الحديث منهم حبيب بن ثابت وحبيب
 بن الشهيد وحبيب المعلم بن يزيد بن ابي حبيب وغيرهم من ذلك راجع وراجع قال اول
 كثير الا بعد ما يشاء من تحت وهو راء بن راجع القسبي البصري ويكنى اربابا
 اسما كما سمى به وقبل كنيته ابو قيس ناسي له في صحيح مسلم عن ابي حنيفة عن
 احمد بن حنبل من خرج من الطاعة وارق الجماعة والثاني حديث راء راء افعال

لا افعال

شيا وبادكرناه من راء كثير الرا واما راء هو قول الكندي وبعدهم عبد الخ وبن
 مأكولا وعلى حاجب المشافق عن المار واداه بيا مودة قاله في الثاني والبخاري
 ذكر في الوجهين وفي التابعين عن اهل المصنف ان راء بن زياد بن راجع الحارثي
 كنيته ابو راجع اسما وهو يكنى الرا واما راء بن ابي راس من مالك بن ردي عن الحارثي
 المصري وهو ما حوالا طبقة عن القسبي ذكره الخطيب في التتبع والمشرق ولكنه
 جعل هذه الكنية لهذا وخرجه في الاول بانه ابو قيس وكذلك فعل ابن ناوالة فيهما
 الذي صدر في ثلاثة الاول بانه ابو راجع ناسي له في الثاني يقع الرا بعد ما يوجبه
 وهو الموجود في الكتب الثلاثة بعد راء بن راجع منهم راجع بن ابي معروف عن
 مسلم وعطاء بن ابي راجع في الصحيحين والموطا وروى راجع عن مالك والبخاري
 وغير ذلك

ومن ذلك حكيم وحكيم فالاول اصغر علم لهما المهلة يقع اليها وهو حكيم بن عبد الله بن
 بن محمودة الغرضي المصري روى له مسلم في صحيحه بانه اجاوبه وسمى ابن الحكيم بالكتب
 والام وهو كذلك بعض طرق حديثه وروى عن حكيم الحارثي في ابيه حبيب بن عبد
 العزيز وذكر ان الحد انه كان خالما بالدمية وروى عن مصعب بن عمير ان قد علموا ان
 حكيم اسما كما سمى به وذكر في الموطا للبخاري روى مالك عن رافع بن راجع ان رجلا
 فقال له مصعب قد ذكر العصة وله ذكر في البخاري بن المصنف في الغري والادراك
 بنوش كتب رافع بن حكيم الى ابن ثابت وانه يومئذ يروي عن ابي راجع
 اجع وروى عن ابيه وذكر العصة وبادكرناه من اصحاب لهما هو الصواب
 كما قال علي بن الحارثي وعلى بن حبيب نعمد المهمل عنه ان متيان بعد ابن عبد كثير
 ما كان يقول حكيم يعني الفخ والثاني مكرى يقع لهما وكرى الحارثي وهو جمع ما في الكتب الثلاثة
 ماعدا الاسمين المذكورين منهم حكيم بن حزام وحكيم بن ابي حنيفة له عند البخاري حديث
 واحد وغيره من حكيم عن ابي حنيفة وغير ذلك والله اعلم ومن ذلك راء بن زيد

بالاول نعم الراي وكثرها ايضا ونع كذا المشاهير من حيث بعد ما كانت من تحت
 ايضا تاتيه واخره واليه هو ريد من الصلح من بعد كروا كذا في ذكر
 في الموطا من رواية هشام بن عروة عنه انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الي
 الحرف فنظروا فاذا هو قد اختلف وصلى وذكر القصة وروي كذا ايضا في الموطا عن الصلح
 من ريد من غير واحد من اصحابه ان عمر بن الخطاب وجد في طيب وهو بالحقبة
 والمجسنة كذا من الصلح قال عمر بن الخطاب في ذكر القصة قال عبد الله بن جندب
 ان الصلح من ريد من ريد من الصلح المتقدم وحكي ان الجدل قولين كذا
 فيها بعد والصلح من ريد هذا في قصة المدينة واما قول ان الجدل ان ريد
 من الصلح لان ما في المدينة في زمان قاله من عبد الملك فهو منه والاعلم وتولي
 واجم وكذا الراي الذي من ريد عنه الوجهاين والثاني ريد نعم الراي بعد ما
 موجه معوجه منهم ريد الباقي واما ريد عبد الله بن القاسم والاعلم ومن ذلك تسليم
 وسلم بالاول وكذا في بعض النسخ الممثلة وكذا الام وهو تسليم من حيان حدثني
 السجستاني ولم يسمها تسليم غيره والظاهر مصدق نعم النسخ ورجع الام وهو يقيد ما في
 الكتب الثلاثة منهم تسليم بن عمار الجعفي واما الحسن تسليم بن اسود الجعفي
 وتسلم بن احمد وتسلم بن جندب وغيرهم وقد ذكر ابن الصلاح بعد هذا تسليم ونام

والاكثر زيادة الالف والهاء احد المشاهير في هذا الباب
 ومن ذلك شرح وسبع فالاول نعم النسخ الممثلة واخره نعم هو اسم من الذي شرح في
 عنه البخاري في نسخة واحدة في شرح الصلح وقيل هو احمد بن محمد بن ابي جعفر وكذا
 شرح في البخاري وروي عبد الجباري ايضا وذكر البخاري ان سفيان بن عيينه
 قال اعلم وسبع بن عيسى حدثني السجستاني وهو واحد من جمع من سلم وروي عنه
 البخاري في نسخة واحدة والثاني شرح نعم النسخ الممثلة واخره ما بهله وهو يقيد ما في
 الكتب الثلاثة منهم شرح القاضي واما شرح الجعفي وعبد الرحمن بن شرح عبد

شرح

هذا هو احمد بن محمد بن ابي جعفر
 وهو من مشايخ البخاري
 وروي عنه في نسخة واحدة
 في شرح الصلح

شرح لا شك في ذلك وفي رواية اخرى اي له اسنود بالكلية في كونا من
 المهلة والجمع وذكر ابن الصلاح هنا شيان من سليمان ولا يسميه لزيادة الضعيف
 الثاني فلان اسنوده

هذا هو احمد بن محمد بن ابي جعفر
 وهو من مشايخ البخاري
 وروي عنه في نسخة واحدة
 في شرح الصلح

ومن ذلك سلم واول بالاول كذا الام وهو عمرو بن علي بن ابي حمزة في حديثه
 وكذلك القبله بن علي بن الاصبغ والحلف في عبد الحافظ بن علي احمد بن روي لعلم
 ريد له عبد الاحد بن واحد في قد روي عن عبد القيس بن شريك عن الشريفة بن ابي
 يزيد بن جندب من سلم نعم الام واما ابن علفه سلم كذا فابصر حكي منه الوجهين ان
 ما كولا وروي في اخره اي ان شئت فسمه وان شئت كثرته والله اعلم وذكر ابن الصلاح
 بعد هذا شيان وسيمان ولا يسميه لزيادة الباقي شيان ولا يكلم ذكره والاعلم

ومن ذلك عبيد وعبيد بالاول عبيد سلم نعم النسخ وكذا بالاول اخرها بالانف
 والكتب الكتب الثلاثة منهم الاربعة اسمها الاول عامر بن عبيد بالاهل وقد ضبط عن
 المهلب عبيد نعم فان صاحب المصنف وهو هو وقيل ذكره عبد الجباري في باب
 الحكم فقال قال معاوية بن عبد الكريم القتيبي شهدت عبد الملك بن علي بن ابي
 واباش بن معاوية الحسن وثمان بن عبد الله بن اشتر ولا يسمي في نسخة واحدة من ريد
 الاسلمي وطاهر بن عبيد وعبد بن منصور بن ريد في نسخة واحدة من ريد
 والثاني من الجماعة عبيد بن عمرو وقال ابن علقمة السجستاني حدثني في نسخة واحدة
 عبيد بن محمد روي له البخاري والرابع عبيد بن شيان في نسخة واحدة في الموطا
 في نسخة واحدة من ريد له عند ما الاحديث واحد وهو حديث ابو هريرة في نسخة واحدة
 باب من ريد وفي نسخة واحدة في صحيح البخاري ان الربيع قال قلت يومئذ ريد عبيد بن معاوية
 القاسم الحديث واللعرون في نسخة واحدة في صحيح البخاري ان البخاري ذكره بالجمع وانه

هذا هو احمد بن محمد بن ابي جعفر
 وهو من مشايخ البخاري
 وروي عنه في نسخة واحدة
 في شرح الصلح

سلم وهو المراد بقولي كما انوي في الثاني بفتح الحاء وكسر القاف مكرهم عقيل بن
 ابي طالب مذكور في الحديث المتفق عليه وهو ان لنا عقيل بن رباح وان كنت له رواية
 عندها ومن ذلك واقدروا واقدروا القاف وهو جمع ثلثة الكتب للثلاثة منهم اريد
 ثم عبد الله بن عمرو بن ابي حمزة واقد بن محمد بن ربه وعنه الناني واود العلاء بن
 من الكتب للثلاثة قال صاحب المصنف ويتبع من الصلاح ومنهم واقد بن محمد بن المصنف
 واقد بن شاذل وهو الامير وعنه ومن ذلك الايلي والابن في اول الفقه وهو يكون
 اليه المشاهير تحت منهم هرون بن سعيد الايلي ويونس بن سعيد الايلي وعقيل بن خالد
 الايلي وعنه قال القاضي عياض في المصنف في الثاني اليه الكتب للثلاثة وعنه ابن
 الصلاح فقال في كتابه الذي عن شيبان بن فروخ وهو ايلي بالالف الوجه قال في المصنف
 لكن في من ذلك من كتابه لم يبق عياضه بخطبه والله اعلم ومن ذلك العوار
 والبراز في الفقه وهو صاحب المصنف في الصلاح والبراز من شيخ البخاري جلف
 بن همام البراز من شيخ مسلم قال في الصلاح ولا يعلم في الصحيحين بالبراهمة الا
 في ذكر الحيا في تبيين كنهه هذه الترجمة هي من محمد بن الحسن البراز من شيخ
 البخاري وثبت في كتاب البراز استشهد به البخاري ولم يقع ذكرها في البخاري
 فتبين ان خالف من السنة وقد كتم استندرها في الفقه على ان الصلاح والله
 اعلم والثاني البراز يروي مكره وهو في المذكرين في الصحيحين منهم محمد بن الصلاح
 البراز محمد بن عبد الرحيم البراز المعروف بصاعقه وغيره ومن ذلك الضري
 والدمعي فلاول النون والصاد للمهمل وذلك في ثلثة اشخاص الاول شالم الضري
 ومولى الضري وهو مولى مالك بن اوس الضري الذي ذكره روي له مسلم
 وانتم في شالم عبد الله قال عبد الله بن سعيد في الصلاح الشك في شالم ابو عبد الله
 المدعي وهو شالم مولى مالك بن اوس وهو شالم مولى الضري وهو شالم مولى
 المهدي وهو شالم مولى شاذل وهو شالم مولى شاذل الذي روي له عنه ابو شاذل
 من عبد الرحمن وهو ابو عبد الله الذي روي عنه كثير من الشيخ وذكر انه كان شيخا

ابن ابي النعمان
 روي عنه ابو عبد الله
 روي عنه ابو عبد الله

ابن ابي النعمان
 روي عنه ابو عبد الله
 روي عنه ابو عبد الله

كثيرا

كثيرا وهو شالم ابو عبد الله الدوسي وهو شالم مولى فيوش بن كزاح صاحب المصنف في
 عند العدري مولى الصري في الصلاح المصنف قال وهو هو الثاني في الصلاح عبد الرحيم
 ابن عبد الله الضري وهو جمع البخاري حديث واحد عن ثلثة من الاشجع في علمه
 الفري والثالث مالك بن اوس بن الحذافان الضري محض ومقدرا خلف شيخ
 حديثه في الموطا والصحاح والسنن في باب النون لخواصة الثلثة قال ابن الصلاح واوس
 بن الحذافان مذكور في صحيح مسلم في الصحيحين عن مسنود والثاني من لفظ الترجمة بالالف
 الوحيدة ومنها الكثر والفتح والكثير وهو في ثلثة الكتب للثلاثة

ومن ذلك التوري والتوري قالوا في ثلثة الباشا من ثلثة والاول والثاني والثالث
 والراي وهو ابو علي محمد الصلت التوري صاحب من ثلثة بلا فاش في ثلثة في صحيح مسلم
 يمكن التوري روي عنه في كتاب الردة حديث العريين في ثلثة في التوري عنه في ثلثة
 بفتح الثلثة وتكون الواو بعد ضار مهمل وهو عبد الله محمد الصلت المذكور منهم انه علي التوري
 قال صاحب المصنف وهو يلقب بالذكور ولا يوجد حديث اتفاقا كذا في الصلاح وانتم ابي
 علي هذا سند من علي حديثه في الصحيحين ومن ذلك التوري وهو في المصنف قالوا في صحيح مسلم
 وضع الراوي ثلثة الباشا من ثلثة بعد ضار الصلاح في ثلثة في صحيح مسلم وهو حري
 من عبد الله العري في صحيح المصنف وهو عا من ثلثة في صحيح مسلم في الصحيحين
 وسند بن الحسن التوري حديثه في الصحيحين ايضا وكذا في صحيح مسلم في صحيح مسلم
 غير مستحق في ثلثة وقد رد في الصحيح غير مستحق غير رواه عن ابي ثلثة في
 عن جمع ثلثة في ثلثة في الصحيحين عن التوري عن حبان بن محمد وغير ذلك وكذا
 انتم ايضا ثلثة صاحب المصنف علي ثلثة في التوري في صحيح مسلم وزاد الحيا في
 التوري حبان بن محمد التوري له عند مسلم حديث واحد في الصحيحين واذا من ثلثة
 التوري مولا م روي له مسلم ايضا وحده ثلثة ولم يستند كل حديث لثلاث

عن أبي بصير عن ابن عباس عن أنس وعديع عن الصحابة مختلف في الصحيحين
 حشر وعشرين وصاياه والثاني صحيح إلى صلح النصارى وانتم أي صلح دواوين أبو عبد
 الله روي عن أنس روي له سلم والترمذي حديثا واحدا والثالث صحيح إلى صلح الترمذي
 روي عن علي وعائشة روي عن حماد بن عمار ورواه الصادق في النسخ وأبو حنيفة
 الثقات والرازي صحيح إلى صلح الحنابلة والكوفي حوله حماد بن عمار ورواه الصادق
 مهمل روي عن أبي بصير روي عنه أبو بكر بن عمار في النسخ والرازي صحيح وله عدد
 الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين في جهلة النسخ وهذا الرابع لم يذكره الخطيب
 وقال لم يذكره صلح إلى صلح الترمذي روي عن النسخ روي عنه زكريا الترمذي
 في النسخ والرازي صحيح ورواه النسخ حديثا واحدا لم يذكره في النسخ الطائفة
 من الأربعة المذكورين وأما ما جاء في النسخ من صلح إلى صلح الترمذي قال الصادق
 من أي صلح إلى صلح

عن أبي بصير عن ابن عباس عن أنس وعديع عن الصحابة مختلف في الصحيحين
 حشر وعشرين وصاياه والثاني صحيح إلى صلح النصارى وانتم أي صلح دواوين أبو عبد
 الله روي عن أنس روي له سلم والترمذي حديثا واحدا والثالث صحيح إلى صلح الترمذي
 روي عن علي وعائشة روي عن حماد بن عمار ورواه الصادق في النسخ وأبو حنيفة
 الثقات والرازي صحيح إلى صلح الحنابلة والكوفي حوله حماد بن عمار ورواه الصادق
 مهمل روي عن أبي بصير روي عنه أبو بكر بن عمار في النسخ والرازي صحيح وله عدد
 الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين في جهلة النسخ وهذا الرابع لم يذكره الخطيب
 وقال لم يذكره صلح إلى صلح الترمذي روي عن النسخ روي عنه زكريا الترمذي
 في النسخ والرازي صحيح ورواه النسخ حديثا واحدا لم يذكره في النسخ الطائفة
 من الأربعة المذكورين وأما ما جاء في النسخ من صلح إلى صلح الترمذي قال الصادق
 من أي صلح إلى صلح

عن أبي بصير عن ابن عباس عن أنس وعديع عن الصحابة مختلف في الصحيحين
 حشر وعشرين وصاياه والثاني صحيح إلى صلح النصارى وانتم أي صلح دواوين أبو عبد
 الله روي عن أنس روي له سلم والترمذي حديثا واحدا والثالث صحيح إلى صلح الترمذي
 روي عن علي وعائشة روي عن حماد بن عمار ورواه الصادق في النسخ وأبو حنيفة
 الثقات والرازي صحيح إلى صلح الحنابلة والكوفي حوله حماد بن عمار ورواه الصادق
 مهمل روي عن أبي بصير روي عنه أبو بكر بن عمار في النسخ والرازي صحيح وله عدد
 الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين في جهلة النسخ وهذا الرابع لم يذكره الخطيب
 وقال لم يذكره صلح إلى صلح الترمذي روي عن النسخ روي عنه زكريا الترمذي
 في النسخ والرازي صحيح ورواه النسخ حديثا واحدا لم يذكره في النسخ الطائفة
 من الأربعة المذكورين وأما ما جاء في النسخ من صلح إلى صلح الترمذي قال الصادق
 من أي صلح إلى صلح

عن أبي بصير عن ابن عباس عن أنس وعديع عن الصحابة مختلف في الصحيحين
 حشر وعشرين وصاياه والثاني صحيح إلى صلح النصارى وانتم أي صلح دواوين أبو عبد
 الله روي عن أنس روي له سلم والترمذي حديثا واحدا والثالث صحيح إلى صلح الترمذي
 روي عن علي وعائشة روي عن حماد بن عمار ورواه الصادق في النسخ وأبو حنيفة
 الثقات والرازي صحيح إلى صلح الحنابلة والكوفي حوله حماد بن عمار ورواه الصادق
 مهمل روي عن أبي بصير روي عنه أبو بكر بن عمار في النسخ والرازي صحيح وله عدد
 الترمذي حديث ضعيف يحيى بن معين في جهلة النسخ وهذا الرابع لم يذكره الخطيب
 وقال لم يذكره صلح إلى صلح الترمذي روي عن النسخ روي عنه زكريا الترمذي
 في النسخ والرازي صحيح ورواه النسخ حديثا واحدا لم يذكره في النسخ الطائفة
 من الأربعة المذكورين وأما ما جاء في النسخ من صلح إلى صلح الترمذي قال الصادق
 من أي صلح إلى صلح

المزاد

يعلم
أما

وورثه من بعده لما كونا به دووه من ان لما حبا به
 • فاستعمل النبي المصدق • كذا على وكذا الفاروق
 • ثلثة الايام والستين • وفي ربيع قد مضى بقسا
 • سنة الحدي عشر • وبها • عام ثلث سنة اثنى عشر
 • وثلث بعد عشر من محمد • وحسنه بعد النور عبد
 • • سنة ثمان كذا على • سنة الفريضة في الشان الى

الحديث في وضع اهل البيت التاريخ الوفاء وهو البذل والتاريخ السماع وتاريخ هذه الامم
 مثلا المبدأ العلاء لخصه وان ذلك من يعلموا صحة دعواه في ربيع من ربيعان النور وقال
 لما استعمل الوفاء الكونا استعمل التاريخ او قال في ربيعان تاريخ بعد الفريضة من
 حسان من بعد قال • ينفع على الكداين مثل التاريخ يقول الشيخ سنة ثمان ولدت
 فاذا افر بولوه عونا صدقة من كذا به • وقال حمص من عبات الفاضل ذا الفهم
 الشيخ حسانه بالشيخ في ربيع النور المتددة ثلثه من وهو العزير بذا النور
 سنة • وثمن تركب عنه • وقال استعمل في عبات ربيع الحنا را اي سنة ثمان
 خالد بن معدان فقال سنة ثمان عشرة ربيع ومائة فقال انت نزع من
 من بعد مائة • سبع سنين قال استعمل مائة خالد سنة ثمان ومائة • وقد ركب
 من ربيع من ربيع من استعمل انه توفي سنة ثمان • وقد وقع لعزير بن معدان نظير هذا
 مع من ربيع انه سبع من خالد كل عشر قال انه توفي سنة اربع ومائة وهو قول
 دحم ومعبودة بن صالح • سليمان الحباري • يزيد بن عذرة • وقاله فرافق بن
 العطاء لذلك • وسجد ابن حبان • وهو جرم الذخيرة العوا واما ابن سعد في التاريخ
 على انه توفي سنة ثمان ومائة وهو قول الصميم من عدي • والمناوي • يحيى • وقاله
 ويعقوب بن سنية • وابن حبان • واما ابو عبيد • وطائفة من حياط فقال انه توفي
 سنة ثمان • فاما • وبها • ربيع ابن قانع • والله اعلم • وقد قال ابو عبد الله الحليم رحمه خاتم
 الانبياء • ان النبي من اوله الى اليوم من محمد بن محمد • فقال سنة ثمان • وما يتبين

ان النبي من اوله الى اليوم من محمد بن محمد • فقال سنة ثمان • وما يتبين
 ان النبي من اوله الى اليوم من محمد بن محمد • فقال سنة ثمان • وما يتبين

الحديث في وضع اهل البيت التاريخ الوفاء وهو البذل والتاريخ السماع وتاريخ هذه الامم
 مثلا المبدأ العلاء لخصه وان ذلك من يعلموا صحة دعواه في ربيع من ربيعان النور وقال
 لما استعمل الوفاء الكونا استعمل التاريخ او قال في ربيعان تاريخ بعد الفريضة من
 حسان من بعد قال • ينفع على الكداين مثل التاريخ يقول الشيخ سنة ثمان ولدت
 فاذا افر بولوه عونا صدقة من كذا به • وقال حمص من عبات الفاضل ذا الفهم
 الشيخ حسانه بالشيخ في ربيع النور المتددة ثلثه من وهو العزير بذا النور
 سنة • وثمن تركب عنه • وقال استعمل في عبات ربيع الحنا را اي سنة ثمان
 خالد بن معدان فقال سنة ثمان عشرة ربيع ومائة فقال انت نزع من
 من بعد مائة • سبع سنين قال استعمل مائة خالد سنة ثمان ومائة • وقد ركب
 من ربيع من ربيع من استعمل انه توفي سنة ثمان • وقد وقع لعزير بن معدان نظير هذا
 مع من ربيع انه سبع من خالد كل عشر قال انه توفي سنة اربع ومائة وهو قول
 دحم ومعبودة بن صالح • سليمان الحباري • يزيد بن عذرة • وقاله فرافق بن
 العطاء لذلك • وسجد ابن حبان • وهو جرم الذخيرة العوا واما ابن سعد في التاريخ
 على انه توفي سنة ثمان ومائة وهو قول الصميم من عدي • والمناوي • يحيى • وقاله
 ويعقوب بن سنية • وابن حبان • واما ابو عبيد • وطائفة من حياط فقال انه توفي
 سنة ثمان • فاما • وبها • ربيع ابن قانع • والله اعلم • وقد قال ابو عبد الله الحليم رحمه خاتم
 الانبياء • ان النبي من اوله الى اليوم من محمد بن محمد • فقال سنة ثمان • وما يتبين

• فقال هذا من عبد • ثلاث عشرة سنة • وقال ابو عبد الله الحليم رحمه الله تعالى
 • يجب تقديم الماهم به • وفيات السج • قال وليس منه ذات • انه يريد على
 الاستقصاء • ولا يفقه كتب • الوفيات • لان ربيع والوفيات • لان قانع • وقد
 اضلت الاول على ابن زوي • واما هذا فاذنك على الحياط ابو محمد العزير
 احمد الثاني • وذلك على الثاني ابو محمد رحمه الله من احمد الثاني • ولا من الحياط
 سنة • وذلك على الثاني الحياط ابو الحسن علي بن الفضل • وذلك على ابن الفضل
 الحياط ابو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المذاري • وذلك كبر عند وفي
 على المذاري الشريف من الدين احمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني • وذلك على
 الشريف الحديث • شهاب الدين احمد بن اسلم الدواطي • الطاعون سنة ثمان
 واربعين • وشعبان • وذلك على ابن اسلم • والدواطي المتلخو • اسلم بن
 الاصل • واكثر نوادر • والحق في قول • وهو يعود على الكذب لتقديم العمل
 الدواطي عليه • وقد ذكر ابن الصلاح عونا من ذلك • صا فافتر على وفاة النبي
 على الله عليه وسلم والعقبة السهو في الحجة • ومن عا من الصحابة شنيخ الحياط
 سنة • في الاسلام • ولا منه القم المحسنة • ولا منه الحياط المحسنة • وشعبان
 بعد من الحياط • سبع سنين • فافتر على ذلك • وقاله • وقد اختلف في
 هذا • ومن النبي صلى الله عليه وسلم • وصاحبه • يكون عمر ابن محمد علي بن اسلم
 ربيع منهم • فاصبح في سنة على الله عليه وسلم سنة ثمان • وثمن سنة • وهو قول
 عاتبة ومعبودة • وجيز بن عبد الله العجلي • ابن عباس • ابن الشهر • وصاها
 فان قدح عن ابن عباس • توفي على راس سنين • ايضا • والعرب • قاله • وكان السور
 عا • ومن الاحاد • ربيع • قاله • النابون • ومن بعد • ابن عباس • والفتح • الشيخ • وابو
 الحنف • السبي • ابو جعفر • علي بن الحسين • وهو • شيخ • ربيع • ابن عبد الله • وهو
 وقد ثمن سنة ثمان • ذلك من ابن • روي عن ابيطة بنت النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو قول عروة بن الربيع • وبالك • وقد ثمن • وثمن • روي • ذلك من ابن عباس • قال

فقال

العباد ومعمل من حطالة وقبل ان يمشي يراه ان يحنينه عن قناده
واما ابو بكر فالصح فيه ايضا انه عاش ثلثا وستين سنة ذلك من معاوية وانما هو
قول الاكثرين به جرم من قانع والمري والدمع وقبل عاشر حشا وستين حطالة ابن
المعري وقال ابن حبان في كتاب الخلفاء قال له يوم مات اثنتان وستون سنة وثلاثة
اشهر واثان وعشرون يوما اما اسمه بالصح ايضا انه عاش ثلثا وستين سنة
والكاتب عن معونه وانما به جرم من ابن اخوه وهو قول الجمهور وبذلك عليه قطع ولابد
العيل ثلث عشرة سنة وفي مبلغ سنة فاما فيه اقول اخر قبل سنت وستون وهو قول
ابن عسكرا قبل جرح ستون وهو قول ابنه عبد الله بن عمر وهو في هذا حكاية
ابن المعري عنها وقبل احدى ستون وهو قول قتادة وقبل ثمانين سنة جرحه
من قانع في الوفيات وقبل ثمان وستون وقبل سبع وستون وقبل ثمان وستون
وهو الاموال الثلاثة روت عن تابع مولى ابن عمر وقبل جرح وستون رواه
الحارثي في التاريخ عن ابن عمر ورواه جرم ابن حبان في كتاب الخلفاء
فقال ابو يعقوب الفراء ذكره عن واحد انه قيل وهو ابن ثمانين وثلاثين وكذا قال عبد الله بن
عمرو عن ابن عمر وهو واحد الا قول المروية عن ابن جعفر عن علي بن الحسن ورواه
صداق في الصحاح ثمانية وثلاثين وستون وقبل جرح ستون وروى صالح الترمذي
عن ابن جعفر عن علي بن اسباط انفسا من الصحاح من الخلفاء على هذه الاقوال الثلاثة قبل
اثنتان وستون ورواه جرم ابن حبان في كتاب الخلفاء وقبل ثمانين وستون وهو المذكور
في التاريخ تاريخ علي وقبل سبع وستون ورواه صدرا من قانع كلامه وقدمه ابن
المعري والمري عند حبان الخلفاء واما تاريخ وفياتهم فنوفى النبي صلى الله عليه وسلم في
شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة واخلاق بين اهل الشيعة الشهر ولا لك الخلفاء
في ان ذلك كان يوم الاثنين وبعث مع به من الصحابة عاشره واثني عشر من
الانبياء التابعين ابو سفيان بن عبد الرحمن والزهرى وجعفر بن محمد النافذ واخرون كالحنفاء
اي يوم كان من الشهر يوم الاثنين وبعث مع ابن اخوه وهو ابن حبان وابن عمر

البر

البرانية يوم الاثنين اثني عشر ليلة خلت منه وبعثهم ابن الصلاح ايضا والمعري
في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبد وصح ابن الجوزي ورواه صدق المري كلامه في نسخة
الشمس في الشبان وقال موسى بن عبيدة انه كان مشهرا المشهورة جرم ابن ذر في
الوفيات ورواه ابو الشيخ بن حبان تاريخه عن الثمانين في نسخة قال ابن النسي
للبلخين حطالة ورواه ابو منصور بن محمد بن ابي القول الاول في ان يقول
للجمهور فقد استعمله السيلي من جرح التاريخ وكذلك الوقت كانت في حجة الوداع
يوم الجمعة بالافاق وحدث عبد الله بن عتبة واذا كان كذلك فلا يمكن ان يكون ثاني
عشر شهر ربيع الاول من سنة احدى عشرة يوم الاثنين على قدر كل اليهود الثلاثة
ولا على قدر بعضاها ولا على قدر كل بعضها ونقص بعضها من ذلك الحجة اوله
للعيش فان نقص هو المحرم وهو كان ثاني عشر ربيع الاول يوم الخميس ان كل ليلة
كان ثاني عشر يوم الاحد وان نقص بعضها وكل بعضها البعض كان ثاني عشره اما الحجة
او السبت والاصح الفصل لا يحصر عنه وقد رأت بعض اهل العلم بحج عن هذا
الاشكال بانه يوم من السهور الثلاثة كواحد ويكون موفى لاثني عشر ليلة خلت منه
اي باباها كاملة فتكون وقاته بعد استعمل ذلك والاحزاب الثالث عشر منه
نظروا من حيث ان الذي يظهر من كلام اهل الشيعة نقصان الثلاثة او اثنين منها يدل
تارواه البصحة في رواية السيرة باسناد صحيح الى ثمانين السيرة ان سئل ان سئل
عليه ولم يرد من لاثني عشر ليلة من صفه وكان اول يوم من صفه يوم السبت
وكانت وقاته اليوم العاشر يوم الاثنين للبلخين حطالة من شهر ربيع الاول فصار اول
عاشرا من صفه يوم السبت فلم نقصان في الحجة والمجهر ونواصبه وكانت
وقاته اليوم العاشر من صفه يدل على نقص صفه ايضا وبذلك على ذلك ايضا
ما رواه الشيخ في الوفاة عن ابن عمر عن محمد بن قيس قال اشكركم رسول الله صلى الله عليه وسلم
في يوم الاثنين احدى عشرة بقية من صفه الى ان قال اشكركم ثلثة عشر يوما
ونوفى يوم الاثنين للبلخين حطالة من ربيع الاول فصار يدل على نقصان السهور ايضا

البرانية يوم الاثنين اثني عشر ليلة خلت منه وبعثهم ابن الصلاح ايضا والمعري في شرح مسلم وغيره والذهبي في العبد وصح ابن الجوزي ورواه صدق المري كلامه في نسخة

له مولودون الى بعد الحماة ومن ذكروه معهم الغزالي الاحافيد في ابوعبدالله بن
 بن سعيد الشوري سنة الحدي وستين مائة بالمصر قال ابو داود الطيالسي ان
 معين وابن سعد وادعي الاقار علمه وابن حبان وزاد في شعبان دار عبد الرحمن
 مهابي وقال يحيى بن سعيد في كنها واختلف في مولده فقال العلوي وعبد الوهيد
 سنة سبع وستين وقال ابن حبان سنة ثمان وستين قال ابو عبد الله مالك بن
 انس بالمدينة سنة ثمان وستين ومائة قال ابو داود والذاهبي واليوتيم وسبب
 من عبد الله وادعي صور واسمعيلى بن ابي اسحق قاله شيخنا اربع وعشرين من شهر ربيع
 الاول وبه حرم الذهبي العوفي واختلف في مولده فقبل سنة ثمان وستين وقبل الحدي
 وقبل ثمان وقبل اربع وبه حرم الذهبي وقبل سبع وثلاثون حيفة النعمان ثمان
 سنة ثمان ومائة قال روج من عماده والهيثم بن عدي وقعب بن الحرير واليوتيم
 القسطل وكنى سعيد بن كعب بن عدي وزاد في رجب لثمان من حبان وقال ابن
 بك حيفة عن ابن معين سنة الحدي خمس وقال علي بن ابي بصير الحلي سنة ثمان
 والمصنف الاول ثمان ومائة ببغداد وكان مولده سنة ثمان في الحيفة اسمعيل
 من حبان بن ابي حنيفة ابو عبد الله بن ابي ريش الشافعي سنة اربع وثمانين قاله
 الدلائل وروى عن الفراء البصري رحمه الله بن عبد الحكم وزاد في آخر يوم من رجب في ثمان
 بوسنة ليلة الخميس احر ليلة من رجب واما ابن حبان فقال سنة ثمان ربيع الاول
 وقال اول شهر وقال ابن عدي وروى عن عبد غفران الشمس بالفسطاط وروى
 وزاد احوال شهر ربيع الاخر والاول شهر وقال ابن عدي انه من ربيع الاول عند ثمان
 وكان مولده سنة ثمان ومائة عباس ارقا وخمس سنة قاله ابن عبد الحكم
 والعلاني ابن حبان وقال ابن ابي رومات وروى عن اثنين وثمانين سنة والاول
 اسهر ربيع وثلاثون ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل ببغداد سنة الحدي واربعين
 وثمانين على الصحيح المشهور ولكن اختلفوا في الشهر الذي مات فيه وفي اليوم
 الذي قاله سنة عبد الله بن اسحق في يوم الجمعة نحوه وروى عنه بعد العشي لثمان

قال ابو داود الطيالسي
 قال ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل
 قال ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل
 قال ابو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل

عن

عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر وهكذا قال القسطل بن بادر قال روى القاسم
 الفراء في يوم الجمعة ليلة عشرة من سنة وقال ابن عبيد جندل بن اخو جندل
 مات يوم الجمعة في شهر ربيع الاول وقال عباس الدوري ومطهر لثمان سنة خلت
 منه زاد عباس يوم الجمعة ببغداد واما مولده فكان في شهر ربيع الاول سنة اربع
 وستين ومائة فله اياه عبد الله وبلغ عندي

في البخاري في الطبقات سنة ثمان وستين وروى عن جندل بن اخو جندل
 في تاريخ بغداد سنة ثمان وستين وروى عن جندل بن اخو جندل

في هذه الاسماء ما من اخبار الكتب العشرة في اعيانهم اعمل الحادي
 ليلة السبت عند صلاة العشا ليلة هذا الفطر سنة ثمان وستين في الخس في الخس
 البوار قال ولد يوم الجمعة هذا الصلاة لثمان سنة ليلة خلت من شوال سنة اربع
 وستين ومائة وقاب ومائة في كعب بن كعب بن عدي في رجب سنة ثمان وستين وقال ابن عدي
 العدي في شرح الشام انها ليلة الحادي المعروف بها وكذا ذكره الشافعي واما ذكره من انه
 مات لعمره ثمان هو المعروف وبه حرم الذهبي والشافعي وعبد الوهيد وروى في تاريخ العوا
 انه مات لعمره ثمان في ثمانين في اربع وعشرين في الطاهر بن عيسى وروى في ابي دص
 فاما شيخ الطال مروي بكسر الهمزة او لثمان بن ثمان في تاريخ العوا
 يوم الجحد وروى عن يوم الاثنين الحدي ثمان من رجب سنة الحدي وروى في ثمانين في العجم
 من يعقوب بن الخرم واما حبان في ثمان راجع في ثمان سنة فقبل حبان وروى
 وبه حرم ابن الصلاح وقبل ثمانين وبه حرم الذهبي العوفي والعلوي وروى في مولده
 سنة اربع وثمانين فلي هذا يكون عمره من اثنين المذكورين ثمان ومائة في ثمان
 روى ابو داود شلقان من الاسماء السبع في البصرة يوم الجمعة اربع
 عشر من سنة ثمان وستين وثمانين وكان مولده في ليلة اربع وعشرين في

في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد
 في تاريخ بغداد

ما بين
 نحو ثمان

أربع ذاق النسخ حق ولقد اجبت بحسب اجوابه وشده
 ان يكون حقا الى احب من كون حقيقي مستطافا في اوت
 ودر خاتمه كلامه الخارج . قال السني ان اجود ما ليس
 ودر ما كان يخرج من تحت خطه من حجب
 اي ولعل من غنائك محروقة الثقات والصعفا ليعرف ان انا في الحديث فانه للقاء
 على التفوق بين صحيح الحديث وسقمه ومنه لانه الحديث تصانف منها ما ورد في الصعفا
 وصنف فيه الجازي والفتاوى والعقيلي والساجي والرحبان والدارقطني والارزي
 واس عدي ولكنه ذكر في كتابه الكامل كل من تكلم فيه وان كان ثقة ويروي ذلك
 الا حجب من اللعان الا انه لم يذكر احد من الصحابة ولا من المتابعين فانه خاتمة دلت
 عليه ولا في حديثه ومنه ما ورد في الثقات وصنف فيه الرحبان والرحبان
 المسحرين فليست من الذين همرا بكم السوي لم يكلم عدي عن خطه الا حجب
 من جلد وسما ما جمع فيه من الثقات والصعفا خارج الجازي وقارح اي يكون اي
 خبيثه وجوه كذا القوائد والبطقات من بعد وفاء الفرج والعبد الى ان يحكمه والصلوات
 رغبها ليعلم والتشديد لما ذكر من العزيم في جانب التوسيع والتجسس والمقام خطه ولقد
 اعتر السني في الدين من قول العبد حيث يقول اعراض السلام جوف من جوف النار وقد
 لم يستفد ما اصاب من من الملين الحديث والجوامع مع كون الحج خطرا فلا بد من التمسك
 في الدين وعلى ان ايات ان العبد من جنس الحساب لا العباد قاله احد
 قده هذا صحيح لمن عساه اتي وقد اوجب الله على الكسف والتب من عذبه العاقب
 بقوله تعالى حكم فاسق بغيره فنبهوا وقال القوي على السطية علم في الحج من الحق
 العبد الى عي ذلك من الاحاديث الصحيحة وقال في العبد بل عبد الله رجل صالح الى عي
 ذلك من صحيح الاحاديث وقد كلفه الرجال جماعة من الصحابة والتابعين من بعدهم
 ذكره في الخطب واما في كماله حذره وان تكلم في الرجال شعيرة ثم تعجب من حجب
 من تخيد القطان ثم بعد احمد بن حنبل ويحيى بن معين وهو فانه يريد ان من

هذا هو
 الذي
 في
 الحديث

تصدي

من تصدي المالك والامام الحنفي ذلك قبل شعبان لما احسن بحسب من عبد القمان فقال
 له او ياتر خلافا للحنين ان يكون هذا الذي ذكرت حديثهم جعلك عبد الله يوم الغنمة فقال ان
 يكون لعصا ليحب الي من اس يكون حصص شوال السبيل الذي علمه يقول ان لم يرد
 الكتاب عن حديث ثم ان الخارج وان كان اما ما اعتقد في ذلك فاما احطافه فخرج
 السني ليجري من صلح للصرى بقوله عن ربه لا ما من وهو اما حافظ الجمع
 البخاري في صحيحه وقال ثقة ما رأت احد علمه فيه تحج وكذا ورثه الوحاتم الرازي
 والعلي واحزون وقد قال ابو علي الحليلي انه لحافظ علم ان كلام السني فيه محامل
 ولا يصح كلامه انا له فيه وقد من اس عدي من كلام السني فيه فقال سمعت
 عمر بن عبد الوهب يقول سمعت محمدا بن احمد بن حنبل يقول سمعت علي بن ابي طالب
 تكلم فيه قال الذي في المرات اوى السني في نفسه ولا يريه فيه وقال ابن ابي شيبة
 احمد بن حنبل قال السني لم يكلمه افة عن الكفر وقد تكلم فيه يحيى بن معين فهاواه
 بقوة من صلح عنه وفي ظاهريه ما يري الى الكفر فقال كذاب ضعيف في نفسه فهاواه
 جامع مصر في نفسه الى التلطف وانه يخطئه من نفسه ولعل من عدي في التلطف
 فانه ليس من اصحابه وقد ذكر السني في الدين ان ثقة العبد الوجوه التي تدخل الامم
 منها في ذلك هي خمسة احدها الحي والعرض وهو سها وهو في نواحي السحر
 كثر والثاني الخافق العقائد والثالث الاختلاف في المصنوع واحمل الظاهر الرابع
 العلم من الجهل ثرايت العلوم والفكر في الساحة في استقامت العلوم الاول
 وفي الحق والظلمات والصدقة والطب وفيها الباطل والظلمات وفيها
 الاحصاء واجام العمور والعامة لاخذ التوسيع مع عدم الويع مما حاصل في الامم
 وهو واضح حيا وقد عفا ان عبد الوهب في كتابه العلم ما العلم الاول المعاصر بعينهم
 في بعض وراي ان اصل العلم لا يقبل حرجهم الانساب واضح وهو في ما كان خارج
 صحيح كما عوا من شوال ام قد روي انه اذا كتب مثل السني وهو امام حجة في الحج
 والتعبد الى مناجاة فكيف يوقن بقوله في ذلك واحاد من الصلح بان عن الخط

علم

علم

علم

الكوفيين اربعة كلهم حنبل بن عبد الرحمن ليس فيهم هذا النسب الا هذا ومنهم عام
 واسمه محمد الفضل ابو الحسن الشاذلي وعام لقبه وهو احد الثقات لثبات روى
 عنه البخاري وصحبه ومنهم ابو اسطة قال البخاري تغير في آخر عمره وقال البخاري اخط
 في آخر عمره وقال عنه من شاع منه قبل الخلط فقام جميع قالوا كبت عنه
 قبل الخلط سنة اربع عشرة ولم اشع منه بعد الخلط من شاع منه قبل سنة
 عشرين وما بين شاعا حيدرا بن زرقعة لقته سنة اثنتين وعشرين وقال الحنبل
 بن عبد الله الاربع عن ابيه اود بلغنا ان عارثا الكوفي سنة ثلث عشرة ثم راجع عقله اشتغل
 به الخلط سنة ثلث عشرة وقال ابن حبان اخط في آخر عمره وتغير حول ان لا يذكر
 ما يحدث به نوع في حديثه للتأكل الكثرة فيجب الشك من حديثه فباراه الشافعي
 فاذ لم يعلم حلاس هذا ترك البخاري واكثر صاحب الميزان هذا القول من ابن حبان وصنفه
 بالتخفيف والنهي عن تركه في الدارقطني تغير باخرة وما ظهر له بعد الخلط الحديث
 سكر وهو بعد اذ تغير ذلك من مع منه قبل الخلط اخرج بن حنبل وعبد الله بن محمد
 المسدي وابو حاتم الدارقطني وابو علي محمد اخرج بن حنبل الدارقطني وقال ابن الصلاح ما رواه
 البخاري ومحمد بن يحيى الا صحيحي عن صاحب الميزان يفتي ان يكون ملحودا عنه قبل
 الخلط اسه ومن شاع منه بعد الخلط ابو زرعة الرازي وعلي بن عبد العزيز
 البغوي وبانته وقامه سنة اربع وعشرين وما بين فيهم عبد الوهاب بن عبد
 المجيد النخعي احد الثقات الذين يجمع بينهم الشبان قال عباس الدوري عن محمد بن
 معين اخط باخرة وقال عنه من كرم الحنبل قبل موته ثلث سنين اربع سنين
 قال صاحب الميزان كذا ما تغير بعد حديثه فانه ما روى عنه في زمن النخعي ثم
 استدل النخعي في اود تغير خبره بن حبان وعبد الوهاب النخعي فحجب الناس عنهم
 وما بين سنة اربع وستين وما بين سنة اربع وما بين ومنهم عبد الواسع بن
 تمام الصنعاني اجمع به الشبان قال احمد بن حنبل قبل ما بين وهو صحيح الصب
 ومن شاع منه بعد ما ظهر فهو ضعيف السماع وقال ايضا كان يلقن بعد ما عجب

وقال الشافعي

وقال الشافعي منه نظر من كتب عنه باخرة انتهى فمن شاع منه قبل الخلط اخرج
 بن حنبل واشفق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن المديني وكيع في اخرون ومن
 شاع منه بعد الخلط اخرج بن محمد بن شيويه ومحمد بن حماد الطبراني واحق بن محمد
 الذكري قال ابن حنبل الجوزي مات عبد الواسع في سنة ثنتين اربع سنين
 وقال ابن عدي استضعف عند عبد الرزاق قال الذهبي اما عنه به اذ
 فاستضعف منه فاستضعف ولا شاع سنين وبخارها وقد اجمع به ابو عوانة في صحيحه
 وعنده انتهى وكان من اجمع يعلم به بال تغيره لكونه اما حيدرا بن كيد اسق
 حنبل قال ابن الصلاح وحديثه فيما روى الطبراني عن الدوري عند احوث
 استعمله فاحدا فاجل امره ياذ لك في سنة احدى عشرة وما بين ومنهم
 فيما روى اربعة الرازي شيخ مالك وهو ربيعة بن ابي عبد الرحمن اسم له يروح وهو
 احد الائمة الثقات يجمع به الشبان ولم ارض ذكره اياه اخط الاسن الصلاح في التمهيد
 انه تغير في آخر عمره وبطل الاعتماد عليه لذلك فذلك انب يقول فيما روى اذ
 ونفعه احمد وابو حاتم والعلوي والشافعي في ذلك الكامل وقال ابن النخعي ذكره في
 الزوائد فذكره النخعي الثقات وقال توفي سنة ست وثلثين وما
 ومنهم صالح مولى التومة وهو صالح بن بهان اختلف في الاحتجاج به قال احمد
 اذ ركه مالك وقد اخط وهو كبير روى العلم به ما شاع من مع منه قد جاء في
 عنه ابا راحل المدني وقال ابن معين في حديثه قبل ان يكون من شاع منه اذ
 قبل فموتت وقيل له ان قال تركه فقال اما اذ ركه بعد ان حرق وقال ابن
 المديني ثقة الا انه حرق وكبر وقال ابن حبان تغير في سنة خمس وعشرين
 ومائة وحمل باقي ما بينه الموضوعات عن الثقات فاخلط حديثه لا حيدرا
 بعد سنة الفدم ولم يمتد فاستحق الترك وحكي من الصلاح كلام ابن حبان فمض
 عليه ثلث قديم الائمة بعض من شاع منه قد جاء من شاع منه بعد النخعي

ابن النخعي

شمع منه قدما محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب قال يحيى بن معين وعلي بن المديني
 واللعجاني وابن عدي وكذا ابن جريح ورواد بن سعد قال ابن عدي وشرح
 منه بعد الاختلاف ما لك والنفيمان وثلاث سنة حشر وعشرين ومائة وقيل
 سنة ست ومنهم من يمان بن عيينة أحد الأئمة الثقات قال يحيى بن سعيد
 القطان شهد أنه اختلط سنة شمع وتسعين من شمع في هذه السنة
 وبعد ما مناعة لشيء هكذا جناه بغير عبد الله بن عمار الموصلي عن القطان
 قال صاحب الميزان وأما السبعون وأربعة عظماء من ابن عمار فإن القطان
 مات في صفر من سنة ثمان وتسعين فمت قدوم الحاج ووقت قدومهم عن الحجاز
 للحجاز في كل يحيى بن سعيد من أن شمع الاختلاف شهدان ثم شهد عليه بذلك
 والحرف قد مر ثم قال لعله بلغه ذلك أناسه شمع وقاسم منه في أي
 سنة شمع بغير حاجهم صلح ذلك الخبر العالي قال يعلى بن أبي سائر شيوخ الأئمة
 السنة شعوا منه قبل سنة شمع فاما سنة ثمان وتسعين فغير لما لم يلقا جاد
 نيكاً فإنه توفي قبل قدوم الحاج بأربعة أشهر قال ابن الصلاح ونحوه بطريق كثير من
 العالي الواقعة عن فخر شماع من ابن عيينة وأما هـ وقال ابن الصلاح أنه توفي
 سنة شمع وتسعين والعربون ما تقدم فإنه مات ليلة يوم السبت أو شهر
 رجب سنة ثمان وتسعين قال محمد بن سعد وابن زبير وابن جابر إلا أنه قال العترة
 يوم من جمادى الآخرة ويسمى المسمود ويهو عبد الرحمن ابن عبد الله بن عتبة
 بن عبد الله بن سعود قال ابن سعد ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره ورواية للثقة
 عبد جعفر وقال أبو حاتم بعد ما حرقه قبل موته سنة أو تسعين قال محمد بن عبد
 الله بن زبير قال ثقة فلما كان بأخرة اختلط وقال أحمد أنا اختلط سعيد وشرح
 بالكوفة والأخرة شماع جريد وقال ابن معين من شمع منه زمان ابن جعفر فصح
 صحيح الشماع ومن شمع منه في زمان المهدي فليس شماع لشيء ثلث وكانت وفاة
 أبي جعفر المسمود ليلة في ذي الحجة سنة ثمان وتسعين فكانت منه اختلاف ما قال

ومن من اختلط في سنة ثمان وتسعين
 محمد بن أبي حاتم
 واللعجاني

أبو حاتم

أبو حاتم قال المسمود في ثلاث سنة عشرين ومائة بغداد وقال ابن جابر الاختلط
 حديثه فلم يميزنا شقيق البركة قال أبو الحسن بن القطان كان لا يميز في
 الألب ما رواه قبل الاختلاف مثله رواه بعد ثلث قدمه والأئمة من جماعة من مع
 منه في الصحيح والاختلاف ممن شمع منه قدما قبل الاختلاف وكيع وابن وهب
 الفضل بن ذكوان قاله أحمد بن حنبل ومن شمع منه بعد الاختلاف أبو القاسم
 بن القاسم وقاسم بن علي قاله أحمد أيضاً وكذلك شمع منه بأخرة عبد الرحمن بن
 مهدي ويزيد بن هرون قاله ابن مبريد وقد قيل أن أبا داود الطيالسي شمع منه بعد
 ما توفي قاله سلم بن قتيبة وسفيان بن عمار بن أوطاس محمد بن الفضل بن محمد بن
 اسحق بن خزيمة جعفر الجعفي بكر بن خزيمة وكذلك أبو أحمد محمد بن أحمد
 بن الحسين القطراني الجعفي فذكر الحافظ أبو علي البرقي ثم السمرقندي
 في معجم أنه لم يلقوا بها اختلطاً في آخر عمرهما أما جعفر بن عبد الله بن
 موفه ثلث سنين وتحت الناس الرواية عنه وتوفي سنة شمع ومائة وثلاثمائة
 وقد جرح الاستعلاء بالخطوب في صحيحه وتوفي سنة شمع وتسعين وثلاثمائة
 ومنهم من يكره جعفر بن حمدان الطبري راوي مشد الجهد والرهلة قال
 ابن الصلاح اختلط في آخر عمره وخرف حتى كان لا يعرف سائراً بواله عليه ولا
 صلح للميزان ذكره أبو الحسن بن الفراء ثم قال هذا علو وإسراف وقد روى
 البرقاني في الحديث وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة شمع بين من في الحجة
 قال ابن الصلاح وأعلمنا أن من هذا القبيل محمد بن زبير في الصحيح وأما جعفر
 فأنما عرف على الحجة أن ذلك متأخر وكان يلقون عنه قبل الاختلاف والله أعلم

طبقات الرواة

١. الرواة ضعافات وأغرب، ثلث وأربعة عشر
 ٢. غلط بها من سجد صحتها، فبها ولكن لم يروى عن صاحبها
 من الجهات معروفة طبقات الرواة فإنه قد سبق استبان في اللفظ فنبطل أن جها

وكلاء

واللعجاني
 واللعجاني
 واللعجاني

الآخر يسمى ذلك بحرفة طبقتيهما ان كانا من طبقتين فان كانا من طبقة واحدة فترقا
 اسهل الامر ودنا عن ذلك من فوقه او دونه من الرواة فترقا كان احد الشقق في
 الجمع لم يروي عن روي عنه الخوفان اشتقاق الراوي الاعلى ومن روي عنهما
 والاشجار جميعا اشدد وانما يميز ذلك اهل الحفظ والمعرفة ويعرف كون الراويين
 او الرواة من طبقة واحدة بنقادهم في الشئ وفي السجج الاخذ من غيرهم ما يكون
 شيوخ هذا من شيوخ هذا وتعارف شيوخ هذا من شيوخ هذا في الحديث ثم تقدمت
 الإشارة الى وجود ذلك في رواية الاقران فان عدلوا الطبقة لعدة القوم للثبوت
 وانما في الاصطلاح فالرواة في الامانة والاشارة في الاتساق والاستناد ودينا
 اكثرنا بالتأني في الاستناد ونسب العمل لمعرفة الطبقات عطف على واحد
 من المستعملين في كتابين راوايا اخرى في رواية واحدة راوايا في غير طبقتيه
 وقد تقدم لذلك مثله في الاخر معرفة التابعين في تصنف الطبقات جماعة
 منهم من احسن كطيفة من حياط وسلم من الحجاج ومنهم من طول الجهد في
 الطبقات اكثرى وله ثلثة تصانيف في ذلك وديناه الكبير ودينا حليل كبرى
 العوائد وان شئنا في نفسه ونقد ابوجه وعنه ولكنه كثير الرواية
 في الكتاب المذكور عن الصنف الجهد من جهتين وقد استعمل الراوي في بعض
 على اسمه واسم امه من غير ثبوت وكما ان من محمد بن الناب الجاه روي
 في كتاب الخصال في آخرين منهم علي بن ابي حمزة امة فقات كشمس بن عبيدة
 وابو عبد بن يزيد بن مرون ومنهم بن عثمة ومنهم وافي الوليد الطائفي وابو احمد
 البربري وابو بن عباس وعنه ولكنه اكثر الرواية في الكتاب المذكور ومنهم
 الاول ثم انه قد يكون الراوي من طبقة واحدة لذلك الطبقة من وجه
 ومن طبقة غير واحدة كما من وجه آخر فاشترى ما لك ويجوز من معارف
 الصحابة من طبقة العشرة عند من عد الصحابة كلهم طبقة واحدة فان جازت
 في الثقات لاشترآكم في الصحة وهو من طبقة اخرى دون الطبقة العشرة عند من

عندك

عند الصحابة طبائفا والتابعين طبائفا كانا من شدة وقد تقدم في معرفة الصحابة
 اتم اثنا عشر طبقة او اكثر وقد تقدم في معرفة التابعين اتم خمس عشرة طبقة
 واسلم من الموالى من العلماء والرواة
 ورواه الى القليل من كتب، صليح عنافه ورواه الاغلب
 ورواه الى القليل من كتب، صليح عنافه ورواه الاغلب
 ورواه الى القليل من كتب، صليح عنافه ورواه الاغلب

من الجهات معرفة الموالى من العلماء والرواة وهم كذلك من القليلة موالى من
 الطوائف الثابت من كتابهم من طبقة واحدة من طبقة واحدة من طبقة واحدة من طبقة واحدة
 خلق في الجاهل السريعة في الامور التي بها الثبوت كالامانة العقلية الكاه
 في النجاشي ويحسد ذلك وقد صنف في الراوي ابو عبد الله بن محمد بن الحسين
 لمطابق الموالى المستويين الى القليل منهم من يكون لاراديه موالى العاقبة
 وهذا هو الاغلب في الخبر الطائي وافي العالمة الراوي والكتب من عند النبي
 وعبد الله بن المبارك الخطابي وعبد الله بن صالح الغنوي كتاب الميث ويوم ومنهم
 من يكون المراد به والجلف الامام مالك بن انس هو اصغر طبقة وقيل لدا
 النبي يكون بقوه اصبح موالى اسم من اسكن بالجلف وقيل ان حده مالك بن
 عامر كان اجماع الطائفة من عبد الله بن صالح بن علف بالغا وهذا هو
 حد هذا العلم الثاني الذي تقدم ومنهم من اراد به ولا الاشارة بالامام من استعمل
 البخاري قبل المصنف لارادته كان محوشا وانما على يد الناب من الحسن
 الشعبي والنجاشي من علق الما شرح في موالى من الماركة لاسلامه على
 يديه وديناث لا القليلة موالى مواخا في الثبات بعد رينا وقيل ان
 الهاشمي له موالى سقار موالى عثمان النبي صلى الله عليه وسلم هذا التفرق
 الصالح على هذا القول وقيل انه موالى مبرزة روح النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
 موالى الحسن بن علي وقيل موالى بني الحارث بن عبد المطلب موالى ابي هاشم ومن هذا

في كتاب الخصال في آخرين منهم علي بن ابي حمزة امة فقات كشمس بن عبيدة

الشمس عند الله من هذا القوم المسمى المسمى فانه مولى من يد من رعايه ويزيد
بن رمانه مولى من يد من ابي الهري وقد احدثه من الصلاح في امته المسمى
القول وهو هذا المسمى ثم ذكر من الصلاح قصه الزهري مع عبد الملك بن مروان
وسند اله عن ابو اهل مكة ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى
ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى ثم المسمى
الصفى فانه من العرب وقول عبد الملك عند ذلك وبذلك ما زهري ثم خرجت عني
وايه ثم نودى المولى على العرب حتى تجلب لها على المناوذه العرب ثم نودى
من عبد الملك ما نودى وابلغه من اهل العلم واهل الحجاب والله اعلم

انها تسمى طاعة الاستماع الى البلاد وقطاع العرب من طاعة
الى العناب من طاعة بلدي وارا الاستماع الى البلدان اليها طاعة بالمال
التي تسمى الامانة بالناس الى اسفل النواحي وحقن ان ياتى في ذلك المدة
الثانية يقول خلا المصيرم والدمق ومن كان من اهل نوبس يرى بلقغار
ان ينسب الى القرية والى البلدة ايضا والى الحاجة الى منها ملكا للمعشر
من اهل دار بلالان ان يقاتل في سنة الدار والدمق والناهي فان اراد
الفتح بينهما فليد بالامم ويقول النامي الدامق الدار

①

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب

كتاب شرح الفيل العزلي

للشيخ الامام العالم العلامة
الفاضل ابو الفضل عبد الرحمن بن

الحافظ أبو الفضل عبد الرحمن بن

الحسين بن علي بن أبي طالب

الحسين بن علي بن أبي طالب

و رجوانه واسطه منجس است

كتبها الى يوم الدين وحسبنا الله نعم ولي

خامد

فائدة
استنول علي بن ابي طالب رضي الله عنه جارية من بني حنيفة
فولدت له هذا الذي يسمى ابن الحنفية انما كان الذئب قاله

قولدت له هذا الذي روي ابن الحنفية ان ابا اناس الدعاء له

قد اخذوا الواعظ شيخنا الدين احمد بن فرج الاشعري رحمه الله هذه النسخة و علموا بحسنها

عزير صبر والرجاء في بعض وحده ومعنى ما هو مسلم
وخرس في الفعل اسم مفعول من قولك خرس فلان

وَأَمَّا الْأَمْرُ فَخَدِشَكُمْ مَشَاهِدَ بِلَى عَافَتِكُمْ
وَأَمَّا مَوْقُوفُ عَلِيٍّ فَلَيْسَ لِي عَلَى الْحَدِّ عَلَيْكَ مَعْنَى

وعدا عن ذلك لم يكن له حظ في ميراث أبيه وورثه ابنه الوحيد وهو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وہا انان انان ہر مدح نکلے مالا انیہ فاحصل
انصہ مانی فیلہ اصل اسی و مستطع عابہ اتو صل

والمعنى في قوله وحدها ما هي التي جعلت
الخلق على وجهها وبغيره وفي قوله والى
الملكوت وحدها ما هي التي جعلت

وكانت في ذلك الوقت من سنة ١٠٠٠ هـ

منكم فليتعلموا مشورا واما العتق فليتركوا

